الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد درايعية – أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه (ل.م.د)

الموسومة بعنوان:

معايير مجلس الخدمات الماليّة الإسلاميّة وأثرها على فعاليّة إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلاميّة – دراسة ميدانية –

إعداد الطالب:

شنيني رشيد

الأستاذ المشرف:

د. سيد أعمر زينب

نوقشت وأجيزت علنا يوم: الثلاثاء 20 رمضان 1444 هـ الموافق لـ 11 أفريل 2023

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. عياد صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	رئيسا
د. سيد أعمر زينب	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أدرار	مشرفا ومقررا
أ.د. بوكار عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	ممتحنا
د. حدادي عبد الغني	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أدرار	ممتحنا
د. طلحاوي فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر " أ "	جامعة أدرار	ممتحنا
د. بن ساحة علي	أستاذ محاضر " أ "	جامعة غرداية	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2023/2022

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾ سُورَةُ البَقَرَة

﴿ * أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ ﴿١٨١﴾ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ﴿١٨٢﴾ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٨٣﴾ وَاتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِبِلَّةَ الْأَوَّلِينَ ﴿١٨٤﴾ ﴾ سُورَةُ الشُّعَرَاء

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾ ﴾ سُورَةُ المُجَادِلَة

الإهداء

أُهْدِي هَذَا اَلْعَمَل اَلْمُتَوَاضِع إِلَى:

الوَالِدَّيْنْ الكَّرِيمَين

زَوْجَتاي اَلْعَزِيزَتين

أَوْلَادِي وَذُّرِيَتي

إِخْوَتِي وَأَخَوَاتِي

كُلَّ اَلْأَهْل وَالْعَائلَة

أَصْدِقَائي وَزُمَلَائي

كُل منْ عَلَّمَنِي وَمنْ لَهُ فَضْلْ عَلِي

كُل منْ سَاهَمَ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ فِي إِنْجَاز هَذَا اَلْعَمَل اَلْمُتَوَاضِع

الشُّكْر

قَالَ مُوسَى عَلَيْهِ اَلسَّلَامُ فِي اَلْقُرْآنِ اَلْكَرِيمِ: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ {إبراهيم: 7}
قَالَ سُلَيْمَانْ عَلَيْهِ اَلسَّلَامُ فِي اَلْقُرْآنِ اَلْكَرِيمِ: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ {النمل: 19}
قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ {الأحقاف: 15}

أَبْدَأُ بِحَمْدِ اَللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَشُكْرُهُ عَلَى نِعَمِهِ وَعَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلِيٌّ وَأَعَانَنِي وَأَمَدَّنِي بِالْقُدْرَةِ عَلَى إِنْجَازِ هَذَا اَلْعَمَلِ اَلْمُتَوَاضِعِ وَأَسْأَلُهُ أَنْ يَتَقَبَّلَهُ مَنِيٌّ.

قَالَ رَسُولُ اَللَّهِ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ"**

فَأَتَقَدَّمُ بِجَزِيلِ اَلشُّكْرِ إِلَى اَلْأُسْتَاذَة اَلْمُشْرِفَة " اَلدُّكْتُورَةُ سِيدْ أُعْمُرْ زَيْنَبْ" وإِلَى مُحَكِّمِي اَلِاسْتِبْيَانِ وَالْمُجِيبِينَ عَلَيْهِ
كَمَا أَتَقَدَّمُ بِأَسْمَى مَعَانِي اَلشُّكْرِ وَالْعِرْفَانِ إِلَى كُلِّ أَعْضَاءِ لَجْنَةِ اَلْمُنَاقَشَةِ عَلَى قَبُولِهِمْ وَحُضُورِهِمْ مُنَاقَشَةِ أُطْرُوحَتِي وَتَصْوِيبِهَا.
كَمَا أَتَقَدَّمُ بِجَزِيلِ اَلشُّكْرِ إِلَى مَسْؤُول التَّكْوِينْ فِي الدُّكْتُورَاه "أ.د. مَسْعُودِي مُحَمَّدْ" وَعَمِيد اَلْكُلِّيَّةِ "أ.د. مَدْيَانِي مُحَمَّدْ" وَنائب عَمِيد اَلْكُلِّيَّةِ "أ.د. فودو مُحَمَّدْ" وَكُلِّ أَسَاتِذَتِي خِلَالَ مَرْحَلَةِ اَلدُّكْتُورَاه بِكُلِّيَّةِ اَلْعُلُومِ اَلِاقْتِصَادِيَّةِ وَالتِّجَارِيَّةِ وَعُلُومِ اَلتَّسْيِيرِ بِجَامِعَةِ أَحْمَدْ درَايَة -أدْرَار.
دُونُ أَنْ أَنْسَى كُلُّ منْ أَعَانَنِي فِي إِنْجَازِ هَذَا اَلْعَمَلِ اَلْمُتَوَاضِعِ

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية من وجهة نظر موظفي البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وتمثلت عينتها في 68 موظف وموظفة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات، وكان المنهج المتبع هو المنهج الوصفي ومنهج الدراسة الميدانية.

ومن أبرز نتائجها: أن معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية منبثقة من معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية ومكيفة وفق الشريعة الإسلامية، وأن البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية تطبق معاييره الخاصة بإدارة مخاطر السيولة بشكل متوسط، وأن فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية عالية، وتتلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية بشكل مرتفع، وتوجد معوقات كبيرة لإدارة مخاطر السيولة بفعالية في البنوك الإسلامية، ولا يوجد أثر لتبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: إدارة مخاطر السيولة، مجلس خدمات مالية إسلامية، بنوك إسلامية.

تصنيفات JEL: G21، G24، G32.

Abstract:

The objective of this study is to assess the efficacy of the liquidity risk management standards developed by the Islamic Financial Services Board (IFSB) for Islamic banks. The study focuses on the perspectives of employees working in Islamic banks that are members of the IFSB. The sample size of the study comprises 68 employees who participated in a questionnaire-based survey. The survey methodology employed a descriptive approach, field study method, and questionnaire data analysis.

The study results reveal that the liquidity risk management standards of the IFSB are derived from the Basel Committee standards on Banking Supervision and are adjusted to comply with Islamic Sharia principles. On average, Islamic banks that are members of the IFSB adhere to its liquidity risk management standards, which contribute to the high effectiveness of liquidity risk management in these banks. The study highlights the compatibility of the IFSB liquidity risk management standards with Islamic banks, but also identifies significant obstacles to effective liquidity risk management in these banks. Furthermore, the study concludes that the adoption of IFSB standards does not have a positive impact on the effectiveness of liquidity risk management in Islamic banks.

Keywords: Liquidity Risk Management, Islamic Financial Services Board, Islamic banks.

JEL Classification Cods: G21, G24, G32.

المحتويات	الصفحة
آيات قرآنية	
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	I–III
قائمة الجداول	IV-V
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الملاحق	VII
قائمة الاختصارات	VIII
مقدمة	أ - ح
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية	
تمهيد	1
المبحث الأول: البنوك الإسلامية	2
المطلب الأول: البنوك	2
المطلب الثاني: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية	5
المطلب الثالث: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية	7
المطلب الرابع: الضوابط والرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية	9
المطلب الخامس: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية	10
المطلب السادس: الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية	19
المبحث الثاني: مجلس الخدمات المالية الإسلامية	24
المطلب الأول: تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية	24
المطلب الثاني: مهام وأهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية	25
المطلب الثالث: هيكل مجلس الخدمات المالية الإسلامية	28
المطلب الرابع: شروط ومزايا العضوية في مجلس الخدمات المالية الإسلامية	29
خلاصة	31

الفصل الثاني: الإطار النظري لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية	
تمهيد	32
المبحث الأول: السيولة في البنوك الإسلامية	33
المطلب الأول: السيولة	33
المطلب الثاني: السيولة البنكية	34
المطلب الثالث: السيولة في البنوك الإسلامية	36
المبحث الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	40
المطلب الأول: إدارة السيولة البنكية	40
المطلب الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	46
المطلب الثالث: فعالية ومعوقات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	50
المطلب الرابع: المؤسسات المالية الإسلامية المساهمة في إدارة السيولة	52
خلاصة	54
الفصل الثالث: الإطار النظري لإدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	
تمهيد	55
المبحث الأول: مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	56
المطلب الأول: المخاطر البنكية	56
المطلب الثاني: مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	61
المطلب الثالث: أساليب ومؤشرات قياس وأدوات متابعة مخاطر السيولة البنكية	66
المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	69
المطلب الأول: إدارة المخاطر	69
المطلب الثاني: إدارة مخاطر السيولة البنكية	73
المطلب الثالث: فعالية ومحددات إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	75
المطلب الرابع: إسهامات لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة البنكية	77
المبحث الثالث: معايير إدارة مخاطر السيولة البنكية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	81
المطلب الأول: المعايير	81
المطلب الثاني: المبادئ الإرشادية	84
المطلب الثالث: الملاحظات الفنية	92
خلاصة	95

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية لأثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	
تمهيد	96
المبحث الأول: الدراسة الإستطلاعية والأساسية لأثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	97
المطلب الأول: الدراسة الإستطلاعية لأثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	97
المطلب الثاني: الدراسة الأساسية لأثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	103
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها	111
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية	111
المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها	135
خلاصة	137
خاتمة	140-138
قائمة المصادر والمراجع	147-141
الملاحق	200-148

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مخطط تطبيق نسبة تغطية السيولة وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية	78
02	مقياس ليكارت الخماسي	98
03	مجال المتوسط الحسابي المرجح للإجابات	99
04	ثبات أداة الدراسة بطريقة ألفا كرونباخ	99
05	ثبات أداة الدراسة بطريقة التجزئة النصفية	100
06	نتائج الصدق الذاتي لأداة الدراسة	101
07	نتائج الصدق التمييزي لأداة الدراسة	102
08	الإحصائيات الخاصة بالردود على الاستبيان	103
09	اختبار الاتساق الداخلي	104
10	قياس ثبات الاستبيان	105
11	توزيع العينة حسب متغير الجنس	105
12	توزيع العينة حسب متغير العمر	106
13	توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي	107
14	توزيع العينة حسب متغير الدولة	108
15	توزيع العينة حسب متغير البنك	109
16	توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية	110
17	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والاتجاه العام للمحور الأول	111
18	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والاتجاه العام للمحور الثاني	113-116
19	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والاتجاه العام للمحور الثالث	117
20	المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والاتجاه العام للمحور الرابع	119-120

21	العلاقة بين الجنس والمؤهل العلمي	122
22	اختبار الفروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للجنس	122
23	اختبار الفروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للعمر	123
24	اختبار الفروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للمؤهل العلمي	123
25	اختبار الفروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للخبرة المهنية	123
26	الوصف الإحصائي لنتائج المحور الأول	124
27	درجة تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية باستخدام اختبار ستيودنت لعينة واحدة	124
28	الوصف الإحصائي لنتائج المحور الثاني	126
29	فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية باستخدام اختبار ستيودنت لعينة واحدة	127
30	الوصف الإحصائي لنتائج المحور الثالث	129
31	درجة تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية باستخدام اختبار ستيودنت لعينة واحدة	129
32	الوصف الإحصائي لنتائج المحور الرابع	131
33	درجة معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية باستخدام اختبار ستيودنت لعينة واحدة	131
34	التحقق من شرط الاعتدالية للبيانات	133
35	الوصف الإحصائي للبيانات قبل وبعد وزن البيانات بطريقة (WlS)	133
36	العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بعد وزن البيانات بطريقة (WLS)	123
37	دلالة أثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية بطريقة (WLS)	134

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
01	هيكل مجلس الخدمات المالية الإسلامية	28
02	عملية إدارة الخطر	71
03	توزيع العينة حسب متغير الجنس	105
04	توزيع العينة حسب متغير العمر	106
05	توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي	107
06	توزيع العينة حسب متغير الدولة	108
07	توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية	110
08	الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي في تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية	125
09	الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي في فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية	128
10	الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي في تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية	130
11	الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي في معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية	132
12	العلاقة بين تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وفعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	134

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	استمارة الاستبيان باللغة العربية	153-148
02	استمارة الاستبيان باللغة الإنجليزية	159-154
03	قائمة المحكمين	160
04	مخرجات SPSS الخاصة بالدراسة الإستطلاعية	163-161
05	مخرجات SPSS الخاصة بالدراسة الأساسية	200-164

الاختصار	المختصر باللغة الأجنبية	المختصر باللغة العربية
AAOIFI	Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين
BCBS	Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة المصرفية
COSO	Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission	لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي
ERM	Enterprise Risk Management	إدارة مخاطر المؤسسية
FEI	Financial Executives Institute	معهد المديرين التنفيذيين الماليين
CIBAFI	General Council for Islamic Banks and Financial Institutions	المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
GN	Guidance Notes	المبادئ الإرشادية
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
ILAAP	Internal Liquidity Adequacy Assessment Process	عملية تقييم كفاية السيولة الداخلية
IIFM	International Islamic Financial Market	السوق المالية الإسلامية الدولية
IILM	International Islamic Liquidity Management	المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة
IPPF	International Professional Practices Framework	المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي
IFSB	Islamic Financial Services Board	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
IIRA	Islamic International Rating Agency	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
LCR	Liquidity Coverage Ratio	نسبة تغطية السيولة
LMC	Liquidity Management Centre	مركز إدارة السيولة المالية
NSFR	Net Stable Funding Ratio	نسبة التمويل الصافي المستقر
TN	Technical Notes	الملاحظات الفنية
ISO	the International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للتقييس
UNESCWA	United Nations Economic and Social Commission for Western Asia	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

مقدمة

أولا: توطئة

تلعب البنوك دورا مهما في التنمية والنمو الاقتصادي، ومن بين هذه البنوك نجد البنوك الإسلامية، التي عرفت تطور وازدهار خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، التي لم تتأثر بها كثيرا كما تأثرت بها البنوك التقليدية.

وإن الدول تحاول تجنب الأزمات المالية لما تحدثه من ضرر على نظامها المالي والاقتصادي بصفة عامة، لذلك بادرت السلطات الإشرافية في مجموعة الدول الصناعية الكبرى بتشكيل لجنة بازل للرقابة البنكية عام 1974م، حيث تقدم هذه اللجنة توصيات ومعايير تعرف بمقررات لجنة بازل، ومن أهم إصداراتها: اتفاقية بازل1، اتفاقية بازل2، اتفاقية بازل3. إلا أن تلك المعايير تتماشى أكثر مع البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية، مما جعل القائمين والداعمين للمؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء هيئات تدعمها، فأنشئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يقوم بإصدار معايير جديدة ويكيف المعايير الدولية مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتعرض البنوك للكثير من المخاطر وذلك بسبب طبيعة عملها، إذ تواجه البنوك في عملياتها عددًا من المخاطر التي قد تؤثر على أدائها وعلى استمراريتها، ومن أهم المخاطر الهامة التي تواجهها البنوك وخاصة الإسلامية منها نجد مخاطر السيولة، حيث لم تكن إدارة السيولة منظمة بشكل جيد قبل الأزمة المالية 2008.

فموضوع إدارة مخاطر السيولة من بين أهم المواضيع التي عالجتها لجنة بازل للرقابة البنكية، ذلك لأن نقص السيولة في مؤسسة واحدة يمكن أن يكون له تداعيات على مستوى النظام ككل. لذلك توصي المعايير الدولية والسلطات الرقابية والإشرافية إلى أن البنوك يجب أن تكون لديها إدارة فعالة لمخاطر السيولة، فالإدارة الفعالة لمخاطر السيولة تساعد على ضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزامات التدفق النقدي. وبالرغم من أن البنوك الإسلامية لا تتعرض كثيرا للازمات مثل البنوك التقليدية لأنها لا تخاطر مثلها، إلا أن من أسباب تعرضها لمخاطر السيولة، نجد قلة الأدوات والأسواق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تمكنها من الحصول على السيولة.

وإسهاما من مجلس الخدمات المالية الإسلامية في مجال الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية، قام بإصدار معايير ومبادئ إرشادية وملاحظات فنية تدير بها البنوك الإسلامية سيولتها بفعالية وتتجنب بها مخاطر سيولتها.

ثانيا: إشكالية البحث

من خلال ما سبق، فإن الإشكالية تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر لتبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية؟

ثالثا: الأسئلة الفرعية

يتفرع عن التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

1. ما مدى تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية العضوة فيه؟
2. ما مدى فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية؟
3. ما مدى تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية؟
4. ما مدى وجود معوقات لإدارة مخاطر السيولة بفعالية في البنوك الإسلامية؟

رابعا: فرضيات الدراسة

1. الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر لتبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.

2. الفرضيات الفرعية:

أ. تطبق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية العضوة فيه.

ب. إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية فعالة.

ت. تتلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية.

ث. توجد معوقات لإدارة مخاطر السيولة بفعالية في البنوك الإسلامية.

خامسا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- تقييم أثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.
- التعرف على مدى تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية العضوة فيه.
- تقييم فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- التعرف على مدى تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية.
- التحقق من وجود معوقات تحد من الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.

سادسا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة إلى:

- الحث على تبني أو عدم تبني البنوك الإسلامية لمعايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- التميز بين انضمام البنوك الإسلامية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية ومدى تطبيقها لمعاييره الخاصة بإدارة مخاطر السيولة.
- الكشف عن مدى المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية من جراء عدم فعالية إدارة مخاطر سيولتها، وبتالي ضرورة الإسراع من معالجة اختلالات وضغوطات السيولة.
- حث البنوك الإسلامية على الانضمام لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في حالة كون معاييره لإدارة مخاطر السيولة تتلائم معها.
- حث مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالمزيد من الملائمة لمعاييره الخاصة بإدارة مخاطر السيولة مع البنوك الإسلامية.
- إبراز المعوقات التي تواجها البنوك الإسلامية في إدارتها لمخاطر سيولتها بفعالية، لمعالجتها وإيجاد حلول لها.

سابعا: أسباب اختيار الموضوع

اختيار الموضوع يرجع إلى أحد أكبر المشاكل التي تواجهها البنوك وخاصة الإسلامية، ألا وهي مشكلة السيولة وإدارة مخاطرها، والتي قامت لجنة بازل بوضع معايير خاصة بها، غير أن البنوك الإسلامية وجدت صعوبات في تطبيق معايير موجهة للبنوك التقليدية، مما جعل مجلس الخدمات المالية الإسلامية يصدر معايير إدارة مخاطر السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية تتماشى مع مقررات لجنة بازل وتتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ثامنا: محددات الدراسة

1. **المحددات المكانية:** شملت الدراسة بعض البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والتي تتواجد في: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السودان، الكويت، المملكة العربية السعودية، عمان، ماليزيا، مصر.

2. المحددات الزمانية: امتدت الدراسة من بداية إصدار وتطبيق المعيار رقم 1 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2005 إلى غاية إصدار وتطبيق المعيار رقم 22 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2018.

تاسعا: منهجية الدراسة والأدوات والأساليب المستخدمة

يتمثل مجتمع محل الدراسة في موظفي البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، أما عينة الدراسة فكانت 68 موظف وموظفة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي، بالإضافة إلى إستخدام منهج الدراسة الميدانية في الفصل الرابع، حيث قمنا في الجزء الميداني بإجراء دراسة تحليلية وتقييمية لأثر معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة فيه. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستبانة كأداة من أجل جمع البيانات والمعلومات بغرض تحقيق أهداف الدراسة، حيث تم عرضها وتحليلها ومعالجتها باستخدام برنامج الجداول الإلكترونية Excel 2019، كما تم استخدام بعض الأساليب المتاحة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss26).

عاشرا: صعوبات الدراسة

أثناء إعدادنا للدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات، نذكر منها:

- عدم تجاوب ورد مجلس الخدمات المالية الإسلامية على تساؤلاتنا واستفساراتنا.
- مجتمع الدراسة يقع خارج الجزائر مما صعب علينا التواصل معهم والوصول إليهم.
- عدم تفاعل وإجابة موظفي البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع استبيان الدراسة.

حادي عشر: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوعي السيولة البنكية وإدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، وسوف نستعرض جملة من الدراسات القريبة لدراستنا، والتي تم الاستفادة منها، مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، مع تقديم تعليقات عليها تتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية، وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة.

1. الدراسات السابقة:

- دراسة (Gualandri, Landi, & Venturelli, 2009) بعنوان: Financial Crisis And New Dimensions Of Liquidity Risk: Rethinking Prudential Regulation And Supervision، والتي هدفت إلى التأكيد على أهمية سيولة السوق لاستقرار النظام المالي، والتأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه مخاطر السيولة في تطور الأزمة المالية الحالية، والإشارة إلى عيوب التنظيم والإشراف، والتأكيد على ضرورة إصلاحها. وتمثلت عينتها في دول: منطقة اليورو، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية. واستخدمت المؤشرات الاقتصادية والمالية وفق المنهج الوصفي التحليلي. وكان من أبرز نتائجها أن مخاطر السيولة أصبحت مرة أخرى موضوعا مركزيا لاستقرار النظام المالي، وأن مخاطر السيولة النظامية سببها العولمة، وبالرغم من إمكانية زيادة تحسين الإطار الدولي بشأن كفاية رأس المال فيما يتعلق بعملية التوريق وبعض سمات السيولة، لكنه لا يستطيع حل مشكلة تجزئة أنظمة السيولة.

- دراسة (Rifki, 2010) بعنوان: The Management of Liquidity Risk in Islamic Banks: The Case of InDonesia ، والتي هدفت إلى تحليل إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية من خلال تحقيق التوازن بين الموجودات والمطلوبات مع التوصية الرامية إلى تحسين إدارة مخاطر السيولة، وتمثلت عينتها في البنوك الإسلامية الإندونيسية، وإستخدمت السلاسل الزمنية والاستبيان لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أبرز نتائجها انعدام الهيكل التنظيمي لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية، الطلب المتزايد على سحب السيولة من المودعين، وعدم قدرة البنوك الإسلامية على التخفيف من سيناريوهات معينة من سحب السيولة، وهناك عوامل حاسمة تفسر سلوك المودعين في سيولة البنوك الإسلامية والإدارة غير المثالية للأموال، ومحدودية أدوات سوق المال الإسلامية لإدارة الطلب على السيولة من المودعين .

- دراسة (الأعرج، 2010) بعنوان: مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، والتي هدفت إلى مساعدة البنوك العاملة في الأردن في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية في إدارة مخاطر السيولة من خلال التعرف على العوامل المقترحة من لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة ومدى تطبيقها في البنوك العاملة في الأردن، وتمثلت عينتها في سبعة بنوك أردنية، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات وفق المنهج الإحصائي التحليلي، وكان من أبرز نتائجها أن البنوك العاملة في الأردن تطبق العوامل الأساسية لإدارة مخاطر السيولة بمستوى جيد، ويجب أن تلتزم البنوك العاملة في الأردن بعوامل الإفصاح العام بشكل جيد، وتحتاج العوامل الثلاثة (الحوكمة، وأدوات القياس وإدارة مخاطر السيولة، ودور الهيئات الرقابية) إلى تطوير.

- دراسة (Hidayat, Al-Khalifa, & Aryasantana, 2012) بعنوان: A Survey on the Level of Effectiveness of Liquidity Risk Management of Islamic Banks in Bahrain، والتي هدفت إلى تقييم مستوى فعالية إدارة مخاطر السيولة للمصارف الإسلامية في البحرين، وتمثلت عينتها في 50 مودعًا ممن لديهم علاقات نشطة مع البنوك الإسلامية و50 مدير ومشرف على البنوك الإسلامية في مملكة البحرين. واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي، وكان من أبرز نتائجها أن المبحوثين غير متأكدين من فعالية إدارة الودائع في البنوك الإسلامية في البحرين، وأن المستجيبين لديهم تصور إيجابي عن حالة التمويل القائم على حقوق الملكية والذي يعتقدون أنه جزء فعال من إدارة مخاطر السيولة، ويُنظر إلى البنوك الإسلامية في البحرين على أنها تتمتع بممارسات جيدة فيما يتعلق بالطلب على السيولة، كما تكشف النتائج أنه لا يوجد فرق كبير في التصور بين الموظفين والمودعين حول مستوى فعالية إدارة مخاطر السيولة من حيث محفظة الودائع وتمويل حقوق الملكية، ومع ذلك هناك اختلاف كبير في تصور المودعين والموظفين بشأن طلبات السيولة.

- دراسة (وهبة ، 2014) بعنوان: فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة المطبقة في المصارف الخاصة في سورية، والتي هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق المصارف الخاصة السورية للمعايير المتبعة في إدارة مخاطر السيولة المصرفية، والتعرف على مدى فعالية تلك المعايير وإمكانية تطويرها، والتوصل إلى إطار شامل في مجال إدارة مخاطر السيولة المصرفية. وتمثلت عينتها في الموظفين من ذوي الدراية الكافية فيما يتعلق بإدارة مخاطر السيولة بإحدى عشرة مصرف

تقليدي وثلاث مصارف إسلامية في سورية، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي والاستنتاجي، وكان من أبرز نتائجها أن المصارف الخاصة في سورية تقوم بإنشاء وتطوير هياكل مخصصة لإدارة مخاطر السيولة لديها، كما أنها تتبع إلى حد ما مجموعة من الإجراءات الكفيلة بضبط مخاطر السيولة لديها، وأن المصارف السورية الخاصة تقوم بمراجعة جوانب الموجودات والمطلوبات بشكل دائم لاحتساب مخاطر السيولة اليومية والشهرية والربعية والسنوية، كما تعتمد معايير جيدة في الإفصاح والرقابة الداخلية فيما يخص إدارة مخاطر السيولة.

- دراسة (Bello, Hasan, & Saiti, 2017) بعنوان: The mitigation of liquidity risk in Islamic banking operations، والتي هدفت إلى مناقشة قضايا وتحديات إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، وإلى تحديد مصادر مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والأدوات الشائعة المستخدمة للتخفيف من عدم تطابق السيولة في كلا جانبي ميزانياتهم العمومية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، ومن أبرز نتائجها أن إدارة السيولة الإسلامية هي لبنة مهمة لبناء مصرفية مستقرة وفعالة، وعلى الرغم من وجود عدة محاولات على سبيل المثال: التورق المنظم (المرابحة السلعية)، صكوك السلم، صكوك الإجارة قصيرة الأجل، لإيجاد حلول لمشاكل السيولة المستمرة التي تواجهها غالبية البنوك الإسلامية، ما تزال هناك العديد من المشاكل الأساسية مثل: من حيث النقص في البنية التحتية خاصة في البلدان التي لا يزال التمويل الإسلامي فيها في مراحله المبكرة، ونقص أدوات التحوط وقيود الشريعة على بعض الأدوات.

- دراسة (Ahmad Rashid, Abdul Rahman, & Markom, 2018) بعنوان: The Regulatory Framework on Liquidity Risk Management of Islamic Banking in Malaysia، والتي هدفت إلى تحديد نقاط القوة والضعف في الإطار التنظيمي للجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وبنك نيجارا ماليزيا لإدارة مخاطر السيولة للخدمات البنكية الإسلامية في ماليزيا، واستخدم المنهج المقارن للمحتوى الأنظمة الثلاثة. ومن أبرز نتائجها أن كل نظام تنظيمي ينتج نطاقه الخاص به لإدارة المخاطر، وعلى الرغم من أن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي ركيزة أساسية لإدارة مخاطر السيولة، فقد وجد أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية يصدر إرشادات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأن مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو أفضل الممارسات لأنه يضع احتياجات دور اللجنة الشرعية في هيكل حوكمة النظام بحيث تكون جميع عمليات الحوكمة والرقابة والرصد والقياس الخاصة بآلية إدارة المخاطر متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، من الضروري أن يصبح الإطار التنظيمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مرجعا للمؤسسات البنكية الإسلامية في إدارة مخاطر السيولة، على الرغم من أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية ليس إطارا تنظيميا إلزاميا للصيرفة الإسلامية في ماليزيا.

- دراسة (AbdulGaniyy & Alani AbdulKareem, 2020) بعنوان: Islamic Banking and Global Financial Crises: A Review of Liquidity Risk Management، والتي هدفت إلى وصف مرونة البنوك الإسلامية خلال الانهيار المالي العالمي في عامي 2008 و2009، وإلى استعراض أسباب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية التي تستند إلى الشريعة الإسلامية وإلى التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية على مستوى السيولة على الرغم من مرونتها خلال الأزمة، وتمثلت عينتها في البنوك الإسلامية، وقد استخدم المنهج

التاريخي والوصفي التحليلي، وكان من أبرز نتائجها أن الإدارة الفعالة للعوامل المحددة لمخاطر السيولة ستساعد مديري البنوك الإسلامية وغيرهم من أصحاب المصلحة في معالجة الاتجاه التنازلي لمستويات السيولة في البنوك.

- دراسة (Ben Ayed, Lamouchi, & Alawi, 2021) بعنوان: Does the deposit structure affect Islamic bank's maturity transformation activities? The implications of IFSB liquidity guidelines، والتي هدفت إلى التحقق من العوامل التي تؤثر على نسبة صافي التمويل المستقر في النظام المصرفي الإسلامي. حيث قام المؤلفون بتحليل تأثير هيكل الودائع على نسبة السيولة باستخدام طريقة اللحظات المعممة المكونة من خطوتين خلال فترة 2000-2014، وتمثلت عينتها في 35 بنك إسلاميا في سبع دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكان من أبرز نتائجها أن ودائع حسابات الاستثمار القائمة على تقاسم الأرباح لها تأثير إيجابي على نسبة صافي التمويل المستقر، وبالتالي فهي تضاف إلى الأدبيات ذات الصلة التي تدعم الإطار التنظيمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بعد إصلاح بازل 3. وجدوا بأن ودائع حسابات الاستثمار التي لا تستهدف الربح لها تأثير سلبي على نسبة صافي التمويل المستقر. علاوة على ذلك، فإن مخاطر الأصول ورأس المال المصرفي ودورة الأعمال لها تأثير إيجابي على نسبة السيولة، في حين أن العائد على الأصول وحجم البنك وتركيز السوق لها تأثير سلبي.

2. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة نشير إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام الذي هو إدارة مخاطر السيولة بفعالية في البنوك الإسلامية، وهي قريبة جدا لدراسة (Ahmad Rashid, Abdul Rahman, & Markom, 2018) التي اعتمدت على المنهج المقارن للإطار التنظيمي للجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وبنك نيجارا ماليزيا لإدارة مخاطر السيولة للخدمات البنكية الإسلامية، إلا أنها تختلف عن جميع الدراسات السابقة في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة، وهي:

- تقيم أثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية من وجهة نظر موظفي 27 بنك إسلامي عضو في مجلس الخدمات المالية الإسلامية ويتواجدون في 9 دول إسلامية.

- تقيم مدى تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة في 27 بنك إسلامي عضو في مجلس الخدمات المالية الإسلامية متواجد في 9 دول إسلامية.

- تقيم فعالية إدارة مخاطر السيولة في 27 بنك إسلامي عضو في مجلس الخدمات المالية الإسلامية متواجد في 9 دول إسلامية.

- تقيم مدى تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية من وجهة نظر موظفي 27 بنك إسلامي عضو في مجلس الخدمات المالية الإسلامية ويتواجدون في 9 دول إسلامية.

- تقيم مدى وجود معوقات تحول دون إدارة مخاطر السيولة بفعالية من وجهة نظر موظفي 27 بنك إسلامي عضو في مجلس الخدمات المالية الإسلامية ويتواجدون في 9 دول إسلامية.

ثاني عشر: تقسيمات الدراسة

انقسمت الدراسة إلى أربعة فصول، يتناول الفصل الأول الإطار النظري للبنوك الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، ويتكون من مبحثين، يتناول المبحث الأول البنوك الإسلامية، ويتناول المبحث الثاني مجلس الخدمات المالية الإسلامية. أما الفصل الثاني فيتناول الإطار النظري لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية، ويتكون من مبحثين، يتناول المبحث الأول السيولة في البنوك الإسلامية، ويتناول المبحث الثاني إدارة السيولة في البنوك الإسلامية. أما الفصل الثالث فيتناول الإطار النظري لإدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، ويتكون من ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، ويتناول المبحث الثاني إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، أما المبحث الثالث فيتناول معايير إدارة مخاطر السيولة البنكية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية. وأخيرا يتناول الفصل الرابع الدراسة الميدانية لأثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، ويتكون من مبحثين، يتناول المبحث الأول الدراسة الإستطلاعية والأساسية لأثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، ويتناول المبحث الثاني عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبنوك الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

تمهيد:

تطور العمل المصرفي من مجرد طاولة لتحويل العملات إلى مؤسسات بنكية تقدم الكثير من الخدمات البنكية، أهمها الإقراض والإقتراض، وذلك من خلال عملية الوساطة المالية بين أصحاب الفائض النقدي وأصحاب العجز النقدي، وقد تنوعت هذه البنوك حسب أشكالها وملكيتها ونشاطها وأهدافها. ومع تحرر الدول الإسلامية من مستعمريها، ظهرت بها بنوك تسعى لتقديم خدمات بنكية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، سميت هذه البنوك بالبنوك الإسلامية. وقد عرفت هذه البنوك تطورا كبيرا، وأصبحت مصدر اهتمام الكثير من الدول والمستثمرين، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008.

ومن أجل دعم ومرافقة البنوك الإسلامية وتطويرها، تم إنشاء عدة مؤسسات داعمة لها، ومن أهم هذه المؤسسات نجد مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الذي يتواجد مقره في دولة ماليزيا.

وفي هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى البنوك الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية من خلال المبحثين التالين:

المبحث الأول: البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

المبحث الأول: البنوك الإسلامية

تلعب المؤسسات دورا مهما في النشاط الاقتصادي، والمؤسسات المالية واحدة من تلك المؤسسات التي تساهم بالأموال في تحريك النشاط الاقتصادي، ومن أهم المؤسسات المالية نجد البنوك التي تعتبر القلب النابض والأساس للاقتصاد لما تضخه من أموال لإنعاشه، والبنوك الإسلامية واحدة من تلك البنوك غير أنها تتعامل بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ولقد تطورت البنوك الإسلامية بوجه خاص بعد استقلال الدول الإسلامية.

المطلب الأول: البنوك

نشأة البنوك في إيطاليا بعد أن تطور عمل الصرافون من تبادل للعملات إلى لعب دور الوساطة بين أصحاب الفائض النقدي وأصحاب العجز النقدي، وتقديم مختلف الخدمات البنكية، وبذلك أصبحت تلعب دور أساسيا في تحريك الاقتصاد، غير أن أهم ما يميزها عن بعضها نجد الملكية والأهداف.

الفرع الأول: نشأة البنوك

"إن كلمة بنك (بالفرنسية: Banque وبالإنجليزية: Bank) مشتقة لغويا من كلمة Banca باللاتينية وكلمة Banco بالإيطالية، وهي تعني في كلا الحالتين الطاولة، وكان يقصد بها في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، حيث عليها كان الصاغة والصيارفة خاصة في إيطاليا يمارسون عملهم المتمثل في الاتجار بالنقود بالجلوس على الطاولات في الموانئ والأماكن العامة، ثم تطور المعنى بعد ذلك ليقصد بتلك الكلمة المنضدة التي يتم فوقها عدّ وتبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة أي البنك بالمفهوم الحديث، وأصبحت هذه الكلمة مستعملة في معظم اللغات" (ناصر، 2015، صفحة 9).

الفرع الثاني: أصل وتعريف البنك

- "المِصْرِف اسم مشتق من المصدر صَرَفَ" (العيفة، 2021، صفحة 72).
- "تطلق كلمة مَصرِف بكسر الراء في اللغة العربية وكلمة Bank في اللغة الإنجليزية على المكان الذي تتداول فيه الأموال أخدا وعطاءا واستبدالا وإيداعا" (الهاشمي، 2010، صفحة 22).
- "المِصرِف (باللغة العربية) أو البنك (باللاتينية) هو في الاقتصاد الوضعي: مؤسسة للإقراض والاقتراض بفائدة، وخلق الائتمان" (القره داغي ع.، 2010، صفحة 544).
- البنك هو: "المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما إمكانات أو حاجات متقابلة مختلفة، يقوم البنك بجمعها أو توصيلها أو تنميتها بهدف تحقيق فائدة للطرفين مقابل ربح مناسب" (ناصر، 2015، صفحة 9).
- "المصرف أو البنك هو منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة، لغرض إقراضها للأخرين وفق أسس معينة، أو استثمارها في أوراق مالية محددة" (الصيرفي، 2016، صفحة 16).

وعليه يمكن تعريف البنك بأنه: مؤسسة مالية من أهم وظائفها جمع النقود الفائضة لتستثمرها في أصول أو تمول بها من هم بحاجة للنقود مقابل عوائد تفوق تكلفة تلك النقود.

الفرع الثالث: أنواع البنوك

للبنوك عدة أنواع، نذكر منها:

- **البنوك المركزية (Central Banks)**: تعرف على أنها:

– "مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة، ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة" (ناصر، 2015، صفحة 12).

– "مؤسسة حكومية غير ربحية من خلال إدارة السياسة النقدية والائتمانية، والمحافظة على سلامة النظام المصرفي وكفاءته" (غربي، 2018، صفحة 94).

- **البنوك التجارية (Commercial Banks)**:

– "مؤسسة مالية للإقراض والاقتراض بفائدة، وخلق الائتمان والنقود والخدمات المصرفية، أو أنها مؤسسة مالية للوساطة في التجارة في النقود عن طريق الإقراض والاقتراض بفائدة، ولخلق الائتمان والنقود، وتقديم الخدمات المصرفية" (القره داغي ع.، 2010، الصفحات 549-550).

– "عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل" (ناصر، 2015، صفحة 20).

- **بنوك الاستثمار (Investment Banks)**:

– "تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل، والاشتراك في إنشاء شركات وإقراضها لمدة طويلة، وتتماثل بنوك الاستثمار مع البنوك التجارية في قبولها للودائع والذي يمثل جزءا رئيسيا لنشاطها" (حمودي و إسماعيل، 2011، صفحة 12).

– "بنوك الائتمان متوسط وطويل الأجل، وعملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت، لذا فهي تحتاج إلى أموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع، أي أنها تعتمد في إقراضها للغير على رأسمالها بالدرجة الأولى (الذي يفترض فيه أن يكون كبيرا نسبيا)، وعلى الودائع لأجل وعلى الاقتراض من الغير لفترة معينة (أي السندات)، وأخيرا تعتمد تلك البنوك على المنح الحكومية، أي كل الموارد التي تكون غير مستحقة الطلب إلا بعد تواريخ معروفة مقدما" (ناصر، 2015، صفحة 25).

- **البنوك المتخصصة (Specialized Banks)**:

"البنوك التي أنشئت لأجل التخصص في إقراض وتمويل نوع معين من أنواع الأنشطة الاقتصادية: الصناعية، والزراعية، والعقارية، فهي إذا حدد نشاطها بالإقراض والتمويل للمشروعات الصناعية يسمى البنك الصناعي، أو بنك الائتمان الصناعي، وإذا حدد نشاطها لإقراض المشروعات الزراعية يسمى البنك الزراعي، أو بنك الائتمان الزراعي، وإذا حدد لتمويل وإقراض المشروعات العقارية يسمى البنك العقاري، أو بنك الائتمان العقاري" (القره داغي ع.، 2010، صفحة 551).

- **بنوك الإدخار (Saving Banks):**

"إن فكرة تأسيس مصارف الادخار كانت تقوم على أساس أن تقوم هذه المصارف بإيداع ادخارات الأفراد في مصارف أخرى بمعدل فائدة معينة، وهذه الفائدة تعاد إلى المودعين حسب حجم الوديعة، وقد تطور عمل هذه المصارف في الوقت الحاضر حيث أصبحت تمنح قروضا لمختلف الآجال، وتقوم بالكثير من مهام المصارف التجارية، فهي تقوم بتزويد العملاء بدفاتر الشيكات، وتفتح لهم حسابات ادخار أو استثمار، وبعضها يقدم التسهيلات المصرفية لشراء السلع الاستهلاكية، لكن الإستخدام الأهم حاليا في الكثير من بنوك الادخار هو الاستثمار في صورة قيم أو قروض عقارية، والتي أصبحت أكبر مزود لها" (ناصر، 2015، صفحة 23).

- **البنوك التعاونية (Cooperative banks):**

"بنوك اجتماعية تقدم الخدمات المصرفية التقليدية، إلا أن ما يميزها عن البنوك الأخرى كون خدماتها قاصرة على أعضائها فقط، والذين تربطهم رابطة معينة (مهنية عادة)، وقد تكون رابطة إقليمية" (ناصر، 2015، صفحة 24).

- **البنوك الإسلامية (Islamic Banks):**

تسمى أيضا: البنوك المتوافقة مع الشريعة أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة، وسيتم التطرق إليها في المطلب الموالي.

- **البنوك الإلكترونية (Electronic banking):**

"البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة والتي يحتاجها العميل من خلال شبكة الإنترنت على مدار 24 ساعة، سبعة أيام في الأسبوع وذلك من خلال الحاسب الشخصي[1] دون عوائق" (محمود ر.، 2016، صفحة 116).

الفرع الرابع: الأنظمة البنكية (Banking System)

أولا: تعريف النظام البنكي

"يشير النظام المصرفي إلى تلك البنوك التي تمارس العمليات المصرفية، وخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل بالائتمان في بلد ما" (غربي، 2017، صفحة 44).

ثانيا: أنواع الأنظمة البنكية

يختلف النظام البنكي من بلد لآخر تبعا للنظام الاقتصادي السائد فيه، وهناك ثلاثة أنظمة بنكية، وهي: (العيفة، 2021، الصفحات 113-114)

1. **النظام المصرفي الإسلامي:** هو النظام المصرفي الذي تتماشى كل تعاملاته مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقامت بعض الدول بأسلمة نظامها المصرفي، مثل: باكستان سنة 1977، والسودان سنة 1981، وإيران سنة 1984.
2. **النظام المصرفي المزدوج:** وهو النظام المصرفي يضم قوانين خاصة لكل من البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية، مثل: ماليزيا، وتركيا، والإمارات، واليمن، والكويت، وغيرها.
3. **النظام المصرفي التقليدي:** وهو النظام المصرفي الذي يخضع المصارف الإسلامية للقوانين نفسها التي تخضع لها البنوك التقليدية، مثل: البحرين، ومصر، والدنمارك، ولوكسمبورغ، والفلبين، وغيرها.

[1] بالإضافة إلى: الهاتف المحمول، اللوحة الإلكترونية.

المطلب الثاني: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية

يقدر بعض الباحثين في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية أن نشأة وتطور البنوك الإسلامية مرت بستة مراحل أساسية: (غربي، 2014، الصفحات 62-64)

- المرحلة التمهيدية لظهور البنوك الإسلامية (1950-1970): تميزت بظهور النماذج الأولى للبنوك الإسلامية في ماليزيا (صندوق الحج) وباكستان ومصر (بنوك الادخار المحلية سنة 1963).

- مرحلة تأسيس البنوك الإسلامية (1970-1980): تزامنت مع الزيادة في أسعار النفط في بداية السبعينيات من القرن الماضي، وتميزت بتأسيس أول بنك إسلامي عمومي (بنك ناصر الاجتماعي في مصر عام 1971)، وأول بنك إسلامي دولي مؤسس بين الحكومات (البنك الإسلامي للتنمية في جدة عام 1975)، وأول بنك إسلامي خاص (بنك دبي الإسلامي في الإمارات عام 1975).

"فبنك فيصل السعودي وبيت التمويل الكويتي وبنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977م، والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م" (المغربي ع.، 2004، صفحة 89).

- مرحلة توسع نشاط البنوك الإسلامية (1980-1990): تميزت بتحويل الأنظمة المصرفية لباكستان وإيران والسودان إلى النظام الإسلامي، وظهور مجموعات مالية كبيرة ومنظمة (دار المال الإسلامي ومجموعة البركة)، وإمتد العمل المصرفي الجديد إلى الدول الأوروبية (سويسرا والدنمارك وبريطانيا...)، حيث تم تأسيس أول بنك إسلامي في أوروبا عام 1983 (المصرف الإسلامي الدولي بالدنمارك)...

- مرحلة انتشار البنوك الإسلامية (1990-2000): تميزت بالبعد العالمي الذي أصبح للبنوك الإسلامية والاهتمام المتزايد للبنوك التقليدية بمجال العمل المصرفي الجديد، وكان Citibank أول بنك تقليدي أجنبي قام بتأسيس بنك إسلامي كامل في البحرين عام 1996...

- مرحلة تنظيم البنوك الإسلامية (2000-2010): تزامنت مع حملات اتهام البنوك الإسلامية بتمويل الإرهاب نتيجة لتداعيات أحداث سبتمبر 2001، وتميزت بقيام العديد من البنوك المحلية بالتحول إلى بنوك إسلامية، بالإضافة إلى تأسيس المؤسسات الداعمة إقليميا ودوليا بقبول النموذج المصرفي الإسلامي، والعمل على تنظيمه وتأطيره من قبل البنوك المركزية ومؤسسات التمويل الدولية...

- مرحلة تقويم البنوك الإسلامية (2010-اليوم): تزامنت مع تداعيات وانعكاسات الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، التي أدت إلى إفلاس العديد من البنوك التقليدية، وتميزت بظهور اتجاهين: الأول مبشر يحتفي بمناعة البنوك الإسلامية ومنتجاتها، فهي البديل النموذجي والمخرج من الأزمات المالية، والثاني ناقد يدعوا إلى إتباع سياسات تقويمية تصحيحية للمسيرة المصرفية الإسلامية، تمنعها من التعرض لأزمات مماثلة وتجنبها الحيل الربوية ومخاطر استمرار العمل بآلية معكوسة يبدأ فيها التطبيق قبل التنظير...

الفرع الثاني: تعريف البنك الإسلامي

يعرف البنك الإسلامي على أنه:

– "مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والإجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة" (العجلوني، 2008، صفحة 110).

– "تلك البنوك التي تقوم بالأعمال والأنشطة المصرفية التي تزاولها المصارف التقليدية ولكن دون التعامل بالفوائد، ومراعاتها لأحكام الشريعة الإسلامية، بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع" (ناصر و بوشرمة، 2009، صفحة 306).

– "المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والتمويلية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة" (البلتاجي، 2012، الصفحات 19-20).

– "مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية" (العزعزي، 2012، صفحة 11).

– "مؤسسة مالية تهدف إلى الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور على أساس القرض أو المضاربة أو استثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمار لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بأي حال من الأحوال" (سمحان، 2013، صفحة 42).

– "مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية، وتحقيق أقصى عائد اقتصادي اجتماعي لتحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية" (ناصر، 2015، صفحة 155).

– "المؤسسات التمويلية ذات الرسالة والمنهج رسالة تتعدى كم التمويل على نوع هذا التمويل ومجالاته وأهدافه ومنهج تعمل في إطاره يستمد قواعد وآداب وأخلاق الشريعة الإسلامية" (الصيرفي، 2016، صفحة 65).

– "المؤسسات المالية التي تستقبل أموال العملاء وتستثمرها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية" (بن نهار، 2020، صفحة 8).

– "مؤسسة مالية وظيفتها الأساسية قبول الودائع استنادا إلى عقد القرض، أو عقد الوديعة، أو عقد القراض (المضاربة)، وتوظيفها باستخدام مختلف عقود التمويل الإسلامي" (قندوز ع.، 2022، صفحة 8).

وعليه يمكن تعريف البنك الإسلامي بأنه: مؤسسة مالية إسلامية تقوم بالأعمال والأنشطة المصرفية والمعاملات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق أرباح تضمن استمرارها ودون الإخلال بمقاصد الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية

الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية

تمتاز البنوك الإسلامية بميزات خاصة عن غيرها من البنوك ومؤسسات التمويل الربوية، تبعا لقواعد ومبادئ الإسلام، ومن أبرز هذه الميزات والخصائص: (البلتاجي، 2012، الصفحات 20-21)

1. الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية: يعد الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية من أهم خصائص المصارف الإسلامية للاعتبارات التالية:

- يعد النظام المصرفي الإسلامي جزءا من النظام الاقتصادي الإسلامي، ويمثل أحد أجهزته الهامة.
- يعد النظام الاقتصادي الإسلامي تطبيقا عمليا لفقه المعاملات.
- يتضمن الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية تجنب النواهي (مثل: الربا، الغرر، الغش، الكذب، الخيانة، النجش، الاحتكار، الاكتناز، الإسراف والتبذير، الجهالة، الاستغلال)، وإذا كانت النواهي تمثل الحرام والمكروه، فإن الأوامر تمثل الواجب والمندوب وبينهما يكون مباح، حيث يعطي المنهج اليسر الذي يجعله مناسبا لكل زمان ومكان، وبالكل تكتمل عالمية المنهج.

2. المصرف الإسلامي مؤسسة مالية تقوم بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين في إطار صيغة المضاربة الشرعية.

3. يقوم المصرف الإسلامي بتقديم الخدمات المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية: ويوضح هذا الأساس الدور الرئيسي للمصرف الإسلامي باعتباره وسيطا، يعمل على تنمية وجذب المدخرات من كل أفراد المجتمع باعتبارهم أرباب أموال والمصرف عامل عليها، ومن ثم يقوم بتوظيف الأموال مع المستثمرين من خلال صيغ تمويل إسلامية، كما يقوم المصرف بأداء جميع الخدمات المصرفية المنضبطة في إطار العقود الشرعية.

4. المساهمة في إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية: ولما كان المصرف يقوم بجذب المدخرات من خلال مختلف الدوافع الادخارية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المصرف، فإنه يسهم في التربية الإدخارية، كما أن المصرف يقوم باستثمار الأموال بنفسه أو بالمشاركة مع الغير، وهو بذلك لا يقرض ولا يقترض، وإنما يساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إحداث التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

5. المشاركة في الأرباح والخسائر: الأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية هو المشاركة في الأرباح والخسائر، تطبيقا للقاعدة الشرعية الغنم بالغرم (الغنم يعني المكسب، والغرم يعني الخسارة)، فعلاقة المصرف مع المودعين تؤسس على أساس عقد المضاربة الشرعي، حيث يتم توظيف الأموال إما مباشرة في مشروعات تملكها المصارف الإسلامية، أو مشاركة الغير في مشروعات صناعية أو زراعية أو تجارية، ويتم اقتسام العائد بين المودعين والمستثمرين والمصرف.

الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

من أهم الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها ما يلي: (الساعدي، المفرجي، و الحلي، 2019، الصفحات 31-32)

- جذب الودائع وتنميتها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- استثمار الأموال، وهو الهدف الأساس وركيزة العمل في المصارف الإسلامية.
- تحقيق الأرباح وهو محصلة العمليات الاستثمارية ومردود الخدمات المصرفية التي توزع على المودعين والمساهمين وتؤدي إلى نمو القيمة السوقية وتمكنه من الاستمرار والمنافسة في السوق.
- ابتكار صيغ للتمويل من خلال إيجاد صيغ استثمارية إسلامية، يتمكن من خلالها المصرف تمويل المشاريع المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية حتى يتمكن من مواجهة المنافسة من جانب المصارف التقليدية في اجتذاب المستثمرين.
- ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية حتى يستطيع المصرف الإسلامي مواجهة المنافسة من قبل المصارف التقليدية.
- تقديم خدمات مصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم.
- توفير التمويل للمستثمرين وذلك باستثمار الأموال المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له، أو استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة أو استثمارها في الأسواق المحلية أو الإقليمية أو الدولية مباشرة.
- تحقيق معدل نمو حتى تستمر المصارف الإسلامية في السوق المصرفية لا بد من أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو، وذلك لكي تتمكن من الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية، خصوصا وأن المصارف بصفة عامة تمثل عماد الاقتصاد لأي دولة.

المطلب الرابع: الضوابط والرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: الضوابط الشرعية للبنوك الإسلامية

هناك عدة ضوابط لاستثمار المال في الشريعة: (البلتاجي، 2012، الصفحات 30-31)

1. المشروعية الحلال (مجال المشروع حلالا طيبا).
2. تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية[1] (المعاني والحكم التي أراد الشارع من تشريعاته لتحقيق مصالح الخلق في الدنيا والآخرة).
3. المحافظة على المال وحمايته من المخاطر (عدم تعريضه للهلاك والضياع ولا نعطيه للسفهاء).
4. الالتزام بالأولويات الإسلامية (الضروريات، الحاجيات، التحسينات).
5. تنمية المال بالتقليب وعدم الاكتناز.
6. التدوين المحاسبي لحفظ الحقوق (تدوين المعاملات).
7. أداء حق الله في المال (الزكاة).

الفرع الثاني: الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

تمارس على البنوك الإسلامية نفس أنواع الرقابة الداخلية والخارجية المطبقة في البنوك التقليدية، إلى أن البنوك الإسلامية تتميز عن البنوك التقليدية بالرقابة الشرعية وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفرع.

أولا: الرقابة الشرعية: (أيوفي، 2015، الصفحات 1061-1062)

1. تعريف الرقابة الشرعية:

الرقابة الشرعية هي عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل الفحص العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي، والتعاميم... إلخ.

ويحق لهيئة الرقابة الشرعية الإطلاع الكامل، وبدون قيود، على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع إلى المستشارين المهنيين وموظفي المؤسسة ذوي الصلة.

2. الهدف من الرقابة الشرعية:

تهدف الرقابة الشرعية إلى التأكد من أن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لا تخالف الشريعة، ويتطلب تحقيق هذا الهدف أن تكون الشريعة ملزمة للمؤسسة.

3. إجراءات الرقابة الشرعية:

تتم الرقابة الشرعية على المراحل التالية:

- تخطيط إجراءات الرقابة الشرعية.
- تنفيذ إجراءات الرقابة، وإعداد ومراجعة أوراق العمل.
- توثيق النتائج وإصدار التقارير.

[1] يقصد بها: الدين، النفس، النسل، المال، العقل.

ثانيا: هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

1. تعريف هيئة الرقابة الشرعية:

تعرف "أيوفي" هيئة الرقابة الشرعية على أنها: "جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات" (أيوفي، 2015، صفحة 1046).

ويعرف "مجلس الخدمات المالية الإسلامية" الهيئة الشرعية على أنها: "كيان محدد تم إنشاؤه أو التعاقد معه من قبل مؤسسة خدمات مالية إسلامية لإنجاز نظام الحوكمة الشرعية وتطبيقه" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2020).

2. مهام هيئة الرقابة الشرعية:

"يعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة" (أيوفي، 2015، صفحة 1046).

المطلب الخامس: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى جذب المودعين والمستثمرين إليها بغية استخدام أموالهم واستثمارها، لتحقق من ورائها عوائد تفوق تكلفة تلك الأموال، مع الالتزام بالضوابط الشرعية في كل عملياتها، وهو ما ستنطرق إليه بالتفصيل في هذا المطلب حول مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تنقسم مصادر الأموال للبنوك الإسلامية إلى مصادر داخلية وخارجية، وهي:

أولا: مصادر الأموال الداخلية (الذاتية):

تتكون مصادر الأموال الداخلية إلى: (البلتاجي، 2012، الصفحات 34-39)

1. حقوق الملكية (Owner's Equity): تتكون من:

1.1. رأس المال (Capital): يتمثل رأس مال المصارف الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها المصارف من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، وعادة ما يستغرق جزء كبير من رأس المال في الأصول الثابتة مما لا يمكن من الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل، ويتم إصدار رأس مال في صورة أسهم عادية.

2.1. الاحتياطات (Reserves): وهي تمثل أرباحا محتجزة من أعوام سابقة، وتقتطع من نصيب المساهمين، ولا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي لمصرف. وتوجد عدة أنواع من الاحتياطات منها الاحتياطي القانوني والاحتياط النظامي. وتعد الاحتياطات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للمصرف، وهي تأخذ نفس الطبيعة الرأسمالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى المصرف، ونظرا لحداثة نشأة بعض المصارف الإسلامية فما زالت الاحتياطات تمثل نسبة محدودة بالمقارنة بحجم الودائع في بعض المصارف الإسلامية.

3.1. الأرباح المرحلة: تمثل أرباحا محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناءا على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك، وذلك لأغراض مالية واقتصادية، منها التوازن في توزيع نسبة العوائد على الأسهم، وقد تكون وفقا لتوجيهات البنوك المركزية للحد من السيولة النقدية في الأسواق المالية.

2. الموارد الأخرى: هناك موارد أخرى تتاح لدى المصارف الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين، والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان، وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة.

ثانيا: مصادر الأموال الخارجية:

تتكون من:

1. الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية): تعرف الوديعة تحت الطلب بأنها النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد الأخير بردها أو برد مبلغ مساو لها إليهم عند الطلب.

والحسابات الجارية بهذه السمة لا يمكن الاعتماد عليها في توظيفات طويلة الأجل، وأما استخدامها في الأجل القصير فيتم في حرص شديد وحذر بالغ، ويتم ذلك بعد أن تقوم إدارة المصرف بتقدير معدلات السحب اليومية، ودراسة العوامل المؤثرة فيها بدقة، مع الأخذ في الحسبان نسبة السيولة لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد.

2. الودائع الادخارية (حسابات التوفير): تعد الودائع الادخارية أحد أنواع الودائع لدى المصارف الإسلامية، وهي تنقسم إلى قسمين، وهما:

1.2. حساب الادخار مع التفويض بالاستثمار: ويستحق هذا الحساب نصيبا من الربح، ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري، ويحق للمتعامل الإيداع أو السحب في أي وقت شاء.

2.2. حساب الادخار دون التفويض بالاستثمار: وهذا النوع لا يستحق ربحا، ويكون حكمه حكم الحساب الجاري.

3. ودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار): هي الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصارف الإسلامية بغرض الحصول على عائد، نتيجة قيام المصرف الإسلامي باستثمار تلك الأموال، وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية الغنم بالغرم. وتأخذ ودائع الاستثمار صورة عقد مضاربة بين المودعين وبين المصارف الإسلامية، تقوم المصارف بموجبه باستثمار هذه الأموال مقابل نسبة من الربح تحصل عليها، ويجب أن تحدد نسبة توزيع الأرباح بين المصرف الإسلامي والعميل مقدما في العقد، وهي حصة شائعة في الربح غير محددة بمبلغ معين، وتعد هذه النسبة عائد العمل للمصرف كمضارب في أموال رب المال.

وتنقسم ودائع الاستثمار إلى نوعين:

1.3. الإيداع مع التفويض: بمعنى أن يكون للمصرف الحق في استثمار المبلغ المودع في أي مشروع من مشروعات المصرف، محليا أو خارجيا. وهذا النوع يكون لآجال مختلفة: 3، 6، 9، 12، 24 شهرا، وهذه المدة قابلة للتجديد. وهذا النوع من الإيداع مطبق في بعض المصارف الإسلامية، ويقوم على أساس عقد المضاربة المطلقة، وقد ألزمت بعض المصارف الإسلامية المودع (المضارب) ألا يسحب الوديعة أو جزءا منها إلا بعد إنقضاء المدة المحددة للوديعة، وإلا فقد العائد على الجزء المسحوب من الوديعة.

2.3. الإيداع بدون تفويض: بمعنى أن يختار المودع مشروعا من مشروعات المصرف السلامي ويستثمر فيه أمواله، وله أن يحدد مدة الوديعة أو لا يحددها. وهذا النوع من الإيداع مطبق في بعض المصارف الإسلامية، حيث يقوم على أساس عقد المضاربة المقيد.

ويجب في كلا النوعين من الودائع أن تحدد نسبة توزيع الربح مقدما في عقد المضاربة (مطلقة/مقيدة)، لأن ذلك هو ما تقتضيه أحكام المضاربة، وإلا فسد العقد لجهالة الربح.

4. دفاتر الادخار الإسلامية: تعد دفاتر الادخار الإسلامية أحد أنواع الودائع الادخارية بالمصارف الإسلامية، ويمكن السحب والإيداع بهذه الدفاتر في أي وقت.

يتم صرف العائد لهذه الدفاتر سنويا وفقا لنتائج النشاط الفعلي للمصرف، ويمكن أن يتم صرف عائد ربع سنوي تحت حساب العائد، على أن تتم التسوية في نهاية العام.

5. ودائع المؤسسات المالية الإسلامية: انطلاقا من مبدأ التعاون بين المصارف الإسلامية، تقوم بعض المصارف الإسلامية التي لديها فائض في الأموال، بإيداع تلك الأموال في المصارف الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، إما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عائدا، أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عنها عائدا.

6. شهادات الإيداع (Certificate of deposits): تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل بالمصارف الإسلامية، ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب كافة مستويات دخول المودعين، وتتراوح مدة الشهادة من سنة على ثلاث سنوات. وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل، ويتم توزيع نسبة عائد شهري تحت حساب التسوية النهائية أو يتم توزيع العائد في نهاية الفترة.

7. صكوك الاستثمار الإسلامية (Sukuk): صك الاستثمار الإسلامي هو أحد الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة، والتي تستخدم كوعاء ادخاري للمتعاملين بديلا عن الودائع التقليدية بفائدة، وقد انتشرت تلك الصكوك بعد النجاح الذي حققته لدى المتعاملين الراغبين في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

تمثل الصكوك حصصا شائعة في وعاء استثمارات المصرف الإسلامي، يقوم باستثمارها في المجالات المشروعة لصالح أصحاب الصكوك مقابل نسبة مئوية من الأرباح مقابل الجهد الذي يبدله المصرف في عملية الاستثمار، ويتم اقتطاع تلك النسبة من الأرباح الفعلية المحققة من استثمار تلك الصكوك وفق النسبة المحددة في الصك، فإذا كانت تلك النسبة 1% مثلا من قيمة الصك فيتم احتسابها عند تحقيق الأرباح، وتضاف لأرباح المصرف، وباقي الأرباح الفعلية المحققة تكون من حق أصحاب الصكوك وتضاف لحساباتهم كل حسب قيمة الصك.

وتصدر الصكوك باسم العميل، ويحتفظ بأصل الصك في مكان أمين لحين انتهاء مدة الصك، وتضاف أرباح الصك إما شهريا أو كل ربع سنة حسب شروط إصدار الصك وفق احتياجات العميل، وإذا رغب العميل في استرداد قيمة الصك قبل موعده فيمكنه ذلك مع تخفيض العائد بنسبة بسيطة مقابل استرداد الصك.

الفرع الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

تقدم الصناعة البنكية الإسلامية عدة منتجات وخدمات وصيغ للتمويل، نذكر منها:

أولا: استخدامات قائمة على الملكية أو الاستثمار

1. المشاركة والمشاركة المتناقصة:

1.1. المشاركة (Musharakah):

حسب المعيار الشرعي الثاني عشر المشاركة (شركة العقد) هي: " اتفاق اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما أو التزاميهما في الذمة بقصد الاسترباح" (أيوفي، 2017، صفحة 363).

وحسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2020)

- المشاركة (شركة العقد) عقد شراكة تتفق فيه الأطراف على المساهمة برأس المال في مؤسسة قائمة أو جديدة. ويتم المشاركة في الأرباح التي تحققها تلك المؤسسة وفق النسبة المئوية المحددة في عقد المشاركة، في حين تتم المشاركة في الخسائر وفقًا لنسبة كل مساهم في رأس المال.
- المشاركة (شركة الملك) اشتراك اثنين أو أكثر في تملك موجود اختيارًا أو اضطرارًا. ويتم المشاركة في الأرباح والخسائر وفقًا لنسبة الملكية.

2.1. المشاركة المتناقصة (**Mushārakah Mutanāqiṣah**[1]):

حسب المعيار الشرعي الثاني عشر المشاركة المتناقصة هي: "عبارة عن عقد شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيا إلى أن يتملك المشتري المشروع بكامله. ولا بد أن تكون الشركة غير مشترط فيها البيع أو الشراء، وإنما يتعهد الشريك بذلك بوعد منفصل عن الشركة، وكذلك يقع البيع والشراء بعقد منفصل عن الشركة، ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في الآخر. (أيوفي، 2017، صفحة 345)

"المشاركة المتناقصة شكل من أشكال الشراكة يقدم فيه أحد الشريكين وعدًا بشراء نصيب الشريك الآخر لمدة من الزمن إلى أن تنتقل الملكية بالكامل للطرف المشتري. وتبدأ المعاملة بتكوين شراكة، وبعدها يحدث بيع وشراء حصة الشريك الآخر بالقيمة السوقية أو بالسعر المتفق عليه في وقت الدخول في عقد الشراء. ويكون "البيع والشراء" مستقلًا عن عقد الشراكة ولا ينبغي أن يُنص عليه في عقد الشراكة، لأن الشريك المشتري مسموح له فقط بالوعد بالشراء. ومن غير المسموح به أيضًا الدخول في عقد كشرط لإتمام عقد آخر" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2020).

[1] Diminishing Mushārakah.

2. المضاربة (Mudarabah):

حسب المعيار الشرعي الثالث عشر المضاربة هي: "شركة في الربح بمال من جانب (رب المال) وعمل من جانب آخر (المضارب)" (أيوفي، 2017، صفحة 369).

"المضاربة عقد مشاركة في الربح بين مقدم رأس المال (رب المال) ومقدم العمل (المضارب) يقوم فيه رب المال بالمساهمة برأس مال في نشاط يديره المضارب (أو مقدم العمل). ويتم توزيع الأرباح التي يحققها النشاط أو تحققها المؤسسة وفق النسبة المئوية المحددة في العقد، ويتحمل رب المال الخسارة وحده ما لم تكن تلك الخسائر بسبب التعدي أو التقصير أو إخلاله بالشروط المتعاقد عليها" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2020).

3. المزارعة (Muzara'ah):

حسب المعيار الشرعي السابع عشر المزارعة هي: "الشركة في الزرع بدفع أرض لمن يزرعها ويقوم عليها بجزء مشاع معلوم من الخارج" (أيوفي، 2017، صفحة 490).

4. المساقاة (Musakat):

حسب المعيار الشرعي السابع عشر المساقاة هي: "الشركة التي تتمثل في دفع شجر مغروس معلوم له ثمر مأكول لمن يعمل عليه بجزء مشاع معلوم من ثمره" (أيوفي، 2017، صفحة 491).

وحسب المعيار الشرعي الخمسين المساقاة هي: "عقد بين مالك الشجر عينا أو منفعة ومن يعمل فيها (المساقي) على أن يكون الناتج بينهما بنسبة معلومة تحدد عند العقد" (أيوفي، 2017، صفحة 1203).

5. المغارسة (Mugharasa):

حسب المعيار الشرعي السابع عشر المغارسة هي: "الشركة التي تقع على دفع أرض ليس فيها شجر إلى رجل ليغرس فيها شجرا، على أن ما يحصل من الغراس والثمار تكون بينهما بنسبة معلومة" (أيوفي، 2017، صفحة 491).

ثانيا: تمويلات قائمة على البيوع

1. المرابحة (Murababah):

حسب المعيار الشرعي الثامن المرابحة هي: "بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع سواء وقعت من دون وعد سابق وهي المرابحة العادية، أو وقعت بناء على وعد بالشراء من الراغب في الحصول على السلعة عن طريق المؤسسة وهي المرابحة المصرفية. وهو أحد بيوع الأمانة التي يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة (بإضافة المصروفات المعتادة)" (أيوفي، 2017، صفحة 224).

وحسب قائمة المصطلحات لمجلس الخدمات المالية الإسلامية: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2020)

- المرابحة/المرابحة للآمر بالشراء عقد بيع تبيع بموجبه المؤسسة إلى العميل موجودًا معينًا بسعر بيع يبلغ مجموعه التكلفة وهامش ربح متفق عليه، وقد يسبق عقد المرابحة وعد من العميل بالشراء.
- المرابحة في السلع مرابحة قائمة على شراء سلعة من بائع أو سمسار وبيعها للعميل مرابحة بالأجل ثم بيع العميل بنفسه لهذه السلعة بثمن حال لطرف ثالث لتحصيل السيولة دون ارتباط بين العقدين.

2. بيع السلم والسلم الموازي:

1.2. بيع السلم (Salam):

حسب المعيار الشرعي العاشر السلم هو: "بيع آجل بعاجل، وهو نوع من البيع يدفع فيه الثمن حالا، ويسمى رأس مال السلم، ويؤجل فيه المبيع الموصوف في الذمة، ويسمى (المسلم فيه)، ويسمى البائع (المسلم إليه) والمشتري(المسلم)، أو (رب السلم)، وقد يسمى السلم (سلفًا)" (أيوفي، 2017، صفحة 291).

"السلم بيع سلعة موصوفة في الذمة معلومة النوع والمقدار والصفة بثمن معلوم يدفع عند التعاقد وتسلم السلعة في المستقبل دفعة واحدة أو على دفعات" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2020).

2.2. بيع السلم الموازي (Parallel Salam):

حسب المعيار الشرعي العاشر السلم الموازي هو: "إذا دخل المسلم إليه في عقد سلم مستقل مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه فإن هذا العقد يسمى في العرف المعاصر: السلم الموازي، مثل أن تشتري المؤسسة كمية محددة من القطن من المزارعين ثم تقوم المؤسسة (رب السلم في العقد الأول) بإنشاء عقد سلم جديد مع مصانع الغزل والنسيج، فتبيع لهم عن طريق عقد السلم قطنًا بذات مواصفات المبيع في العقد الأول دون أن يعلق العقد الثاني على نفاذ العقد الأول" (أيوفي، 2017، صفحة 291).

"السلم الموازي عقد سلم ثان مع طرف ثالث لحيازة سلعة موصوفة في الذمة معلومة النوع والمقدار والصفة بثمن معلوم، بحيث تماثل مواصفات هذه السلعة مواصفات السلعة الواردة في عقد السلم الأول دون الربط بين العقدين" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2020).

3. الاستصناع والاستصناع الموازي:

1.3. الاستصناع (Istisna):

حسب المعيار الشرعي الحادي عشر: "عقد الاستصناع هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها" (أيوفي، 2017، صفحة 318).

"الاستصناع بيع موجود محدد المواصفات يلتزم البائع بتصنيعه/إنشائه بمواد من عنده، وتسليمه في موعد معين مقابل ثمن محدد يدفع دفعة واحدة أو على أقساط معلومة" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2020).

2.3. الاستصناع الموازي (Parallel Istisna):

حسب المعيار الشرعي الحادي عشر: "إن الصيغة التي تسمى في العرف المعاصر (الاستصناع الموازي) تتم من خلال إبرام عقدين منفصلين: أحدهما مع العميل تكون فيه المؤسسة المالية الإسلامية صانعا، والآخر مع الصنّاع أو المقاولين تكون فيه المؤسسة مستصنعا، ويتحقق الربح عن طريق اختلاف الثمن في العقدين، والغالب أن يكون أحدهما حالا (وهو الذي معُ الصنّاع أو المقاولين) والثانيً مؤجلا (وهو الذي مع العميل)" (أيوفي، 2017، صفحة 318).

"الاستصناع الموازي عقد استصناع ثانٍ يلتزم فيه طرف ثالث بصنع/إنشاء موجود محدد المواصفات، بحيث تماثل مواصفات هذا الموجود مواصفات الموجود الوارد في عقد الاستصناع الأول دون الربط بين العقدين" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2020).

ثالثا: تمويلات قائمة على الإيجارات

1. التمويل بالإجارة (Ijārah):

حسب المعيار الشرعي التاسع الإجارة هي: "إجارة الأعيان وهي عقد يراد به تمليك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم" (أيوفي، 2017، صفحة 270).

"الإجارة عقد يتم لتأجير/استئجار منفعة موجودات محددة لمدة متفق عليها مقابل أجرة محددة. وقد يسبقه وعد ملزم من أحد الطرفين، وأما عقد الإجارة فهو ملزم للطرفين" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2020).

2. الإجارة المنتهية بالتمليك (Ijārah Muntahia bi al-Tamlīk):

حسب المعيار الشرعي التاسع الإجارة المنتهية بالتمليك هي: "إجارة يقترن بها الوعد بتمليك العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو في أثنائها" (أيوفي، 2017، صفحة 270).

الإجارة المنتهية بالتمليك هي: "عقد إيجار مقترن بوعد منفصل من المؤجر يمنح فيه المستأجر وعداً ملزماً بتمليكه الموجودات في نهاية مدة الإيجار إما من خلال شرائها بمبلغ رمزي أو بمبلغ متفق عليه أو بالقيمة السوقية وذلك من خلال وعد بالبيع أو بالهبة أو عقد هبة معلقة" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2020).

رابعا: الخدمات البنكية في البنوك الإسلامية

1. القرض الحسن (Al-Qard Al-Hasan):

القرض الحسن هو "المال الذي يعطى من طرف لأخر بأن يرد المال عند مقدرة المقترض، أو عند مطالبته، أو عند الاستحقاق، دون أية زيادة مشروطة. وهو بذلك يعد عقد معونة لما فيه من الرفق بالمقترض وقضاء حاجته، إن منح القروض الحسنة بدون مقابل لزبائن المصرف الإسلامي يعد أحد سماته المميزة وتقدم هذه القروض عادة لأشخاص الذين يواجهون أزمة طارئة في أعمالهم، ولمساعدتهم في استئناف النشاط من جديد وتمنح لغايات اجتماعية كالزواج والتعليم وغير ذلك" (الساعدي، المفرجي، و الحلي، 2019، صفحة 196).

2. الاستثمار في الأوراق المالية:

"تقوم المصارف الإسلامية بالاستثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء أسهم شركات يكون نشاطها الأساسي غير مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية وقد أجاز الفقهاء ذلك، فعلى سبيل المثال يجوز للمصرف الإسلامي شراء سهم في مصنع الحديد والسيارات ولكن لا يجوز له شراء أسهم في مصنع للخمور أو في بنوك ربوية" (المغربي م.، 2018، صفحة 255).

3. الاعتمادات المستندية (Letter of Credit):

حسب المعيار الشرعي الرابع عشر الاعتماد المستندي هو: " تعهد مكتوب من بنك (يسمى المصدر) يسلم للبائع (المستفيد)، بناء على طلب المشتري (مقدم الطلب أو الآمر) مطابقا لتعليماته، أو يصدره البنك بالأصالة عن نفسه يهدف إلى القيام بالوفاء (أي بوفاء نقدي أو قبول كمبيالة أو خصمها) في حدود مبلغ محدد خلال فترة معينة شريطة تسليم مستندات البضاعة مطابقة للتعليمات. وبعبارة موجزة هو تعهد مصرفي بالوفاء مشروط بمطابقة المستندات للتعليمات" (أيوفي، 2017، صفحة 395).

4. صكوك الاستثمار:

حسب المعيار الشرعي السابع عشر صكوك الاستثمار هي: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله" (أيوفي، 2017، صفحة 467).

وحسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2020)

- الصكوك مستندات (شهادات) تُمثل ملكية نسبة شائعة في موجودات عينية، أو مجموعة مختلطة من الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون الموجودات في مشروع محدد أو نشاط استثماري معين وفقًا لأحكام الشريعة ومبادئها.
- التصكيك (إصدار الصكوك) عملية إصدار صكوك أو شهادات استثمارية تمثل حصة شائعة في ملك موجودات معينة، قد تصدرها الجهة المالكة للموجودات، أو جهة أخرى (شركة ذات غرض خاص) بوصفها جهة أمينة.

خامسا: خدمات بنكية أخرى

حسب المعيار الشرعي الثامن والعشرون للأيوفي، نجد: (أيوفي، 2017، الصفحات 733 - 737)

1. خدمات الحفظ: يجوز قبول إيداع المستندات والأوراق المالية الموافقة للشروط الشرعية لدى المؤسسة لحفظها لعملائها على سبيل الأمانة، وتلتزم بردها إليهم بعينها عند الطلب، ويجوز للمؤسسة تقاضي أجر على هذا الحفظ.

2. خدمات التوكيل بالتعاقد: يجوز توكيل العميل للمؤسسة بالقيام بالتعاقد، مثل البيع والشراء والإجارة وكالة عن العميل في المواعيد المحددة. ويحق للمؤسسة أن تأخذ أجرا على هذه الخدمات.

3. خدمات تنظيم الاكتتاب:

- للمؤسسة أن تتولى بالوكالة عن المؤسسين لشركة مساهمة مستوفية للضوابط الشرعية ومرخصة فنيا القيام بجميع إجراءات الطرح العام للجمهور، أو القيام بإجراءات إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس مال الشركة بالوكالة عن المساهمين، ويحق لها أن تأخذ أجرا على ذلك، على ألا تتضمن الأجرة في الحالتين مقابلا عن الائتمان إن وجد مع الخدمة.

- ترتيب عملية تعهد الاكتتاب مع طرف آخر. علىَ ألا تتقاضى أجرا عن مجرد التعهد، وللمؤسسة تقاضيٍ أجر عن ذلك الترتيب، كما يمكنها التعهد بالاكتتاب، ولا يحق لها أخذ مقابل على تعهدها به إلا المصاريف الفعلية التي تتكبدها عن عمل تؤديه غير التعهد مثل إعداد الدراسات أو تسويق الأسهم.

4. خدمات إجراء الدراسات والاستشارات:

- للمؤسسة أن تقوم بإجراء دراسات الجدوى أو الدراسات المتعلقة بالإصدار بأجر أو بدونه.

- للمؤسسة أن تقوم وكالة عن عملائها بأجر أو بدونه بأداء الخدمات المتعلقة بالممتلكات العقارية (لأغراض السكن والمحلات التجارية والمكاتب الإدارية..... إلخ) والسلع المنقولة.

5. خدمات التحصيل والدفع:

– للمؤسسة أن تقوم بناء على طلب العملاء بتحصيل حقوقهم لدى الغير، ودفع الالتزامات التي عليهم، مثل تحصيل الشيكات والكمبيالات وسندات الأمر (سندات الإذن) ممن هي عليه والكوبونات عن الأسهم والصكوك التي يمتلكها العملاء، وإيداع قيمتها في حسابهم لدى المؤسسة، أو بدفع المستحقات عليهم من ذلك، وخصمها من حساباتهم. ويحق لها أن تأخذ أجرا من المستفيدين أو من وكلائهم على هذه لخدمات عند تقديمها إليهم.

– خدمة صرف الرواتب والأجور المتسلمة من جهات العمل.

– تنفيذ أوامر التحصيل أو الدفع المستديمة.

6. خدمات الحسابات:

– للمؤسسة تقديم خدمات مصرفية إضافية لأصحاب الحسابات الاستثمارية أو الحسابات الجارية بناء على رغبتهم ويحق لها أن تأخذ أجرا على ذلك.

– للمؤسسة تقديم خدمات مصرفية مجانية لأصحاب الحسابات الاستثمارية أو الجارية على ألا تكون الخدمات المقدمة لأصحاب الحسابات الجارية مشروطة أو ملحوظة عرفا.

7. خدمات خزائن الأمانات:

– للمؤسسة تقديم خدمة تأجير خزائن الأمانات وذلك بمقتضى عقد تضع المؤسسة بموجبه تحت تصرف العميل – مقابل أجر– خزانة مثبتة في مبنى المؤسسة لحفظ ما يريد حفظه، وتقوم هذه الخدمة على أساس عقد إجارة على الخزانة للانتفاع بها.

– المؤسسة مسئولة عن المحافظة على سلامة الخزانة، ولا تضمن المؤسسة محتويات الصندوق إلا في حال التعدي أو التقصير في حفظ الخزانة.

8. خدمات أخرى:

– البطاقات وأجهزتها.

– حساب الزكاة.

– الكفالات.

– الشيكات.

المطلب السادس: الهيئات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية

هناك عدة هيئات تدعم الصناعة المالية الإسلامية، ولهذه الهيئات أثر كبير في تطور وتنظيم نشاط المؤسسات المالية الإسلامية، من أهمها

الفرع الأول: البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)

أولا: نشأة البنك الإسلامي للتنمية: (البنك الإسلامي للتنمية، 2021، صفحة 2)

البنك الإسلامي للتنمية بنك إنمائي متعدد الأطراف، أنشئ بموجب اتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394هـ الموافق 12 أغسطس 1974م بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. وبدأ البنك أنشطته رسميا في 15 شوال 1395هـ الموافق 20 أكتوبر 1975م.

يعمل البنك على أن يكون بنكا إنمائيا عالمي الطراز، إسلامي المبادئ، يساهم في تغيير وجه التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي إلى حد بعيد، ويساعد هذا العالم على استعادة كرامته.

يضم البنك 57 بلدا عضوا من مختلف مناطق العالم، والشروط الأساسية للانضمام إليه هي: أن يكون البلد المرشح لذلك عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، ويسدد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتابه في أسهم رأس مال البنك ويقبل ما قرره مجلس المحافظين من شروط. وفي نهاية سنة 2020 بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 50 مليار دينار إسلامي.

تتألف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خمس كيانات هي: البنك الإسلامي للتنمية، ومعهد البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

ثانيا: مهام البنك الإسلامي للتنمية

من مهام البنك الإسلامي للتنمية نجد: (البنك الإسلامي للتنمية، 2022)

1. بناء الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
2. إضافة قيمة إلى اقتصادات ومجتمعات الدول النامية من خلال زيادة المهارات وتبادل المعرفة.
3. التركيز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار لإيجاد حلول لأضخم تحديات التنمية في العالم، من خلال تعزيز الاتصال والتمويل، والتركيز على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.
4. تعزيز التنمية العالمية القائمة على هياكل تمويل أخلاقية مستدامة وطويلة الأمد مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية على المدى الطويل هياكل التمويل المستدام والأخلاقي، بصفته روادا عالميين في التمويل الإسلامي.
5. تعزيز التعاون بين دوله الأعضاء في بيئة غير سياسية فريدة من نوعها، حيث نجتمع سوية للتركيز على تحسين أوضاع الإنسانية.

الفرع الثاني: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

أولا: إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

"تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، سابقاً هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، (الهيئة) بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1 صفر 1410هـ الموافق 26 فبراير 1990م في الجزائر. وقد تم تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1411هـ الموافق 27 مارس 1991م في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح" (أيوفي، A2022).

ثانيا: معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

"أيوفي هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست عام 1991م ومقرها الرئيس مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر على رأسها إصدار 98 معياراً حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية من أكثر من 45 دولة، وتطبِّق معايير الهيئة حالياً المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم. تصدر أيوفي خمسة أنواع من المعايير، بلغ مجموع الصادر منها حتى الآن 98 معياراً، تفصيلها على النحو الآتي: 02 معيار أخلاقي، 58 معيارا شرعيا، 07 معايير حوكمة، 26 معيارا محاسبيا، 05 معايير مراجعة" (أيوفي، B2022).

ثالثا: أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تهدف الهيئة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها إلى: (أيوفي، C2022)

1. تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار المعايير والممارسات الدولية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.
2. نشر فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات المتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.
3. التوفيق ما بين السياسات والإجراءات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بإعداد وإصدار معايير محاسبية وتفسيرها لهذه المؤسسات.
4. الارتقاء بجودة ممارسات المراجعة والحوكمة المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية، والعمل على تحسين مستوى توحيد تلك الممارسات بإعداد وإصدار معايير في كل من المراجعة والحوكمة وتفسيرها لهذه المؤسسات.
5. الارتقاء بالممارسات الأخلاقية المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بإعداد وإصدار مواثيق في الأخلاقيات وتفسيرها لهذه المؤسسات.
6. تحقيق التطابق أو التقارب –ما أمكن ذلك– في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات بما يؤدي إلى تفعيل

دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية، وذلك بإعداد وإصدار معايير شرعية ومتطلبات شرعية لصيغ الاستثمار والتمويل والتأمين وتفسير هذه المعايير والمتطلبات الشرعية.

7. السعي لاستخدام وتطبيق المعايير والبيانات والإرشادات التي تصدرها الهيئة من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها مما يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

8. تقديم البرامج التعليمية والتدريبية، بما في ذلك برامج التطوير المهنية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والحوكمة والمبادئ الشرعية والمجالات الأخرى المرتبطة بها وذلك من أجل زيادة المعرفة بالصيرفة والتمويل الإسلامي وتشجيع مزيد من التخصص فيهما. ويتم تنفيذ البرامج التدريبية والاختبارات وشهادات الاعتماد من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و/أو بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى.

9. تنفيذ الأنشطة الأخرى، بما في ذلك اعتماد الالتزام بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وذلك من أجل تحقيق مزيد من الوعي والقبول بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والحوكمة والمبادئ الشرعية.

الفرع الثالث: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI)

أولا: نشأة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

"المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية منظمة دولية تأسست عام 2001 بموجب مرسوم ملكي من حكومة مملكة البحرين، مقرها الرئيسي في مملكة البحرين، وهو عضواً تابعاً لمنظمة التعاون الإسلامي. ويمثل المجلس العام المظلة الرسمية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، ويهدف إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية وحمايتها، ودعم التعاون بين الأعضاء والمؤسسات المالية الأخرى ذات الاهتمام والأهداف المشتركة" (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2022).

ثانيا: أعضاء المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

"حيث يضم المجلس العام في عضويته أكثر من 130 مؤسسة مالية، موزعة على أكثر من 34 دولة، تضم أهم الناشطين في السوق المالية الإسلامية، ومؤسسات دولية متعددة الأطراف، وجمعيات مهنية في الصناعة، ويعرف بأنه أحد المنظمات واللبنات الرئيسة في بنية المالية الإسلامية" (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2022).

ثالثا: أهداف المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية: (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2022)

ويهدف المجلس العام إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تحقق الاقتصاد الحقيقي ومقاصد الشريعة من خلال تمثيلها والدفاع عنها فيما يخص السياسات الرقابية والمالية والاقتصادية التي تصب في المصلحة العامة للأعضاء. وعليه، تستند مبادرات المجلس العام على الأهداف الاستراتيجية التالية:

1. دعم القيمة المضافة للصيرفة الإسلامية والسياسات والنظم الرقابية.
2. تشجيع البحث والابتكار.
3. التأهيل والتمكين المهني.

الفرع الرابع: الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA)

أولا: نبذة عن الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف: (IIRA, 2022)

تم إنشاء الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف لتقديم تقييمات مستقلة للجهات المصدرة والقضايا التي تتوافق مع مبادئ التمويل الإسلامي. ينصب تركيز الوكالة بشكل خاص على تطوير أسواق رأس المال المحلية، في المقام الأول في منطقة منظمة التعاون الإسلامي وتوفير التحفيز من خلال تصنيفاتها للتمويل الأخلاقي في جميع أنحاء العالم.

تأسست الوكالة كمؤسسة للبنية التحتية لدعم التمويل الإسلامي كما تصورها البنك الإسلامي للتنمية، وهذا يجعل الوكالة متحدة مع الكيانات الداعمة للنظام مثل أيوفي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، ولا يزال البنك الإسلامي للتنمية من المساهمين البارزين، ويواصل الإشراف من خلال مرشحه، بوصفه رئيسا لمجلس الإدارة.

يقع المقر الرئيسي للوكالة في مملكة البحرين، وقد بدأت عملياتها في عام 2005 وأطلقت سلسلة من المنهجيات المميزة من الناحية المفاهيمية بدءا من عام 2011. تؤمن الوكالة بأن قوة التمويل الإسلامي تكمن في إلتزامها بالإنصاف. وهذا يجعل الطريقة التي يتم بها تنفيذ المعاملة، لا تقل أهمية عن المعاملة نفسها. وتركز الوكالة تركيزاً متخصصاً على الحوكمة التنظيمية، وتطبيق الشريعة الإسلامية يزيد من عملية التصنيف، وتتضمن السمات الفريدة للتمويل الإسلامي بطريقة تتيح منظور الجودة. وتشكل الشفافية أو غياب "الغرر" دعامة أساسية أخرى للمعاملات الإسلامية. وعلى هذا النحو، تزيد التصنيفات من الشفافية وتقلل من عدم تماثل المعلومات في الأسواق، بينما توثق الاقتصادات وبمرور الوقت ستعزز التصنيفات نوعية اتخاذ القرارات الاستثمارية، مما يتيح التبادل العادل.

ثانيا: الاعتراف الدولي بالوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف: (IIRA, 2022)

تم الاعتراف بالوكالة رسميا في عدد من البورصات الدولية بما في ذلك كمؤسسة المؤتمر الأوروبي للذكاء الاصطناعي مع مصرف البحرين المركزي والبنك المركزي الأردني ووكالة التنظيم والإشراف المصرفي في تركيا وبنك السودان المركزي. كما تم ترخيص الوكالة كوكالة تصنيف من قبل هيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان.

كما تعترف الهيئة الوطنية للتأمين في السودان وهيئة الأوراق المالية والبورصات الباكستانية بالوكالة كوكالات تصنيف معترف بها. وعلاوة على ذلك، فإن الوكالة الدولية للتصنيف الائتماني هي وكالة تصنيف معتمدة في فريق البنك الإسلامي للتنمية. تقدم الوكالة تصنيفات للكيانات في عدد من البورصات الإسلامية ووسعت باستمرار منطقة نفوذها على مدى السنوات القليلة الماضية.

الفرع الخامس: المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم (IICRA)

أولا: تأسيس المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم

"جاء تأسيس المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم بتاريخ 26 صفر 1426 هـ الموافق 5 أبريل 2005م بتضافر جهود كل من البنك الإسلامي للتنمية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، استوجب افتتاح المركز عدة مراحل دامت ثلاث سنوات تقريبا عهد خلالها لمكتب (ارنست أند يونج) دراسة جدوى تأسيس المركز حيث خلصت الدراسة إلى وجود فراغ مؤسسي في مجال التحكيم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية" (المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم، 2022).

ثانيا: الشكل القانوني للمركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم

"وجاء تأسيس المركز بتضافر جهود كل من البنك الإسلامي للتنمية والمجلس العام للبنوك المؤسسات المالية الإسلامية ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفتها دولة المقر وخدمة للصناعة المالية الإسلامية في أبعادها الفنية والشرعية وعلى ضوء الخبرة التي كسبها. المركز منذ انطلاق نشاطه في يناير 2007 يضع المركز على ذمة المحتكمين قائمة من المحكمين والخبراء المحاكمين بأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ويتمتعون بالسمعة الحسنة والنزاهة. كما يقدم المركز عدة خدمات قانونية وشرعية مساندة للصناعة المالية. قد حضر اجتماع الجمعية التأسيسية للمركز أكثر من (70) جهة إسلامية من مختلف الدول والإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث تم إقرار النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمركز" (المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم، 2022).

ثالثا: رؤية المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم

رؤية شرعية عصرية لفض النزاعات في الصناعة المالية الإسلامية يكون المركز المنصة العالمية لفض المنازعات في الاقتصاد الإسلامي بالصلح والتحكيم. وقد أضحى المركز الآن أحد أهم مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية والإسلامية والذراع القانوني لها، مشكلا بذلك المنصة الدولية المثالية المتخصصة في فض النزاعات المصرفية والمالية والتجارية بما لا يخالف مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء عبر الصلح والتحكيم المؤسسي ووفق أفضل الممارسات والمعايير المعتمدة دوليا" (المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم، 2022).

رابعا: أهداف المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم: (المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم، 2022)

يهدف المركز لتمكين كافة المتعاملين في الصناعة المالية الإسلامية سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين من فض نزاعاتهم المصرفية والمالية والتجارية والعقارية والاستثمارية عبر الصلح والتحكيم المؤسسي المتخصص والقادر على التكييف الشرعية والقانوني السليم للمعاملات المالية، كما يجنبهم مدد التقاضي الطويلة، وتكاليفها العالية.

لذا فإن المركز يهدف إلى:

- بحث مساعي الصلح لفض النزاعات وإدارته مؤسسيا حتى إبرام وثيقة الصلح.
- إدارة الدعاوي التحكيمية وفق أفضل الممارسات الدولية عبر قواعد التحكيم المعتمدة.
- اتخاذ كافة التدابير اللازمة لفض النزاعات المصرفية والمالية والتجارية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- توفير قوائم محكمين وخبراء في الصناعة المالية الإسلامية بلغات عدة وفى كافة المجالات.
- نشر ثقافة التحكيم المتخصصة في المعاملات المالية الإسلامية عبر تنظيم الفعاليات العلمية.
- نشر الدراسات وتقديم المشورة القانونية ذات الصلة بنشاط المركز وأهدافه الداعمة للصناعة المالية الإسلامية.

الفرع السادس: مجلس الخدمات المالية الإسلامية[1]

[1] سوف يتم التطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: مجلس الخدمات المالية الإسلامية

إن تطور وازدهار البنوك الإسلامية هو في الحقيقة بفضل المؤسسات الداعمة لها، ومن بين هذه المؤسسات نجد مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية

الفرع الأول: نشأة مجلس الخدمات المالية الإسلامية: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2022)

مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يقع مقره في كوالالمبور، افتتح رسميًا في 3 نوفمبر عام 2002، وبدأ عمله في 10 مارس عام 2003. يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بوصفه هيئة دولية واضعة للمعايير للهيئات التنظيمية والرقابية، التي لها مصلحة مباشرة في ضمان سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تضم بصفة عامة قطاعات المصرفية، وأسواق رأس المال، والتأمين. وفي إطار تأدية مهمته، يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية على تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية تتسم بالحصافة والشفافية، من خلال إصدار معايير جديدة، أَو تكييف المعايير الدولية القائمة المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، والتوصية باعتمادها.

بناءً على ما سبق، فإن عمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية يعد متممًا لعمل لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، والاتحاد الدولي للمشرفين على التأمين.

حتى ديسمبر 2021 يتكون أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية البالغ عددهم 187 عضوًا من 81 سلطة تنظيمية ورقابية، و10 منظمات حكومية دولية، و96 مؤسسة فاعلة في السوق (المؤسسات المالية والشركات المهنية والاتحادات النقابية) تعمل في 57 دولة.

الجدير بالذكر أن، ماليزيا البلد المستضيف لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، قد سنت قانونًا يعرف باسم قانون مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2002، ويعطي هذا القانون مجلس الخدمات المالية الإسلامية الحصانات والامتيازات التي تمنح في العادة للمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية.

الفرع الثاني: الاجتماع الافتتاحي للمجلس والجمعية العمومية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية: (IFSB, 2002)

تأسس مجلس الخدمات المالية الإسلامية بتوقيع اتفاقية تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية يوم 3 نوفمبر 2002 من قبل الأعضاء المؤسسين المكونين من: مؤسسة نقد البحرين، بنك إندونيسيا المركزي، بنك المركزي للجمهوري الإسلامية الإيرانية، بنك الكويت المركزي، بنك المركزي الماليزي، بنك باكستان المركزي، مؤسسة النقد العربي السعودي، بنك السودان المركزي، البنك الإسلامي للتنمية.

بعد إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، انعقد الاجتماع الأول للمجلس والجمعية العامة حيث ترأس سعادة الدكتور سياهريل صابرين محافظ بنك إندونيسيا الاجتماع كرئيس مناوب في غياب أول رئيس مجلس إدارة معالي الشيخ أحمد مُحَّد آل خليفة محافظ مؤسسة نقد البحرين.

وتمت مناقشة واعتماد ما يلي:

1. **تعيين أمين عام مجلس الخدمات المالية الإسلامية:**

وافق المجلس على تعيين الأستاذ الدكتور رفعت أحمد عبد الكريم أمينًا عامًا لمجلس الخدمات المالية الإسلامية لمدة ثلاث سنوات. يشغل الأستاذ الدكتور رفعت حاليًا منصب الأمين العام لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومقرها البحرين.

2. **تعيين الأعضاء ورئيس ونائب رئيس اللجنة الفنية:**

تعين المجلس أعضاء اللجنة الفنية لمدة 3 سنوات.

3. **الاشتراك السنوي للعضوية:**

كما أوصى المجلس وافقت الجمعية العمومية على الاشتراك السنوي للعضوية على النحو التالي:

- العضو الكامل 30.000 دولار أمريكي.
- عضو منتسب 20.000 دولار أمريكي.
- عضو مراقب 10،000 دولار أمريكي.

4. **كما وافق المجلس على اللوائح الداخلية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية:** وهي القواعد والإجراءات التي تحكم عمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية. كما تم انتخاب معالي الدكتور ساهريل صابرين، محافظ بنك إندونيسيا رئيساً، والدكتور محسن نوربخش نائباً للرئيس في الجمعية العمومية القادمة. وافقت الجمعية العمومية على طلب مصرف قطر المركزي كعضو كامل العضوية في مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشرط استكمال الإجراءات القانونية.

المطلب الثاني: مهام وأهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية

الفرع الأول: مهام مجلس الخدمات المالية الإسلامية

"تتمثل مهمة مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية ومرونتها، وذلك من خلال إصدار معايير احترازية ورقابية عالمية، وتسهيل تفعيلها، فضلاً عن تبني مبادرات أخرى تهدف إلى تعزيز تبادل المعرفة والتعاون" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2021).

أولا: اعتماد المعايير: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2022)

منذ إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تم إصدار ستة وثلاثين معيارًا، ومبدءًا إرشاديًا، وملاحظة فنية، خاصة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية. وقد غطت هذه الإصدارات المجالات الآتية:

- إدارة المخاطر (المعيار رقم 1).
- كفاية رأس المال (المعيار رقم 2).
- الضبط المؤسسي (المعيار رقم 3).
- الشفافية وانضباط السوق (المعيار رقم 4).
- عملية المراجعة الإشرافية (المعيار رقم 5).

- الضبط المؤسسي لبرامج الاستثمار الجماعي (المعيار رقم 6).
- قضايا خاصة في كفاية رأس المال (المعيار رقم 7).
- المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي (المعيار رقم 8).
- سلوكيات العمل للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (المعيار رقم 9).
- المبادئ الإرشادية لنظام الضوابط الشرعية (المعيار رقم 10).
- معيار متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي (المعيار رقم 11).
- المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة (المعيار رقم 12).
- المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط (المعيار رقم 13).
- معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي) (المعيار رقم 14).
- المعيار المعدل لكفاية رأس المال (المعيار رقم 15).
- الإرشادات المعدلة للعناصر الأساسية لعملية المراجعة الإشرافية (المعيار رقم 16).
- المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي) (المعيار رقم 17).
- المبادئ الإرشادية لإعادة التكافل (إعادة التأمين الإسلامي) (المعيار رقم 18).
- الاعتراف بالتصنيفات للأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة ومبادئها (المبادئ الإرشادية رقم 1).
- الإرشادات المتعلقة بإدارة المخاطر ومعايير كفاية رأس المال: معاملات المرابحة في السلع (المبادئ الإرشادية رقم 2).
- الإرشادات المتعلقة بممارسة دعم دفع الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار (المبادئ الإرشادية رقم 3).
- الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال: تحديد عامل "ألفا" في نسبة كفاية رأس المال (المبادئ الإرشادية رقم 4).
- الإرشادات المتعلقة بالاعتراف بالتصنيفات الصادرة عن مؤسسات تقييم ائتماني خارجية لشركات التكافل وإعادة التكافل (المبادئ الإرشادية رقم 5).
- التدابير الكمية لإدارة مخاطر السيولة (المبادئ الإرشادية رقم 6).
- تطوير أسواق المال الإسلامية. (الملاحظة الفنية رقم 1).
- اختبارات الضغط (الملاحظة الفنية رقم 2).
- المبادئ الإرشادية الخاصة بمتطلبات الإفصاح لمنتجات سوق رأس المال الإسلامي (المعيار رقم 19).
- العناصر الأساسية في عملية المراجعة الإشرافية لشركات التكافل وإعادة التكافل [قطاع التأمين الإسلامي] (المعيار رقم 20).
- المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي [قطاع سوق رأس المال الإسلامي] (المعيار رقم 21).
- المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية [القطاع المصرفي] (المعيار رقم 22).
- الشمول المالي والتمويل الإسلامي (الملاحظة الفنية رقم 3).
- تسهيلات المسعف الأخير المتفقة مع أحكام الشريعة ومبادئها (المبادئ الإرشادية رقم 7).

- المعيار المعدل لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية [القطاع المصرفي] (المعيار رقم 23).
- المبادئ الإرشادية لحماية المستثمر في أسواق رأس المال الإسلامي (المعيار رقم 24).
- الإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق لشركات التكافل/إعادة التكافل (المعيار رقم 25).
- المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي [قطاع البنى التحتية للسوق المالية] (المعيار رقم 26).

علمًا أن المعايير التي يعدها مجلس الخدمات المالية الإسلامية تتبع إجراءات مطولة، تم تحديدها في وثيقة "إرشادات وإجراءات إعداد المعايير والمبادئ الإرشادية" التي تشمل من بين أمور أخرى، إصدار مسودة للمشروع، وعند الضرورة، عقد جلسات استماع عمومية.

ثانيا: تعزيز الوعي

"يساهم مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشكل فعال في تعزيز الوعي بالقضايا التي لها صلة أو أثر على تنظيم صناعة الخدمات المالية الإسلامية والإشراف عليها. ويتم تأدية هذا الدور بشكل أساس من خلال عقد المؤتمرات، والندوات، وورش العمل، والدورات التدريبية، واللقاءات، والحوارات الدولية التي تقام في العديد من البلدان" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2022).

الفرع الثاني: أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية

تتمثل أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالآتي: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، B2021)

- العمل على تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية على نحو قوي وشفاف، من خلال تقديم معايير جديدة أو ملائمة معايير دولية قائمة، متسقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- تقديم الإرشاد حول آليات الإشراف والرقابة الفعالة للمؤسسات التي تقدم منتجات مالية إسلامية، والعمل على تطوير معايير لصناعة الخدمات المالية الإسلامية للمساعدة في تحديد، وقياس، وإدارة المخاطر، والإفصاح عنها، مع الأخذ في الاعتبار المعايير الدولية المعنية، لاسيما حسابات الدخل والنفقات.
- التواصل والتعاون مع المنظمات الدولية المختلفة، التي تضع حالياً معايير لاستقرار وتقوية الأنظمة النقدية والمالية الدولية، فضلاً عن التواصل والتعاون مع منظمات الدول الأعضاء.
- تحسين وتنسيق المبادرات الرامية إلى تطوير الآليات والإجراءات، التي تساعد على القيام بالعمليات، خاصة إدارة المخاطر.
- تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- العمل على تدريب وتنمية مهارة الموارد البشرية، فيما يتعلق بالرقابة الفعالة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- إعداد الأبحاث، ونشر الدراسات، والاستطلاعات عن صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- تأسيس قاعدة بيانات للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية وخبراء صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- أي أهداف أخرى قد يوافق عليها الجمعية العامة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية من وقت لآخر.

المطلب الثالث: هيكل مجلس الخدمات المالية الإسلامية

يتكون هيكل مجلس الخدمات المالية الإسلامية من: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، C2021)

1. الجمعية العمومية: الكيان الذي يمثل جميع أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، أي الأعضاء كاملي العضوية، والأعضاء المنتسبين، والأعضاء المراقبين.

2. المجلس الأعلى: الهيئة التنفيذية العليا المسؤولة عن وضع سياسات مجلس الخدمات المالية الإسلامية. ويشغل عضوية المجلس الأعلى ممثل واحد عن كل عضو كامل العضوية، والذي ينبغي أن يكون المسؤول التنفيذي الأعلى لذلك العضو كامل العضوية، أو أي شخص آخر ذي منصب رفيع يتم ترشيحه من وقت لآخر.

3. اللجنة التنفيذية: الكيان المسؤول عن تقديم المشورة إلى المجلس الأعلى بخصوص المسائل التشغيلية والإدارية المتعلقة بمجلس الخدمات المالية الإسلامية (على النحو المحدد من قبل المجلس الأعلى). وتتكون اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء على الأقل يتم اختيارهم من قبل المجلس الأعلى، وستكون فترة شغلهم عضوية اللجنة سنتين.

4. اللجنة الفنية: الكيان المسؤول عن تقديم المشورة للمجلس الأعلى بخصوص القضايا الفنية وفق الشروط المرجعية (على النحو المحدد من قبل المجلس الأعلى). وتتكون اللجنة الفنية من ثلاثين عضوًا كحد أقصى يتم اختيارهم من قبل المجلس الأعلى، وستكون فترة شغلهم عضوية اللجنة ثلاث سنوات.

5. مجموعة العمل: لجنة يتم تشكيلها لتكون مسؤولة عن صياغة المعايير و/أو المبادئ الإرشادية.

6. لجنة صياغة النسخة العربية: لجنة تم تشكيلها لتكون مسؤولة عن صياغة وتحرير وثائق مجلس الخدمات المالية الإسلامية المترجمة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية.

7. الأمانة العامة: الكيان الإداري الدائم لمجلس الخدمات المالية الإسلامية. ويرأسه أمين عام متفرغ معين من قبل المجلس الأعلى، وفق أحكام وشروط يحددها المجلس الأعلى. ويقع مقر الأمانة العامة في كوالالمبور، ماليزيا.

الشكل رقم 01: هيكل مجلس الخدمات المالية الإسلامية

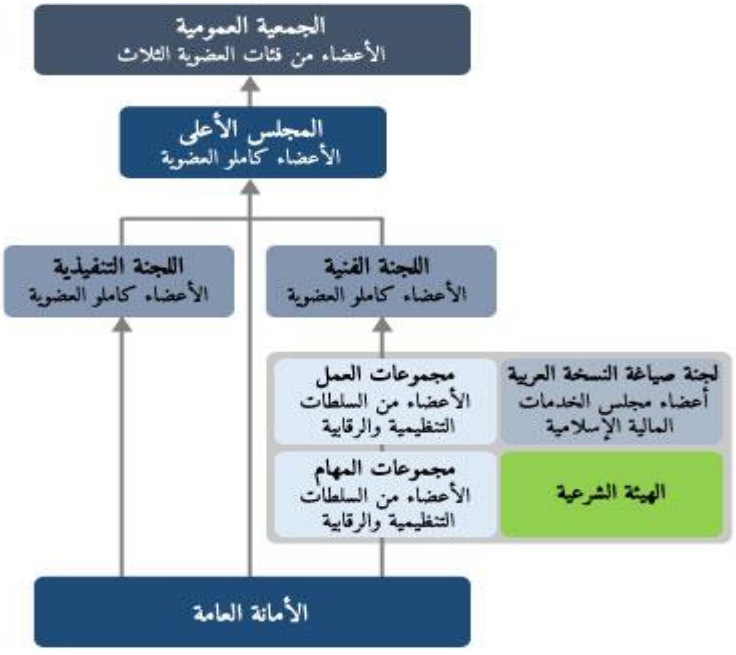

المصدر: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، C2021)

المطلب الرابع: شروط ومزايا العضوية في مجلس الخدمات المالية الإسلامية

الفرع الأول: أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية

"يبلغ عدد أعضاء المجلس إلى اليوم 188 عضوًا منها 81 سطلة رقابية وتنظيمية للقطاعات المصرفية وسوق رأس المال والتأمين الإسلامي (التكافل) تمثل 57 دولة، و10 منظمات دولية متعددة الحكومات، و97 مشاركًا في السوق (مؤسسات مالية، مؤسسات فنية، وجمعيات من القطاع)". (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، B2022).

الفرع الثاني: شروط العضوية في مجلس الخدمات المالية الإسلامية: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، D2021)

يضم المجلس في عضويته منظمات دولية، وإقليمية، ووطنية، والشركاء الذين تجمعهم به أهداف مشتركة، ويرحب مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالمنظمات ذات الأهداف المشتركة للانضمام للمجلس، والمساهمة في جوانب المعرفة، والخبرة، وتنمية الموارد البشرية.

تتألف عضوية المجلس من ثلاث فئات هي: العضوية الكاملة، وعضوية الإنتساب، وعضوية بصفة مراقب.

العضوية الكاملة تتاح العضوية الكاملة للسلطات الإشرافية المسؤولة عن الإشراف على قطاعات المصارف، والأوراق المالية، و/أو التأمين(التكافل) في الدول التي تعترف بالخدمات المالية الإسلامية سواءً من خلال القوانين أو اللوائح أو العرف المتبع، والمنظمات الحكومية الدولية التي تعمل أساساً في تعزيز المالية الإسلامية.

تتاح **عضوية الإنتساب** لأي بنك مركزي أو سلطة نقد أو هيئة إشراف أو رقابة مالية، أو منظمة دولية تشارك في وضع أو تعزيز معايير لاستقرار للنظم المالية والنقدية الدولية والوطنية ومتانتها، والتي تعد غير مؤهلة أو لا تطمح في الحصول على العضوية الكاملة.

تتاح **عضوية بصفة مراقب** لأي من: المؤسسات والجمعيات المهنية والوطنية أو الإقليمية أو الدولية، المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، الشركة أو المؤسسة التي تقدم خدمات مهنية، بما فيها الخدمات المحاسبية، أو القانونية، أو التصنيفية، أو البحث، أو التدريب لأي من المؤسسات المذكورة في كل من الصنفين السابقين.

وبخلاف ما سبق ذكره، يمكن للمجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في حالات خاصة (حسبما يراه المجلس الأعلى مناسباً)، يقوم هو بتحديدها من قبول طلب للعضوية في أي فئة من فئات العضوية.

الفرع الثالث: مزايا العضوية في مجلس الخدمات المالية الإسلامية

يتمتع أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالمزايا التالية: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، D2021)

- أن يصبحوا جزءاً من منظمة دولية مرموقة، تتميز بتمثيل واسع من الأعضاء المشاركين في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- حضور جلسات الجمعية العمومية.
- التصويت في الجمعية العمومية (الأعضاء الكاملين فقط).
- تلقي المساعدة الفنية (الأعضاء الكاملين والأعضاء المنتسبين فقط).
- المشاركة (بالدعوة) في تطوير المعايير الاحترازية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وذلك من خلال مجموعات العمل بما فيها النقاشات المغلقة.

- المشاركة في برامج التوعية التي ينظمها المجلس (مثل ورش العمل، والندوات، والمؤتمرات)، من خلال إعطاء الأولوية، وأسعار خاصة للأعضاء.
- الحصول على نسخ مجانية من مسودات المشاريع الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والدعوة لإرسال ملاحظات عليها.
- المشاركة في ورش العمل، وجلسات الاستماع العمومية الخاصة بالمسودات والتي ينظمها المجلس مجاناً.
- الحصول على نسخ مجانية لإصدارات المجلس المطبوعة (مثل المعايير والمبادئ الإرشادية والاستبيانات إلخ).
- إتاحة حصرية للمواد الخاصة بفعاليات واجتماعات المجلس والخدمات الإلكترونية الأخرى، من خلال بوابة الأعضاء في الموقع الإلكتروني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

الفرع الرابع: مدى تطبيق الأعضاء لمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، B2016)

قام المجلس الخدمات المالية الإسلامية حتى تاريخه بعقد أربع استبيانات في عام 2011، 2013، 2014، 2015 لأعضائه من السلطات الرقابية والإشرافية لقطاعات المصرفية، وأسواق رأس المال، والتكافل. حيث طالبهم الاستبيان بتقديم معلومات حول مدى تطبيقهم للمعايير، والإطار الزمني للتطبيق، وكذلك التحديات التي تواجههم، بالإضافة إلى الخيارات المتاحة لتقديم الدعم مثل ورش العمل والمساعدة الفنية.

الجدير بالذكر أن عدد السلطات الرقابية والإشرافية التي قد أجابت على استبيان مدى التطبيق للعام 2015 هو 39 سلطة رقابية وإشرافية، مثلت مناطق مختلفة بما في ذلك آسيا، وأفريقيا، والشرق الأوسط، وكذلك أوروبا. حيث أظهر الاستبيان أن إجمالي 18 سلطة رقابية وإشرافية قد طبقت على الأقل معياراً واحداً من المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية. أما فيما يخص المعايير المتعلقة بالقطاع المصرفي، فإن تسع سلطات رقابية وإشرافية قامت بتطبيق أكثر من 50٪ (6 من أصل 11) من المعايير. وفي المقابل، تم تطبيق جميع المعايير الصادرة عن المجلس المتعلقة بقطاعي سوق رأس المال الإسلامي والتكافل، في أربعة وثلاثة دول، على التوالي.

وقد سُئِلَ المشاركون في الاستبيان عام 2015 بتحديد رغبتهم لكل معيار على حدا للمعايير ليتم إدراجها ضمن ورش العمل أو المساعدة الفنية المباشرة. حيث أظهرت النتائج أن المعيار رقم 10، المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات، حصل على أغلبية من حيث الأولوية لتقديم الدعم. وعلى النحو ذاته، جاءت مجموعة من المعايير المتعلقة بالقطاع المصرفي ممثلة بأربعة معايير على المستوي التالي من الأولوية، وهي المعيار رقم 12 (المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة)، والمعيار رقم 16 (الإرشادات المعدلة للعناصر الأساسية لإجراءات الرقابة الإشرافية)، والمعيار رقم 15 (المعيار المعدل لكفاية رأس المال)، والمعيار رقم 1 (المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر) على التوالي.

كما تطرح تحليلات استبيان 2015 أن معدلات تطبيق المعايير الصادرة عن المجلس لها ارتباطاً مع الحصة السوقية لقطاعات التمويل الإسلامي، وخصوصاً قطاعي المصرفية والتكافل. كما لوحظ أن هنالك تداولاً أكبر للمعايير الصادرة عن المجلس مؤخراً.

خلاصة:

ظهرت البنوك الإسلامية بداية الخمسينات من القرن الماضي، في كل من ماليزيا وباكستان ومصر، ثم انتشرت في باقي الدول الإسلامية وبعض دول العالم. وعرف البنك الإسلامي بأنه بنك يقوم بأنشطة وأعمال مالية وبنكية تتلائم مع أحكام الشريعة الإسلامية.

من أهم مميزاته نجد: التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية، يقوم بوساطة مالية شرعية، يقدم خدمات مالية وبنكية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، له هيئة شرعية تراقب وتشرف على أعماله ونشاطاته للتأكد من التزامه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية هي نفسها الموجودة في البنوك التقليدية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى المشاركة، المضاربة، المرابحة، بيع السلم، الاستصناع، القرض الحسن،... إلخ.

ومن بين أهم المؤسسات الداعمة للبنوك الإسلامية، نجد: البنك الإسلامي للتنمية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم، مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

هذا الأخير يقع مقره في كوالالمبور بماليزيا، أنشئ في سنة 2002، مهمته تتثمل في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية، من خلال إصدار معايير جديدة أو تكييف المعايير الدولية القائمة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لإدارة السيولة

في البنوك الإسلامية

تمهيد:

تعد السيولة شريان الحياة لأية مؤسسة، وتكون بأهمية كبيرة في المؤسسات البنكية، لكون هذه الأخيرة تجرى بها الآلاف إن لم نقل الملايين من العمليات الخاصة بإيداع وسحب للأموال. وللسيولة عدة مفاهيم، وتتنوع مصادرها، وأنواعها، ومكوناتها، لذلك تختلف السيولة في البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية. غير أن البنوك الإسلامية تجد صعوبة في توفير وإدارة سيولتها، لكون بعض الأدوات والأليات الخاصة بالسيولة لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، لذلك يجب عليها إدارتها بشكل جيد، من خلال اتباع سياسات واستراتيجيات وأدوات وتقنيات جيدة لإدارة سيولتها، مع إجراء اختبارات على مؤشرات السيولة، ووضع خطط الطوارئ للسيولة، وكل ذلك وفق الشريعة الإسلامية.

وفي هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى الإطار النظري لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية من خلال المبحثين التالين:

المبحث الأول: السيولة في البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: السيولة في البنوك الإسلامية

السيولة من إحدى أولويات كل المؤسسات وخاصة البنوك، غير أن مشكلة السيولة تتعاظم أكثر في البنوك الإسلامية بسبب القيود الشرعية للحصول على السيولة، وهذا ما سوف نتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: السيولة

الفرع الأول: مفهوم السيولة (Liquidity Concept)

السيولة هي: "شريان الحياة لأي مؤسسة، ولكنها مهمة بشكل خاص للكيانات عالية الاستدانة مثل البنوك، وعلى نطاق أوسع، أظهرت الأزمة المالية التي بدأت في عام 2008 كيف يمكن أن تنتقل مشاكل السيولة والمخاطر عبر النظام المالي بأكمله" (Office of the Comptroller of the Currency, 2021, p. 3).

والسيولة بوجه عام لها عدة مفاهيم، نذكر منها:

- "القدرة على الحصول على النقد للعمليات عند الحاجة بتكلفة معقولة" (Montes-Negret, 2009, p. 3).
- "السيولة من (السيول) وهي جمع (السيل) وهو الماء الكثير السائل، وأضيفت التاء المصدرية إلى (سيول) لتحقيق معنى المصدرية، وهذا يسمى المصدر الاصطناعي وهو أمر سائغ في اللغة العربية. وفي الاصطلاح الاقتصادي يقصد بالسيولة: النقود نفسها، وما في معناها، أو توفير النقود الكافية – وما في حكمها – لمواجهة التزامات المؤسسة ومتطلبات تطويرها، وبذلك يشمل التعريف النقود الحقيقية والودائع المصرفية، والودائع الحكومية" (القره داغي ع.، 2017، صفحة 5).
- "من حيث الأسواق، تشير السيولة عموما إلى القدرة على بيع الأصول بسرعة وبأحجام كبيرة دون التأثير بشكل كبير على أسعرها. من حيث الأدوات المالية، تشير السيولة عموما إلى تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى وسيط للتبادل بسرعة دون خسارة كبيرة في قيمتها" (IMF, 2016, p. 180).
- "النقود وما يسهل تحويله إلى نقود". (أيوبي، 2017، صفحة 1107)
- "سهولة وسرعة تحويل أصل مالي إلى نقد أو استخدامه لتسوية التزام. وبالتالي فإن النقد هو أصل عالي السيولة، والودائع المصرفية أقل سيولة كلما طالت آجال استحقاقها، وكثيرا ما يستخدم مصطلح السيولة كمرادف للمال" (ECB, 2022).

الفرع الثاني: مصادر السيولة (Sources of Liquidity)

للسيولة مصدرين أساسين هما: (بوهراوة و لال الدين، 2015، صفحة 5)

أولا: مصادر داخلية (Internal Sources of Liquidity)

وهي تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي السيولة، وتشتمل على حقوق المساهمين من رأس المال واحتياطيات وأرباح المرحلة، والمخصصات، وبعض المصادر الأخرى مثل التمويل من المساهمين على ذمة زيادة رأس المال، والقروض الحسنة من المساهمين.

ثانيا: مصادر خارجية (External Sources of Liquidity)

تشتمل المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية على: الودائع بأنواعها (الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، والودائع الادخارية (حسابات التوفير)، وودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار) وودائع المؤسسات المالية). والصكوك بأنواعها (صكوك الإجارة والمضاربة والمشاركة وغيرها)، ودفاتر الادخار وشهادات الإيداع.

المطلب الثاني: السيولة البنكية

الفرع الأول: مفاهيم حول السيولة البنكية

تعرف السيولة في البنوك على أنها:

– "قدرة البنك على تمويل الزيادات في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، دون تكبد خسائر غير مقبولة" (BCBS, 2008A, p. 1).

– "القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في جميع الأوقات" (القره داغي ع.، 2017، صفحة 9).

– "ما تحتفظ به المؤسسات المالية ومنها المصارف من الأموال النقدية أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها" (الشمري، 2018، صفحة 358).

– "قدرة البنك على الوفاء بسهولة بالتزاماته النقدية والضمانات بتكلفة معقولة" (Office of the Comptroller of the Currency, 2021, p. 3).

وعليه يمكن تعريف السيولة البنكية على أنها: النقود المتوفرة للمصرف وكل الأصول التي يسهل تحويلها إلى نقود في أسرع وقت ممكن دون الخسارة في قيمتها.

الفرع الثاني: أنواع السيولة البنكية

توجد ثلاث أنواع رئيسية للسيولة البنكية، وهي:

أولا: سيولة التمويل (Funding Liquidity)

"يكون الكيان سائلاً طالما أن فيه التدفقات الداخلة أكبر أو على الأقل مساوية للتدفقات الخارجية" (Nikolaou, 2009, p. 13).

ثانيا: سيولة السوق (Market liquidity)

– "القدرة على تداول أصل ما في وقت قصير وبتكلفة منخفضة مع تأثير ضئيل على سعره. أي مبلغ من الأصول يمكن بيعه في أي وقت خلال ساعات السوق، وبسرعة وبأقل خسارة للقيمة وبأسعار تنافسية" (Nikolaou, 2009, pp. 14-15).

– "القدرة على تنفيذ معاملات أوراق مالية كبيرة بسرعة بتكلفة منخفضة وبتأثير سعري محدود" (IMF, 2015, p. 53).

ثالثا: سيولة البنك المركزي (Central Bank Liquidity)

"قدرة البنك المركزي على توفير السيولة اللازمة للنظام المالي. وعادة ما يتم قياسها على أنها السيولة التي يوفرها البنك المركزي للاقتصاد، والتي تشير إلى كمية السيولة المقدمة من خلال إصدارات البنك المركزي في سوق النقد وفقًا لموقف السياسة النقدية" (Nikolaou, 2009, p. 11).

الفرع الثالث: أبعاد السيولة البنكية

للسيولة ثلاث أبعاد، وهي: (Howells & Bain, 2007, p. 9)

1. الوقت: السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الأصل إلى نقد.
2. المخاطرة: احتمالية انخفاض قيمة الأصل، أو أن المصدر ربما يكون قد تخلف عن السداد بطريقة ما في تنفيذ شروطه.
3. التكلفة: التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي يتحملها البنك ولابد من وجودها في عملية تحويل الأصل إلى نقد.

الفرع الرابع: طرق المحافظة على السيولة البنكية

هناك ثلاث وسائل رئيسية يقوم بها البنك للحفاظ على مستوى معين من السيولة، وهي: (الكراسنة، 2010، صفحة 3)

- الاحتفاظ بموجودات كافية قابلة للتحويل إلى نقد وبدون خسارة.
- استخدام الفترة المتبقية على استحقاق لكل من الموجودات والمطلوبات لمعرفة حجم التدفقات النقدية المستقبلية وبتالي تحديد الحاجة إلى السيولة من عدمها.
- سد الفجوة ما بين مصادر الأموال والتوظيفات في مجموعة معينة من نشاطات البنك.

الفرع الخامس: محددات السيولة البنكية

هناك عدة عوامل تصنف على أنها من محددات السيولة البنكية، نذكر منها: (آل عليان، 2022)

1. **عوامل داخلية**: أهمها:
   - حجم البنك.
   - الربحية.
   - القروض المتعثرة.
   - كفاية رأس المال.
   - نمو القروض.
2. **عوامل خارجية**: أهمها:
   - معدل التضخم.
   - معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي.
   - سعر الفائدة.

المطلب الثالث: السيولة في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: تعريف ومكونات ومصادر السيولة في البنوك الإسلامية

أولا: تعريف السيولة في البنوك الإسلامية

"السيولة في البنوك الإسلامية تعرف على أنها: "المقدرة على الوفاء بالإلتزامات الحالة، بما يضمن سير الأنشطة بدون مشكلات ولا معوقات والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة، مما يحقق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية" (حسن، 2019، صفحة 248).

ثانيا: عناصر ومكونات السيولة في البنوك الإسلامية

من أهم مكونات السيولة في البنوك الإسلامية: (المغربي ع.، 2004، صفحة 143)

1. السيولة النقدية (Quick Liquidity): تتكون هذه المجموعة من الأصول السائلة بشكل كامل والتي تتميز بسيطرة البنك الإسلامي عليها وإمكانيته من التحكم فيها بصورة مباشرة، وتشتمل على النقدية بخزينة البنك سواء كانت بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية، والودائع التي لدى البنوك الأخرى، والودائع التي لدى البنوك الإسلامية. ويضيف البعض إلى ذلك الشيكات تحت التحصيل.

2. السيولة شبه النقدية (Semi-Cash Liquidity): وتتكون هذه المجموعة من مجموعة الأصول التي يمكن للبنك الإسلامي التصرف فيها وتحويلها إلى سيولة كاملة دون أو بأقل الخسائر، وبطبيعة الحال فإن سيطرة البنك عليها لا تصل سيطرته على مكونات المجموعة الأولى، وتشتمل هذه المجموعة على الأسهم والمستحقات المضمونة لدى العملاء خلال ثلاثة شهور، والشهادات القابلة للتداول التي يصدرها البنك الإسلامي، والأوراق الحكومية وغيرها مما يقبله البنك المركزي.

ثالثا: مصادر السيولة في البنوك الإسلامية

هناك مصدران رئيسيان لتوليد الأموال في المصارف التقليدية، ولكن لا يمكن استخدامهما في مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، إذ لا يمكن أن تحصل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على تمويل مبني على الفوائد من سوق ما بين المصارف، فضلا عن أن معظم الدول لا تسمح لتلك المؤسسات بتحويل ديونها على عن طريق بيعها بقيمتها الاسمية، كما أن قلة أو عدم توفر أوراق مالية/ صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة في الكثير من الدول يزيد من هذه المشاكل، مما يؤدي إلى إلزام مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بالاحتفاظ بمستويات كبيرة من النقد والموجودات السائلة غير المربحة مقارنة بالمؤسسات التقليدية. أما في الدول التي يتوفر فيها أوراق مالية/ صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة، فإن عدم وجود سوق نشط للتداول أو إعادة الشراء المتوافقة مع أحكام الشريعة (ريبو) ما زال مشكلة قائمة. وبشكل عام، فإن معظم الدول لا يوجد لديها نظام متوافق مع أحكام الشريعة فيما يتعلق بالمسعف الأخير من أجل حماية سلامة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها في حالات ضغط السيولة الشديد. أما في الجانب المقابل من قائمة المركز المالي، فإن الودائع والحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية غير مغطاة بنظام تأمين على الودائع موثوق به ومتوافق مع أحكام الشريعة. كل هذه العوامل تؤثر على أداء وتنافسية مؤسسات الخدمات الملية الإسلامية مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية في تلك الدول. (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2015، الصفحات 12-13)

الفرع الثاني: أهمية وأهداف السيولة في البنوك الإسلامية

أولا: أهمية السيولة في البنوك الإسلامية

"تنبع أهمية السيولة المصرفية من ضرورة استعداد المصارف الدائم لاحتمال إقدام بعض المودعين لديها إلى سحب ودائعهم في أي وقت، الأمر الذي يستدعي أن تستجيب المصارف لهذه السحوبات بالسرعة اللازمة عن طريق توفير السيولة المناسبة دون أن ينعكس ذلك سلباً على أوجه نشاطاتها وعلى الأهداف المتوخاة منها" (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2009، صفحة 27).

وتكمن أيضا أهمية السيولة في البنوك الإسلامية من حيث: (حسن، 2019، الصفحات 248-249)

1. ضرورة الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية التي توجب انسياب الأموال إلى مجال الاستثمار المختلفة وعدم اكتنازها وحبسها بما يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
2. وجوب استثمار الأموال بالصيغ والأدوات الإسلامية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وحرمة التعامل بنظام الفوائد الربوية.
3. ضرورة المحافظة على سمعة المصرف الإسلامي، فوجود فائض نقدي أكثر من الواجب الاحتفاظ به، قد يفهم منه أنه لا يوجد لديه برنامج استثماري وأنه يجمد الأموال، كما أن وجود عجز نقدي قد يعرض المصرف الإسلامي لمشاكل، وهذا يقود إلى فقد الثقة به مما يجعل المودعون والمستثمرون يسرعون إلى سحب أموالهم منه.
4. يباشر المصرف الإسلامي أنشطة استثمارية متعددة ومتنوعة بعيدة عن نظام الفائدة الربوية، وهذا يوجب الاحتفاظ بمستوي السيولة المطلوب أعلى من البنك التقليدي الربوي، وهذا يؤثر على العائد الإجمالي على الاستثمار.
5. يوظف المصرف الإسلامي معظم الأموال في مشروعات اقتصادية تنموية فعلية مختلفة الآجال وهذا يبرز أهمية تخطيط النقدية اللازمة لها وفق البرامج الزمنية حتى لا يحدث خللا في هذه البرامج.
6. حتى الآن لم تستكمل شبكة المصارف الإسلامية على مستوى الإقليمي والعالمي حتى يسهل من تبادل النقدية فيما بينها، كما هو الحال في البنوك التقليدية الربوية، أو بين البنوك التقليدية الربوية والبنك المركزي، وحتى يستكمل هذه الشبكة وتبرم الاتفاقيات اللازمة يجب أن يكون لدى المصارف الإسلامية بدائل أخرى تمكنها من استثمار الفائض وتغطية العجز النقدي.
7. لا تستطيع المصارف الإسلامية أن تغطى ما تتعرض له من انخفاض في معدل السيولة النقدية عن طريق البنوك التقليدية الربوية لأن ذلك يوقعها في الربا المحرم شرعا، وبالعكس في حالة وجود ارتفاع في معدل السيولة لا تستطيع أن تستثمر هذا الفائض لدى البنوك التقليدية الربوية بفائدة ربوية محرمة.
8. هناك الكثير من المعاملات المالية في سوق الأوراق المالية غير جائزة شرعاً، مثل الاختيارات والمستقبلات والمشتقات ونحوها، وعليه لا تستطيع المصارف الإسلامية التعامل في هذه السوق وإن تعاملت ففي حدود ضيقة تماماً وفى إطار الضوابط الشرعية، وهذا يزيد من أهمية البحث عن سبل وأساليب وأدوات مشروعة تساعد المصارف الإسلامية في استثمار فائض النقدية وتغطية العجز.

ثانيا: أهداف السيولة والحاجة إليها

يختلف تحقيق السيولة بحسب التطبيقات المختلفة، مثلا في: (أيوبي، 2017، الصفحات 1107-1108)

1. المؤسسات: القدرة على تلبية السحوبات، توزيع الأرباح، توفية المستحقات على المؤسسة ببيع موجودات سلعية وتحويلها لنقود لسداد التزاماتها للغرماء، مواجهة احتياجات طارئة عند تصفية الأوعية الاستثمارية أو المؤسسات نفسها، توسيع أنشطتها، تحقيق كفاية رأس المال، جودة تصنيفها الائتماني.
2. الأسواق المالية: الإمكانية الفعلية لتحويل الأوراق المالية إلى نقود في الفترة القصيرة.
3. الصكوك والصناديق الاستثمارية: إتاحة الاسترداد أو توافر الرغبة في الاشتراك فيهما.

الفرع الثالث: التحصيلات والتوظيفات المحرمة والشرعية للسيولة

يمكن تحديد التحصيلات والتوظيفات المحرمة والشرعية للسيولة في: (أيوبي، 2017، الصفحات 1108-1111)

أولا: التحصيلات والتوظيفات المحرمة

تحصيل السيولة بالاقتراض بفائدة، وتوظيفها بالفائدة محرم شرعا، سواء كان مباشرا، أم بالسحب على المكشوف، أم بالتسهيلات بفائدة أو عمولة. ويجب عند دعم الجهات الرقابية الإشرافية للمؤسسات بالسيولة أن يتم بالصيغ المباحة شرعا، مثل المضاربة والوكالة بالاستثمار للحصول على السيولة.

ثانيا: الصيغ المشروعة لتحصيل السيولة

- السلم: ينظر للمعيار الشرعي رقم 10.
- الاستصناع: ينظر للمعيار الشرعي رقم 11.
- بيع أصول ثم استئجارها: ينظر للمعيار الشرعي رقم 9.
- تمويل رأس المال العامل لتوسيع نشاط المؤسسة.
- إصدار الصكوك الاستثمارية لتوسيع نشاط المؤسسة: ينظر للمعيار الشرعي رقم 17.
- التورق: ينظر للمعيار الشرعي رقم 30.
- القرض بدون فائدة: ينظر للمعيار الشرعي رقم 26.

ثالثا: الصيغ المشروعة لتوظيف السيولة

- شراء سلع نقدا وبيعها بالأجل مساومة، أو مرابحة حالة أو مؤجلة.
- الإجارة، أو الإجارة المنتهية بالتمليك للأعيان (إجارة الأشياء)، أو الإجارة للخدمات (إجارة الأشخاص)، أو الإجارة الموصوفة في الذمة في الأعيان أو الخدمات.
- شراء سلع على أساس السلم، ثم بيعها بعد قبضها حقيقة أو حكما، أصالة أو بتوكيل البائع بعقد منفصل ببيعها لعملائه.
- الاستصناع والاستصناع الموازي، بتملك المؤسسة مصنوعات أو مشروعات بعقد شراء بالاستصناع بثمن حال وتمليكها بثمن آجل بعقد بيع بالاستصناع، دون ربط بين العقدين، أو توكيل الصانع بعقد منفصل لبيع المصنوع لعملائه.

- المشاركة والمضاربة، بصفة المؤسسة (رب المال).
- الوكالة بالاستثمار، بصفة المؤسسة موكلا لمؤسسة أخرى أو للمتعاملين معها.
- الاكتتاب، بشراء الأسهم المقبولة شرعا، أو شراء صكوك الاستثمار أو وحدات الصناديق الاستثمارية.
- المتاجرة بالسلع الدولية في السواق المالية بالضوابط الشرعية.
- المتاجرة في العملات بالضوابط الشرعية.

الفرع الرابع: آثار انخفاض وفائض السيولة النقدية في البنوك الإسلامية

أولا: آثار انخفاض السيولة النقدية في البنوك الإسلامية:

قد ينشأ العجز النقدي في المصرف الإسلامي بسبب زيادة التدفقات النقدية الخارجة وانخفاض التدفقات النقدية الداخلة، ويترتب على هذا العجز آثارا سلبية من أهمها ما يلي: (حسن، 2019، صفحة 255)

1. يؤدي نقص السيولة أيضا إلى اضطرار المصرف الإسلامي إلى التصرف في تسييل مشروعات استثمارية قائمة قبل أجلها، مما يؤدي إلى حدوث خسارة، أو ضياع فرص ربحية كان من الممكن أن تتحقق في ظل الظروف العادية.
2. ضياع فرص استثمار من المصرف الإسلامي كان من الممكن اغتنامها لو كان لديه أموال سائلة ولا سيما في المشروعات الاستثمارية التي لا يمكن تعويضها.
3. الإساءة إلى سمعة المصرف الإسلامي، وهذا الأمر معروف تماما في العرف المصرفي بصفة عامة، فعندما يشاع أن مصرفا ما يعاني من نقص في السيولة، يقود هذا إلى سلسلة من التفاعلات التي تؤدي إلى إفلاسه، وإذا كان هذا هو الحال في البنوك التقليدية فيكون أشد خطورة في حالة المصارف الإسلامية.
4. يؤدي نقص السيولة إلى حدوث ارتباك معنوي، مما قد يؤثر في التردد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية.

ثانيا: آثار فائض السيولة النقدية في البنوك الإسلامية:

قد ينشأ فائض السيولة النقدية في المصرف الإسلامي عن زيادة التدفقات النقدية الداخلة، أو نقص التدفقات النقدية الخارجة، أو كلاهما معا، وينشأ عند ذلك الفائض سلسلة من الآثار السلبية التي يمكن تلخيصها في الآتي: (حسن، 2019، صفحة 256)

1. يسبب فائض السيولة إساءة إلى سمعة المصرف الإسلامي بدعوى أن إدارته غير قادرة على استثمار الأموال.
2. يسبب فائض السيولة إلى تعطيل الأموال بدون استثمار وهذا يتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية من جهة، وإلى ضياع عائد كان من الممكن الحصول عليه لو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت فعلا.
3. تتأثر الأموال النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة بالانخفاض في قيمتها بسبب التضخم النقدي وهذا بدوره يؤثر على الربحية وعلى القيمة الحقيقية لرأس المال.

كما تتفاعل الآثار سويا، وينجم عنها انخفاض في العائد الإجمالي من أنشطة المصرف الإسلامي من ناحية، وعدم الاستغلال الأمثل لطاقته في المساهمة في تحقيق المنافع الاقتصادية من ناحية أخر.

المبحث الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية على حل مشكلة سيولتها من خلال إدارتها الجيدة لسيولتها، بواسطة استراتيجيات وتقنيات وأدوات لإدارة السيولة، وتعقبها مؤشرات تقيم مدى كفاءة تلك الإدارة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: إدارة السيولة البنكية

الفرع الأول: مفاهيم حول إدارة السيولة البنكية

أولا: تعريف إدارة السيولة

"إدارة السيولة هي تحقيق الملاءمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية" (أيوفي، 2017، صفحة 1107).

ثانيا: تعريف إدارة السيولة البنكية

تعرف إدارة السيولة البنكية على أنها:

– "القدرة على تحقيق التوازن بين الحفاظ على كمية السيولة المطلوبة للوفاء بالالتزامات، ولسير العمل، وبين استغلال السيولة وإشغالها في التمويل والاستثمار ونحوهما" (القره داغي ع.، 2017، صفحة 15).

– "تحقيق الملاءمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية. ويختلف تحقيق السيولة بحسب التطبيقات المختلفة، فهي على سبيل المثال في المؤسسات: القدرة على تلبية السحوبات، وفي الأسواق المالية: الإمكانية الفعلية لتحويل الأوراق المالية إلى نقود في فترة قصيرة، وفي الصكوك والصناديق الاستثمارية: إتاحة الاسترداد أو توافر الرغبة في الاشتراك فيهما" (أيوفي، 2017، صفحة 1107).

ثالثا: أهمية إدارة السيولة البنكية

"إن عملية إدارة السيولة هامة جدا إذ أن الفشل في إدارة السيولة قد يؤدي إلى حدوث مشاكل تنظيمية ذات أثر مادي وقد ينتج عنها التعرض إلى مخاطر السمعة وأيضا قد يؤدي إلى انخفاض في التصنيف الائتماني للبنك وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، وأن إدارة السيولة هي عملية ديناميكية معقدة الإجراءات كما موجودات البنك ومطلوباته تتأثر بعوامل الاقتصاد المختلفة مثل التغير في أسعار الفوائد وأسعار الصرف كما تتأثر بسيولة السوق" (منتدى خبراء ادارة المخاطر، 2020).

رابعا: أهداف إدارة السيولة البنكية

إدارة السيولة تهدف إلى ضمان استخدام الموارد بحكمة ومسؤولية وإدارة فعالة في جميع الأوقات، وتهدف إلى تمويل أنشطته التجارية على حد سواء في الظروف العادية وغير العادية في السوق، ويتمثل الهدف الرئيسي من استراتيجية التمويل والسيولة النقدية ما يلي: (منتدى خبراء ادارة المخاطر، 2020)

– المحافظة على تنويع قاعدة التمويل.

– تجنب الاعتماد المفرط على المطلوبات قصيرة الأجل مثل الودائع المصرفية.

– التأكد من قدرة البنك على الوفاء بجميع التزاماته عند الاستحقاق والاحتفاظ بحد آمن من الموجودات التي تكفل قدرته على الإيفاء بالتزاماته عند طلبها دون إرباك أو خسارة وبالتالي دون الحاجة إلى تسييل موجوداته بأسعار غير عادلة أو من عرض أسعار فائدة مرتفعة لاجتذاب ودائع جديدة.

وبالتالي فإن الأهداف الرئيسية لسياسة السيولة هي الوصول إلى وضع مثالي للسيولة وتجنب التركز في الأموال التي قد تضع البنك في احتمالية حصول مشاكل في السيولة بالإضافة إلى العمل على وضع خطة طوارئ للسيولة في حالة الأزمات.

خامسا: مراحل إدارة السيولة البنكية

هناك مرحلتين رئيسيتين لإدارة السيولة البنكية هما:

1. **تحديد احتياجات السيولة:**

"تتحدد السيولة من خلال التشريعات القانونية، بالإضافة إلى ما يضيفه البنك من مقادير إضافية من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي على القروض، والطلب غير المتوقع على الودائع، ويقوم البنك بالموائمة بين هذه المتطلبات وبين النقدية السائلة عن عمليات الإيداع وسداد أقساط القروض أو الإيرادات الأخرى للبنك" (عبد المطلب، 2000، صفحة 232).

2. **إدارة المركز النقدي:**

"يعني معايشة يومية تتم من خلال استيفاء حاجة البنك من الاحتياطات القانونية والاحتفاظ بقدر كاف من العملاء. ثم التعرف على مدى تأثر الأرصدة النقدية داخل البنك بملاين العمليات التي تتم خارج البنك والتي ينتج عنها تدفق النقدية السائلة من وإلى البنك" (عبد المطلب، 2000، صفحة 233).

سادسا: أسس عامة لإدارة السيولة البنكية

من الأسس العامة لإدارة السيولة البنكية: (منتدى خبراء ادارة المخاطر، 2020)

- تقاس السيولة بقدرة البنك على توفير الأموال اللازمة عند الحاجة بتكلفة معقولة وبأدنى خسائر ممكنة.
- يجب أن يكون البنك قادرا على توفير السيولة اللازمة للوفاء بكافة التزاماته تجاه عملائه وأية جهات أخرى في أي وقت كان والاستفادة من فرص تعزيز الربحية بالإضافة إلى الحفاظ على سمعة البنك وصورة واسم البنك.
- يتم تحديد التدفقات النقدية – الداخلة والخارجة – ومقابلتها ببعضها ضمن فترات استحقاق محددة لتحديد متطلبات التمويل في كل فترة معبرا عنها بنسبة العجز أو الفائض.

الفرع الثاني: نظريات إدارة السيولة المصرفية (Liquidity Management Theories)

تطورت نظريات إدارة السيولة مع تطور الإدارة المالية، نذكر منها: (البرزنجي، 2018، الصفحات 99-100)

أولا: نظرية القرض التجاري أو النظرية التقليدية (Trading Loan Theory/Traditional Theory)

وترى هذه النظرية أن سيولة المصرف تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه، وتؤكد هذه النظرية على ضرورة استخدام المصرف لأمواله في موجودات مربحة في قروض قصيرة الأجل تماشيا مع طبيعة الودائع الجارية لديه التي يمكن سحبها في أي وقت.

لكن العيب في هذه النظرية أنها تفشل في سد حاجة الدول النامية إلى قروض طويلة الأجل لأغراض التنمية عن طريق تمويل توسيع المعامل وزيادة خطوط الإنتاج وتحديث التكنولوجيا المستخدمة. والعيب الأخر أن الودائع الجارية لا تستجيب جميعها في وقت واحد، وإنما تكون عمليات السحب والإيداع مستمرة. كما أن الودائع الثابتة معروفة تواريخ الاستحقاق وودائع التوفير تكبر وتنمو وتتمتع بالثبات النسبي.

ثانيا: نظرية التحول (Exchange Theory/Shiftability Theory)

أي تحويل الموجودات إلى نقد بأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة. فإذا لم يسدد المقترض ما عليه من التزامات مستحقة فإن المصرف يحول بعض احتياطاته الثانوية كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد بسرعة ودون خسارة، وبتالي الإيفاء بما عليه من التزامات دون خسائر.

لكن ما يعاب على هذه النظرية أن بعض المصارف التجارية لا يمكنها تسييل جميع موجوداتها بنفس الوقت والحصول على السيولة الذاتية خاصة في وقت الكساد الاقتصادي.

ثالثا: نظرية الدخل المتوقع (Expected Income Theory/Anticipated Income Theory)

عندما يخطط المصرف لإدارة سيولته فإنه يأخذ في الحسبان الدخل المتوقع للمقترض مما يمكنه من منح القروض متوسطة وطويلة الأجل وقصيرة الأجل طالما تسديد هذه القروض يتم من الأقساط الشهرية وبشكل منتظم.

ركزت هذه النظرية على قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته مما يقلل مخاطر عدم التسديد إضافة إلى توظيف المصرف لأمواله في مجالات مختلفة ولآجال مختلفة مما يجعل المصرف قادرا على توفير السيولة المناسبة بسبب انتظام التدفق النقدي في المواعيد المتوقعة.

رابعا: نظرية إدارة المطلوبات (Liability Management Theory)

وترى هذه النظرية إمكانية محافظة المصرف على سيولته عن طريق شراء أموال من السوق المالية لمواجهة متطلبات زبائنه المودعين والمقترضين وبذلك يمكن للمصرف جذب أموال جديدة لتحسين سيولته عن طريق طرح شهادات الإيداع المصرفية أو الاقتراض من السوق المالية.

لكن ما يعاب على هذه النظرية هو صعوبة حصول المصرف على الأموال في ذروة النشاط الاقتصادي مما يرفع من تكلفة التمويل بذلك.

خامسا: نظرية الاقتراض من البنك المركزي

تلجأ المصارف إلى البنك المركزي لتزويدها بالسيولة في حالات الضيق الموسمي وأوقات الأزمات الطارئة إما عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية أو بالاقتراض المباشر ويعد ذلك مصدرا مؤقتا للتمويل.

الفرع الثالث: استراتيجيات وأدوات وتقنيات إدارة السيولة البنكية

أولا: استراتيجيات إدارة السيولة البنكية

من أهم استراتيجيات إدارة السيولة البنكية ما يلي: (قندوز و براضية، 2014، صفحة 17)

1. إدارة سيولة الأصول: تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن الأصول السائلة تعتبر مصدرا بديلا للنقد. وأما الأصول غير السائلة فهي التي تتميز بإمكانية التحويل السريع إلى سيولة وباستقرار سعرها وقابليتها للمناقلة (التحول من نقد إلى أصل أو العكس) بدون خسارة أو مع خسائر منخفضة، ورغم مزايا هذه الاستراتيجية إلا أنها مكلفة نوعا ما وتسبب خسائر نتيجة تكاليف التسييل.

2. إدارة سيولة الخصوم: وتعتمد على لجوء المصرف إلى السوق النقدي (للشراء أو الاقتراض) لتغطية احتياجاته للسيولة، وتلجأ إلى هذه الاستراتيجية المصارف الكبيرة والراسخة في السوق المصرفية، أي أنه هذه الاستراتيجية تعتمد على سمعة المصرف ووضعه المالي. ومن أدواتها اتفاقيات إعادة الشراء (Repos)، الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى. وتعتبر هذه الاستراتيجية جد خطيرة بسبب تذبذبات أسعار الفائدة وحالة اللايقين فيما يتعلق بالدخل الصافي للمصرف.

3. الإدارة المتوازنة: تقع الاستراتيجية المتوازنة لإدارة السيولة وسطاً بين إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الالتزامات، بمعنى آخر أن على المصرف الاحتفاظ بأصول سائلة (دون إفراط) مع لجوئه عند الضرورة إلى الاقتراض (من السوق النقدي). ويمكن اعتبار الإدارة المتوازنة للسيولة شكلا من أشكال إدارة الأصول والخصوم، وهي بحسب تعريفها فن وعلم اختيار أفضل مزيج من الأصول لمحفظة أصول المنشأة، وأفضل مزيج من الخصوم لمحفظة الخصوم، لكنها تهتم فقط بجانب السيولة دون بقية الجوانب (كالربحية والنشاط والمديونية).

ثانيا: أدوات وتقنيات إدارة السيولة البنكية

تشمل أدوات وتقنيات إدارة السيولة البنكية ما يلي: (قندوز و براضية، 2014، الصفحات 17-18)

1. اتفاقية إعادة الشراء (Repurchase Agreement[1]): هي عقد بين طرفين لبيع ومن ثم إعادة شراء لأدوات مالية غالباً ما تكون أذونات خزانة بغرض سد العجز الطارئ في السيولة .

2. بيع أو شراء الأوراق المالية: يلجأ المصرف إلى بيع جزء من أوراقه المالية قصيرة الأجل واستخدام حصيلتها في تغطية عجز السيولة، أما في حالة الفائض فيمكنه شراء أوراق مالية تحقق له عائداً وتدعم احتياطاته.

3. التوريق المصرفي: يقصد به تحويل الأصول المالية غير السائلة والمتمثلة أساساً في القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال، بهدف التقليل من مخاطر العجز عن الوفاء بهذه الديون وضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية للمصرف.

4. الاقتراض من خلال سوق اليورو دولار: يشير سوق الدولار الأوروبي إلى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها البنوك خارج الولايات المتحدة وعلى الأخص الأوروبية، ولم يعد الأمر قاصراً على الدولار، بل يشمل عملات أخرى، ويمكن أن تلجأ إليه المؤسسات المالية للاقتراض، وتتسم القروض التي تقدمها هذه المصارف بضخامة قيمتها.

[1] تسمى أيضا: اتفاقية الريبو (Repo)، وعكسها يسمى: معكوس اتفاقية إعادة الشراء أو الريبو العكسي (Reverse Repo) التي يطلبها المشتري.

5. استدعاء الاحتياطي الفائض: إذا احتاج المصرف التقليدي لتغطية احتياجاته من السيولة لمواجهة أي ظروف طارئة فإنه يمكنه استدعاء جزء من الاحتياطي الفائض لديه الذي يكون مودعاً لدى البنك المركزي .

6. سوق النقد ما بين البنوك: وهو جزء خاص من السوق النقدي مخصص للمؤسسات المالية وهو بمثابة قناة للسيولة من البنوك ذات الفائض نحو المصارف ذات العجز، ومكان لتدخل البنك المركزي لممارسة سياسته.

الفرع الرابع: المؤشرات التحذيرية ووضع خطط طوارئ للإدارة السيولة: (منتدى خبراء ادارة المخاطر، 2020)

يتعين على كل مؤسسة مالية أن يكون لديها خطة طوارئ لإدارة السيولة والتي تبين البدائل المختلفة لسد العجز أو النقص في السيولة وبحيث توضح خطة طوارئ لسيولة البنك يتم فيها توضيح كيفية مواجهة احتمالات نقص السيولة والإجراءات المتبعة لمعالجة أزمات السيولة التي يتعرض لها والوصول إلى البدائل المتاحة، وبحيث يتوفر لدى البنك ما يكفي من السيولة النقدية لمواجهة حالات الطوارئ الناتجة عن السيولة، بالإضافة إلى تلبية احتياجات العملاء في ظل أزمة السيولة، إن الحاجة إلى خطة طوارئ للمحافظة على السيولة تزداد بالنسبة للبنوك، وذلك للأهمية وتجنباً للمخاطر التي لها أثر على أعمال البنك المستقبلية عندما تتعرض لأزمات السيولة والذي يتطلب ضرورة اعتمادها على مصادر متنوعة ومختلفة لتعويض النقص الحاصل في السيولة.

هناك مؤشرات تحذيرية يجب أن تكون معدة مسبقا وعندها يجب تفعيل أو تجهيز خطة للطوارئ لمواجهة الأزمات في السيولة عند حدوثها سواء في الأحداث الداخلية وخطة الطوارئ تقوم على ما يلي:

- تحديد الحد الأدنى من السيولة لدى البنك من أجل الوفاء بالتزاماتها الملحة.
- الحصول على موارد إضافية سواء من السوق المحلية أو الخارجية.

وهذه المؤشرات التحذيرية تنقسم إلى قسمين الأولى كمية والثانية نوعية وهي كما يلي:

1. مؤشرات تحذيرية كمية: مثل:

- انخفاض الودائع عن النسب المقررة.
- زيادة تكلفة مصادر الأموال.
- فجوات السيولة التراكمية.
- زيادة التركز على جانبي المركز المالي.
- انخفاض ملحوظ في أرباح البنك.
- ارتفاع محفظة الديون غير العاملة لدى البنك.

2. مؤشرات تحذيرية نوعية: مثل:

- انخفاض السقوف الائتمانية الممنوحة من البنوك.
- انخفاض في نوعية الموجودات.
- انخفاض أو احتمال انخفاض في التصنيف الائتماني للبنك من قبل وكالات التصنيف العالمية.

الفرع الخامس: مؤشرات تقييم كفاءة إدارة السيولة البنكية: (البرزنجي، 2018، الصفحات 101-102)

أولا: نسبة الرصيد النقدي (Monetary Fund Ratio/ Cash Balance Ratio)

وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأصول النقدية في الصندوق ولدى المركزي والمصارف الأخرى وأرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات لدى المصرف على الوفاء بالتزامات المصرف المالية الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة كالآتي:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{نقد في الصندوق + نقد لدى المركزي + أرصدة سائلة أخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

يقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (رأس مال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح الموزعة)، فالعلاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

ثانيا: نسبة الاحتياط القانوني (Obligation Reserve Ratio/ The Legal Reserve Ratio)

تمثل مدى كفاية أرصدة المصرف التجاري لدى البنك المركزي على الوفاء بالتزاماته المالية في تاريخ استحقاقها ويتمثل هذا الرصيد بنسبة معينة من ودائع المصرف وما في حكمها، وهذه النسبة يحددها البنك المركزي تبعا لظروف البلد الاقتصادية والنقدية. فإذا أراد المركزي التوسع في الائتمان الممنوح في الاقتصاد الوطني قلل من نسبة الاحتياط النقدي القانوني، وبالعكس إذا أراد تقليل الائتمان، كعلاج للتضخم المالي، فإنه يرفع هذه النسبة.

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

فزيادة هذه النسبة تؤدي إلى زيادة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المترتبة عليه عند الأزمات وحينما تعجز الأرصدة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماتها المالية.

ثالثا: نسبة السيولة القانونية (Legal liquidity Ratio)

تقيس هذه النسبة مدى قدرة الاحتياطات الأولية والثانوية (النقدية والشبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المستحقة على المصرف في جميع الظروف، وتعتبر هذه النسبة أكثر النسب استخداما في تقييم كفاءة إدارة سيولة المصرف التجاري.

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

رابعا: نسبة التوظيف (Investment Ratio/ Employment Ratio)

وتقيس مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة وإلى كفاءة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين أي انخفاض السيولة لديه. يجب على المصرف الحذر عند تلبية طلبات المقترضين الجديدة لكي لا يكون محرجا بعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته الأخرى. ويلاحظ أن العلاقة بين نسبة التوظيف والسيولة عكسية. فالسيولة تزداد بانخفاض نسبة التوظيف على العكس من بقية النسب حيث تكون العلاقة بين نسبة الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية طردية. وتحسب نسبة التوظيف وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

المطلب الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: مفهوم وأهداف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

أولا: مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

تشير إدارة السيولة في البنك الإسلامي إلى:

- "قدرة البنك الإسلامي على مواجهة طلبات العملاء للسحب من الودائع، وسداد المستحقات الدورية وغير الدورية على البنك، بالإضافة إلى إتمام عمليات التمويل والاستثمار الواجب على البنك ممارستها" (المغربي ع.، 2004، صفحة 141).
- "المقدرة على الوفاء بالالتزامات الحالية بما يضمن سير الأنشطة بدون مشكلات ولا معوقات، والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية" (شحاتة، 2010، صفحة 14).
- "لقد أصدر البنك الماليزي المركزي BNM معياراً حدد فيه مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، وبين أن إدارة السيولة تعني: احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحوبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد. وقد قسم لاير وآخرون إدارة النقد (السيولة) إلى قسمين: إدارة أساسية Basic Cash Management وإدارة متقدمة Advanced Cash Management، فالإدارة الأساسية للسيولة هي التي تتعامل مع النقد الفعلي المتوفر لدى المؤسسة، أي تكون واحدة من أهم وظائفها الرئيسة تحديد المستوى الأمثل للنقد، بحيث يمكن دفع واستلام المبالغ الضرورية لتشغيل المؤسسة بشكل سليم. أما الإدارة المتقدمة للسيولة فتتضمن الإدارة الأساسية بالإضافة إلى مهام أخرى مثل: التنبؤ بالسيولة والتفاوض وإقامة العلاقات مع المؤسسات المالية ومؤسسات إدارة المخاطر المالية" (بوهراوة و لال الدين، 2015، الصفحات 3-4).

ثانيا: أهداف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

تهدف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية إلى: (بوهراوة و لال الدين، 2015، الصفحات 5-6)

- المحافظة على استمرار المصرف في أداء وظيفته على أحسن وجه، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه.
- التأكد من مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها.
- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، وعدم تعريض المصرف لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل.
- تقوية ثقة المودعين وبالتالي استمرارهم في الإيداع من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم.
- تسييل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل خسارة.
- توريق أصول بغرض إصدار صكوك، لتحقق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء من العجز في الموازنة.
- تجنيب المصرف اللجوء الاضطراري للاقتراض بشروط مجحفة أو غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: سياسات واستراتيجيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

أولا: سياسات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية يتوجب اتباع سياسات تتم مراجعتها بشكل دوري كما يلي: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، B2005، الصفحات 33-34)

- استراتيجية لإدارة السيولة تشمل رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- إطار لوضع وتطبيق إجراءات سليمة لقياس السيولة ومراقبتها.
- نظم وافية لمراقبة التعرض لمخاطر السيولة، وإعداد تقارير عنها على أساس دوري.
- قدرة تمويل كافية، مع المراعاة بشكل خاص رغبة المساهمين وقدرتهم على تقديم رأسمال إضافي عند الضرورة.
- الحصول على سيولة من خلال بيع الموجودات الثابتة ومن خلال ترتيبات مثل: البيع وإعادة الاستئجار.
- إدارة أزمات السيولة.

ثانيا: استراتيجيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية: (قندوز و براضية، 2014، صفحة 21)

تنتهج غالبية المصارف الإسلامية إستراتيجية إدارة سيولة الأصول والتي سبق عرضها ولعل لذلك مبرراته حيث تفتقر الصناعة المالية الإسلامية إلى البنية التحتية الملائمة لمناقلة الأموال وانخفاض رؤوس الأموال إلى مستوى لا يعزز إدارة السيولة. ونرى أنه من أجل الوصول إلى إستراتيجية فاعلة في إدارة السيولة ومخاطرها، فلا بد على المصارف الإسلامية أن تتبنى إستراتيجية متوازنة لإدارة السيولة، وفيما يلي تفصيل أكثر لكيفية استخدام استراتيجية الإدارة المتوازنة للسيولة من خلال المواءمة بين الأصول والخصوم:

استراتيجية المواءمة بين الأصول والخصوم (التحوط الطبيعي):

تساعد عملية المواءمة بين أصول وخصوم المؤسسة المالية الإسلامية على تلافي مخاطر عديدة، من بينها مخاطر العائد الثابت في الأصول مقابل عائد متغير في الخصوم، بالإضافة إلى مخاطر السيولة لارتباط مدخلاته مع مخرجاته في الآجال. ونظرياً يمكن تحقيق مواءمة الأصول والخصوم ببنك إسلامي من خلال الاعتماد على مبدأ المشاركة. لكن تطبيقات المصارف الإسلامية في الواقع ليست كذلك. لهذا سيتطلب الأمر القيام بمجموعة من الإجراءات لتحقيق ذلك، كعدم قبول ودائع استثمارية لها حق السحب المباشر دون تقييد بالزمن اللازم لاستثمارها، وعدم قبول ودائع قصيرة الأجل إلا بعد التأكد من استخداماتها.

الفرع الثالث: تقنيات وأدوات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية: (قندوز و براضية، 2014، الصفحات 22-25)

أولا: تقنيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

1. الاستثمار من خلال المضاربة بين المصارف: هي إحدى الآليات التي تستطيع من خلالها أية مؤسسة مصرفية إسلامية تعاني من العجز (مصرف يمثل وعاء استثماري) الحصول على استثمارات من المؤسسات المصرفية ذات الفائض (المصرف المستثمر) على أساس المضاربة (أي المشاركة في الأرباح). وتتراوح مدة الاستثمار بين ليلة واحدة وسنة. ويتم إعادة رأس المال المستثمر في نهاية هذه المدة بالإضافة إلى جزء من الأرباح الناتجة عن استثمار المصرف الذي يمثل الوعاء الاستثماري للاعتمادات المالية المقدمة إليه.

2. قبول الودائع بين المصارف: استخدمت هذه الآلية في ماليزيا، حيث تقوم المصارف الإسلامية بإيداع الأموال الفائضة لديها في البنك المركزيً بناء على مبدأ الوديعة يد ضامنة ويكون البنك كأمين عليها من دون مقابل إلا إذا قام صاحب المال- المصرف- بذلك من قبيل الهبة، ثم يلجأ المصرف إلى مبدأ قبول الودائع بين المصارف بغرض امتصاص السيولة الزائدة من سوق المال الإسلامي من خلال قبول أموال كوديعة لمدة ليلة واحد أو ودائع ذات فترة انتفاع ثابتة.

3. الصكوك (Sukuk): تعتبر الصكوك من أفضل الأدوات التي يمكن للبنوك الإسلامية استخدامها في التعامل مع مشاكل السيولة، خاصة لو تم تطوير سوق نشطة للصكوك.

4. عقود المبادلات (Swaps): من التقنيات التي تمكنت من تطويرها المؤسسات المالية الإسلامية للتحوط ضد مخاطر السيولة (ومخاطر الصرف) القروض المتبادلة، وهي آلية أشبه ما تكون بعقود المبادلات التقليدية، ويمكن اعتبارها كأحد أنواع المشتقات المالية المتوافقة ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي أن تنشئ المؤسسة المالية بالاتفاق مع أحد المصارف عقدي إقراض واقتراض مستقلين في التاريخ نفسه، ولأجل استحقاق واحد أي يتم من خلال هذه التقنية قيام مؤسسة مالية بالحصول على قروض من طرف مؤسسات مالية أخرى بالعملة المحلية أو بعملة البلد الذي تقوم المؤسسة الأولى بالتعامل في أصوله (في شكل مرابحات مثلا) وتمنح للمؤسسة الثانية ما يقابل ذلك من العملة المحلية. وبذلك تتمكن المؤسسة المالية الإسلامية من تحقيق أمرين هما: تنظيم تدفقاتها النقدية وتثبيت سعر الصرف لطول مدة القرض، ومع كل الميزات التي تحققها هذه التقنية، فإنها لها مجموعة من الأحكام الشرعية.

5. مبادلة الأصول: يقصد بعقد مبادلة الأصول المبادلة التي تتم بين طرف لديه أصول ذات عوائد ثابتة وبين طرف لديه أصول ذات عوائد متغيرة، ويقضي الاتفاق بمبادلة العوائد لفترة محددة، بحيث يهدف صاحب الأصول ذات العوائد المتغيرة إلى تقليل مخاطر التقلبات في العائد، ويهدف صاحب الأصول ذات العوائد الثابتة إلى زيادة أرباحه؛ لأن مخاطره قد زادت، أو لأن أحد الأطراف له ميزة نسبية في الحصول على التمويل عن الآخر. وتثير مبادلات الأصول عدة إشكالات فقهية، ويمكن تصحيحها لتتوافق مع عمل البنوك الإسلامية.

ثانيا: أدوات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

1. شهادات مشاركة البنك المركزي (السودان): هي صكوك ذات آجال قصيرة، والهدف من طرحها هو تمويل الإنفاق الحكومي الجاري خلال الشهور الأولى من السنة المالية، التي تعجز خلالها إيرادات الميزانية من الضرائب والرسوم عن مقابلة الإنفاق الحكومي الجاري، وتتمتع هذه الصكوك بسيولة عالية حيث يتم تداولها في سوق المال، كما يقف البنك المركزي مستعداً لشرائها متى ما رغب المستثمرون في ذلك.

2. صكوك التأجير الإسلامية: يتم إصدارها على صيغة الإجارة أو المشاركة في الإنتاج وتمثل حصة في أصول حكومية تصدرها جهة سيادية. وتهدف هذه الصكوك بصفة عامة لإدارة السيولة في الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة (Open Market Operation) وتغطية جزء من العجز في الموازنة العامة.

3. صكوك التنمية الإسلامية: يمكن تطوير هذا النوع من الصكوك كوسيلة لجذب واستقطاب الودائع قصيرة الأجل بهدف استخدامها في تمويل مشاريع البنية التحتية، وذلك عن طريق توريق بعض الأصول المحسوسة المملوكة للدولة لطرحها في شكل صكوك على المستثمرين وصولاً لاستقطاب موارد نقدية حقيقية لتمويل بعض المشاريع الرأسمالية الحكومية.

4. صكوك السلم قصيرة الأجل: هي وحدات استثمارية يقوم بموجبها البنك المركزي، بصفته مديراً لمحفظة صكوك السلم الإسلامية، بشراء أصول (نفط مثلاً) من الحكومة بصيغة السلم حيث تقوم المحفظة بدفع ثمن السلعة عاجلاً واستلام السلعة آجلاً. وتعتبر صكوك السلم بديلاً إسلامياً لسندات الخزانة.

5. الإصدارات الاستثمارية الحكومية (GII): أنشأت ماليزيا مصرفا متخصصا لحيازة الأوراق المالية الإسلامية قصيرة الأجل بما يتيح للمصارف الإسلامية الأخرى إدارة سيولتها ثم تم إصدار شهادات دون فوائد تعرف باسم شهادات الاستثمار الحكومية (GIC) {وتعرف الآن باسم الإصدارات الاستثمارية الحكومية (GII)}. وكانت تقوم على مبدأ القرض الحسن، ثم لزيادة كفاءتها الاقتصادية قام بنك ماليزيا المركزي بفتح المجال لتسهيل عمليات بيع وشراء هذه الأوراق على المضاربين.

6. السندات المالية الإسلامية القابلة للتداول (INI): يندرج نوعان من الأوراق التجارية تحت هذه السندات، وهما:

أ. الأوراق التجارية الإسلامية القابلة للتداول الخاصة بالإيداع (INID): وهي تقوم على مبدأ المضاربة.

ب. صك الدين الإسلامي القابل للتداول (NIDC): وفيه يتم بيع أصول المؤسسات المصرفية للعميل نقداً بسعر متفق عليه، ثم فيما بعد شراء الأصول من العميل بالقيمة الأصلية مضافاً إليها المكسب، على أن تتم التسوية في ميعاد متفق عليه في المستقبل.

7. سندات المديونية الخاصة الإسلامية (IPDS): طرحت فكرة سندات المديونية الخاصة الإسلامية في ماليزيا منذ عام 1990، وقد أصدرت هذه السندات التي تعد أحد أشكال التعاملات البارزة في السوق بناء على مبادئ البيع بثمن آجل والمرابحة والمضاربة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

8. الكمبيالات الإسلامية المقبولة (IAB): جرت صياغة هذه السندات استناداً إلى مبدئين إسلاميين هما: المرابحة (قيمة مبلغ البيع الإجمالي المؤجل أو سعر التكلفة مضافاً إليه ربح معين) وبيع الدين.

9. نوافذ التمويل: في غياب إمكانية خصم الكمبيالات من قبل المصارف التجارية ابتكر بنك السودان ما عرف بنوافذ البنك المركزي للتمويل أو نوافذ التمويل للاستعانة بها في تنظيم وضع السيولة في المصارف، وهي نوعان:

أ. نافذة العجز السيولي: غرضها تغطية عجز السيولة الطارئ في المصرف، وهي تستهدف القيام بدور الممول (المقرض) الأخير، بحيث يلجأ إليها أي مصرف يواجه مشكلة سيولة مؤقتة.

ب. نافذة تمويل الاستثمار: والتي من بين أهدافها معالجة مشكلة الموسمية في طلب التمويل المصرفي حيث إن هنالك مواسم معينة ترتبط بالدورة الاقتصادية يزداد فيها الطلب على التمويل المصرفي ولا تتمكن المصارف من الاستجابة له. ويتم توظيف موارد النافذة بصيغة المضاربة المقيدة وعن طريق المزاد.

10. مرابحات السلع: في هذه التقنية إذا احتاج البنك إلى سيولة فإن البنك يشتري سلعا بالوكالة عن بنك آخر، ثم يشتري منه السلع نفسها بالمرابحة، بعد أن يتملكها يقوم ببيعها – بنفسه أو بتوكيل البنك المشترى منه بذلك – بثمن حال في السوق الدولية إلى غير من اشترى منه البنك البائع ابتداءً، وبذا يوفر البنك لنفسه السيولة، وهذه العملية تعتبر واحدة من صور استخدام التورق الشائعة في البنوك الإسلامية.

11. عملية حسم الأوراق التجارية وخصائصها: يمكن للصكوك الاستثمارية القابلة للتداول (صكوك الإجارة مثلا) أن تكون البديل الملائم للمصارف الإسلامية عن عملية حسم الأوراق التجارية، حيث تستطيع هذه المصارف أن تبيع الصكوك التي بحوزتها للبنك المركزي عند حاجتها للسيولة بدلاً من عرضها مباشرة في الأسواق الثانوية، وذلك لئلا تحدث انخفاضا في أسعارها نتيجة زيادة المعروض منها، فيشتريها البنك المركزي.

المطلب الثالث: فعالية ومعوقات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: فعالية ومرتكزات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

أولا: الإدارة الفعالة للسيولة البنكية

تنطوي الإدارة الفعالة للسيولة البنكية على العناصر التالية: (Office of the Comptroller of the Currency, 2021, pp. 6-7)

1. إدارة السيولة التشغيلية: على أساس مستمر، تقييم احتياجات البنك الحالية والمستقبلية المتوقعة للبنك من الأموال، وضمان وجود أموال كافية أو الوصول إلى الأموال لتلبية تلك الاحتياجات في الوقت المناسب.

2. إدارة السيولة الطارئة: توفير وسادة كافية لتلبية احتياجات التدفقات النقدية غير المتوقعة التي قد تتراوح بين الاحتمالية العالية والمنخفضة التأثير الأحداث التي يمكن أن تحدث في العمليات اليومية للأحداث ذات الاحتمالية المنخفضة وعالية التأثير التي تحدث بشكل أقل تكرارًا ولكنها قد تؤثر بشكل كبير على سلامة البنك وسلامته.

ثانيا: متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة في البنوك الإسلامية

1. من جهة البنك: (المغربي ع.، 2004، الصفحات 144-145)

- التحديد الدقيق والواضح لمصادر الأموال في البنك الإسلامي.
- تحديد مجالات الاستخدامات المالية من البنك الإسلامي.
- تخطيط التدفقات النقدية في البنك الإسلامي.
- التعرف على مواطن التعارض بين السيولة والربحية.
- تطبيق قاعدة تناسب الآجال مدخل لإدارة السيولة.

2. من جهة السلطات الرقابية والإشرافية: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2015، صفحة 37)

- تسهيلات (تمويلات مرهونة، تمويل طارئ) المسعف الأخير متوافقة مع أحكام الشريعة وموثوق بها من قبل البنك المركزي.
- تقييم البنوك المركزية وتوسيع قائمة الموجودات السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة.
- التأمين على الودائع المتوافق مع أحكام الشريعة.

ثالثا: مرتكزات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

من أهم مرتكزات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية: (بوهراوة و لال الدين، 2015، الصفحات 6-7)

1. توفر السوق على عدد كبير من المتعاملين النشطين: ذلك أن توفر السوق المالية على عدد كبير من المتعاملين النشطين يعطي متنفساً للمصارف الإسلامية، ويقوي من كفاءة السوق المالية لاسيما السوق الثانوية (سوق التداول).

2. تنويع الأدوات المالية وتطويرها: يعد تنويع وتطوير الأدوات المالية عاملاً مهما في إدارة السيولة، ومواكبة تطور المصرفية الإسلامية المتسارع ونسبة نموها التي تجاوزت في بعض الدول الإسلامية 50% سنويا.

3. ضمان شفافية السوق: إن ضعف أو غياب الشفافية في السوق المالية يجعل من الحصول على المعلومات المطلوبة لانتقاء الأوراق المالية المناسبة مكلفة مادياً ومستهلكة للوقت، مما يؤدي إلى تضييق المجال على المستثمرين وضعف الإقبال على هذه الأوراق بسبب غياب الشفافية المفضية في غالب الأحيان إلى وجود تلاعبات ومضاربات غير مشروعة لا تعكس السعر الحقيقي للورقة المالية.

4. دعم الحكومات للسوق النقدي: إن أهم عامل لتفعيل وتطوير إدارة السيولة في المصارف الإسلامية دعم الحكومات لهذه السوق من خلال التسهيلات الضريبية والمشاركة الفعالية في هذه السوق من خلال إصدار الأوراق المالية المتطابقة مع الشريعة الإسلامية.

5. إرساء إطار قانوني وتنظيمي قوي: ذلك أن أساس أي تطوير لهيكل من الهياكل أو إدارة من الإدارات يكمن في إرساء إطار قانوني وتنظيمي قوي وفعال يضمن وضوح العمل واستقراره، ويوجد طمأنينة لدى المتعاملين، وبالتالي ازدهارا للسوق.

الفرع الثاني: معوقات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

تواجه أغلب البنوك الإسلامية عدة صعوبات لإدارة سيولتها، منها: (قندوز و براضية، 2014، صفحة 19)

- غياب أدوات السيولة قصيرة الأجل.
- الإعتماد على الحسابات الجارية.
- عدم وجود تسهيلات المقرض الأخير.
- عدم وجود سوق إسلامي ما بين البنوك.
- غياب السوق الثانوي الإسلامي.
- البطء في ابتكار أدوات مالية إسلامية.
- القيود الشرعية على بيع الديون.
- عدد قليل من المشاركين.

المطلب الرابع: المؤسسات المالية الإسلامية المساهمة في إدارة السيولة

الفرع الأول: مركز إدارة السيولة المالية (LMC): (LMC, 2015)

مركز إدارة السيولة المالية شركة مساهمة بحرينية هو بنك إسلامي تم تأسيسه في يوليو 2002 ويخضع لرقابة بنك البحرين المركزي. ويهدف إلى توفير التمويل الإسلامي الأمثل والحلول الاستثمارية التي تسهم في نمو سوق رأس المال الإسلامي.

يلتزم مركز إدارة السيولة المالية بلعب دور رئيسي في إنشاء سوق إسلامي نشط ومتوسع جغرافيا بين البنوك مما سيساعد المؤسسات المالية الإسلامية في إدارة سيولتها قصيرة الأجل. ومن شأن إنشاء هذه الأسواق المشتركة بين البنوك وعمقها أن يسرع عملية تطوير القطاع المصرفي الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، سيجتذب مركز إدارة السيولة المالية الأصول من الحكومات والمؤسسات المالية والشركات في القطاعين الخاص والعام في الأسواق المستهدفة الرئيسية. سيتم توريق الأصول المصدر التي يتم الحصول عليها إلى أوراق مالية قابلة للتحويل بسهولة أو يتم تنظيمها في أدوات استثمارية مبتكرة أخرى.

هدفه تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة سيولتها من خلال استثمارات مالية قصيرة ومتوسطة الأجل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتسهيل استثمار الأموال الفائضة مع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في أدوات مالية عالية الجودة قصيرة ومتوسطة الأجل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM): (IIFM, 2021)

تأسست السوق المالية الإسلامية الدولية بموجب المرسوم الملكي رقم (23) لسنة 2002 لمملكة البحرين كمنظمة محايدة وغير ربحية لتطوير البنية التحتية، ويستضيفها مصرف البحرين المركزي في المنامة.

الأعضاء المؤسسون للسوق المالية الإسلامية الدولية هم: مصرف البحرين المركزي، بنك ماليزيا المركزي، بنك السودان المركزي، بنك إندونيسيا المركزي، البنك الإسلامي للتنمية المملكة العربية السعودية، هيئة النقد في بروناي دار السلام.

رؤية المنظمة هي إيجاد بيئة نشطة ومنظمة تنظيماً جيداً لتدفقات رأس المال التجارية من خلال مجموعة كاملة من الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الصعيد الدولي.

يتم تحقيق الرؤية من خلال تحفيز كل من البنية التحتية التجارية الوطنية والدولية، وابتكار المنتجات وتدفق المعلومات ضمن معايير ومبادئ توجيهية قوية وشفافة ومنظمة بشكل جيد، وتعزيز القبول والتكامل مع الأسواق الرئيسية.

من مهامها تطوير الوثائق المالية الموحدة، وتأكيدات المنتجات المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك أيضا تطوير مذكرات إرشادية تشغيلية للوثائق وتأكيدات المنتجات المنشورة خدمة لصناعة المالية الإسلامية.

ترتكز المنظمة على تقديم خدمات محددة ذات قيمة عالية للصناعة المالية الإسلامية من خلال ما يلي:

1. نشر وثائق مالية عملية وتأكيدات المنتجات جاهزة للاستخدام على مستوى العالم متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وأيضا نشر مذكرات إرشادية تشغيلية ذات صلة بالوثائق وتأكيدات المنتجات المنشورة بالإضافة إلى اعتمادات الهيئة الشرعية وكذلك الآراء القانونية الخاصة بالبورصة.
2. خلق وعي بالصناعة المالية الإسلامية وتبادل المعرفة الفنية عن معايير السوق المالية الإسلامية الدولية من خلال تنظيم ندوات وورش عمل فنية وعقد اجتماعات تشاورية ذات صلة بمواضيع محددة في الصناعة المالية الإسلامية.
3. نشر تقرير الصكوك السنوي وأوراق المفاهيم بين الفينة والأخرى حول مواضيع محددة.

الفرع الثالث: المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة (IILM): (IILM, 2021)

هي منظمة دولية أنشأتها البنوك المركزية ومنظمة متعددة الأطراف لإنشاء وإصدار الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتسهيل إدارة فعالة للسيولة الإسلامية عبر الحدود.

هدفت المؤسسة التي تأسست في 25 أكتوبر 2010، إلى تعزيز تدفقات الاستثمار عبر الحدود والروابط الدولية والاستقرار المالي من خلال إنشاء المزيد من الأدوات المالية أكثر سيولة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية.

يقع مقرها الرئيسي في كوالالمبور، ماليزيا، ولديها عضوية متنوعة تشمل البنوك المركزية في إندونيسيا والكويت ولوكسمبورغ وماليزيا وموريشيوس ونيجيريا وقطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة وكذلك المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. تمهد المؤسسة الطريق لإيجاد حل تعاوني فريد عابر للحدود لقلق مشترك عبر الحدود.

تم تصميم المؤسسة لتكون في الطليعة ودعم البنوك الإسلامية في حالة حدوث أزمة سيولة ومن المحتمل أن توفر خيارات لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الوصول إلى أدوات السيولة عالية التصنيف.

عند إنشاء المؤسسة توصل مجلس إدارته إلى اتفاق لاستضافة المؤسسة من قبل ماليزيا ومقرها في كوالالمبور. كانت ماليزيا الخيار الأمثل لأنها واحدة من المراكز المالية الإسلامية الرائدة في العالم، والتي لديها نظام مالي إسلامي شامل مع نظام تنظيمي قوي قائم على الأعمال وإطار قانوني.

وتتمتع المؤسسة بوصفها منظمة دولية، بمجموعة من الامتيازات والحصانات الممنوحة في قانون المؤسسة لعام 2011 الذي أصدره برلمان ماليزيا في 24 كانون الثاني/يناير 2011. وتشمل هذه الامتيازات والحصانات، من بين أمور أخرى، الإعفاء من الرسوم والضرائب بما في ذلك ضريبة ربح رأس المال.

المؤسسة مدرجة في كتاب وزارة الخارجية الماليزية والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية تحكمها المواد من الاتفاقية الذي اعتمدت في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

خلاصة:

يعد توفير السيولة اللازمة من أولويات المؤسسات، فمشاكلها ومخاطرها لا تؤثر فقط على المؤسسة في حد ذاتها بل قد تمتد للنظام المالي بأكمله، فالسيولة هي النقود وما يسهل تحويله إلى نقود، ولها مصدرين: مصادر داخلية ومصادر خارجية. أما السيولة البنكية فهي قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته النقدية والضمانات بتكلفة معقولة، ولها ثلاث أنواع، وهي سيولة التمويل وسيولة السوق وسيولة البنك المركزي.

وتعرف إدارة السيولة البنكية بأنها تحقيق الملاءمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية. وتعد عملية إدارة السيولة هامة جدا، إذ أن الفشل في إدارة السيولة قد يؤدي إلى حدوث مشاكل تنظيمية ذات أثر مادي وقد ينتج عنها التعرض إلى مخاطر السمعة، وأيضا قد يؤدي إلى انخفاض في التصنيف الائتماني للبنك، وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، وأن إدارة السيولة هي عملية ديناميكية معقدة الإجراءات، لكون موجودات البنك ومطلوباته تتأثر بعوامل الاقتصاد المختلفة (مثل التغير في أسعار الفوائد وأسعار الصرف)، كما تتأثر بسيولة السوق.

وتعرف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية على أنها المقدرة على الوفاء بالالتزامات الحالية بما يضمن سير الأنشطة بدون مشكلات ولا معوقات، والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ولتكون إدارة السيولة بفعالية يتوجب على البنك إدارة سيولته التشغيلية وسيولته الطارئة بفعالية، بالإضافة إلى وجود تسهيلات وإجراءات وقوانين توفرها السلطات الرقابية والإشرافية.

كما أن هناك العديد من المؤسسات المالية الإسلامية المساهمة في إدارة السيولة مثل: مركز إدارة السيولة المالية، السوق المالية الإسلامية الدولية، المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة.

الفصل الثالث:

الإطار النظري لإدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

تمهيد:

تواجه البنوك عدة مخاطر، منها النظامية والغير نظامية، والمالية والغير مالية، فكل المخاطر تنتج عنها خسائر غير متوقعة، ومن بين أهم المخاطر التي تواجهها البنوك نجد مخاطر السيولة، وكما سبق وأن أشرنا في الفصل السابق إلى أن مشكلة السيولة تكون أكبر في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، فكذلك مخاطر السيولة، فتكون بشكل كبير في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، لكون هناك علاقة عكسية بين السيولة ومخاطر السيولة، وقد كشفت الأزمة المالية العالمية 2008 بأن مخاطر السيولة لها عواقب وخيمة على الاستقرار المالي المحلي والعالمي.

فلمخاطر السيولة عدة أنواع وأسباب، لذلك يجب على البنوك متابعتها باستعمال عدة أدوات وأساليب ومؤشرات قياس، وإدارتها بفعالية، ومن بين المعايير الفعالة لإدارة مخاطر السيولة نجد معايير لجنة بازل للرقابة البنكية، غير أن هذه الأخيرة لا تتلائم وطبيعة البنوك الإسلامية، لذلك قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بتكييف معايير لجنة بازل للرقابة البنكية وفق الشريعة الإسلامية لتتلائم مع البنوك الإسلامية.

وفي هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى الإطار النظري لإدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: معايير إدارة مخاطر السيولة البنكية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

المبحث الأول: مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

البنوك من أكثر المؤسسات تعرضا للمخاطر، ومن أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والبنوك الإسلامية بصفة خاصة نجد مخاطر السيولة، فانخفاض السيولة في البنك يجعله عرضة لمخاطر السيولة، وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: المخاطر البنكية

الفرع الأول: المخاطر (Risk)

أولا: تعريف المخاطرة

"المخاطرة من المصدر الثلاثي خطر، وهي التعرض للخطر، وهذا هو المعنى اللغوي وهو الموجود في القواميس اللغوية" (العيفة، 2021، صفحة 64).

1. الخطر: يعرف على أنه:

- "مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجه" (IRM, 2002, p. 2).
- "احتمال حدوث حدث مستقبلي محدد بشكل مفاجئ سيئ أو جيد" (Head, 2009, p. 11).
- "حالة نفسية تجعل الإنسان في حالة تردد حيال القرار الأنسب الواجب اتخاذه، لذلك إن لم يكن أمام الفرد أكثر من خيار أو بديل فهو لا يواجه حالة خطر" (قندوز ع.، B2020، صفحة 8).
- "ظاهرة مركبة تنطوي على عدم التأكد الممكن قياسه بطريقة موضوعية من تجاوز الخسارة المادية الفعلية للخسارة المحتملة نتيجة وقوع حادث مفاجئ" (أبوبكر و السيفو، 2020، صفحة 28).
- "عدم اليقين الناشئ عن احتمال وقوع أحداث معينة" (IRMI, 2022).

2. المخاطرة في الاصطلاح الاقتصادي:

- "تمثل الأحداث ذات التأثير السلبي، والتي يمكن أن تمنع إنشاء القيمة أو تضعف القيمة الحالية" (COSO, 2004, p. 2).
- "تأثير عدم اليقين على الأهداف" (ISO, 2018).
- "الخطر هو شيء غير مؤكد قد يحدث أو لا يحدث. الخطر مهم لأنه إذا حدث سيكون له تأثير على الأهداف" (IRM, 2018, p. 5)
- "إمكانية وقوع حدث يكون له تأثير على تحقيق الأهداف. يتم قياس المخاطر من حيث التأثير والاحتمال" (IIA, 2022B).

وعليه يمكن تعريف الخطر بأنه: احتمالية حدوث حدث سيئ في المستقبل.

ثانيا: أنواع المخاطر

يوجد تصنيفان للمخاطر، وهما:

1. التصنيف الأول: المخاطر النظامية (العامة) والغير النظامية (الخاصة): (محمود خ.، 2019، صفحة 45)

أ. المخاطر النظامية (Systematic Risk):

تعرف بأنها ذلك الجزء من التغيرات الكلية في العائلة والتي تنتج من خلال العوامل المؤثرة على أسعار أو الأوراق المالية بشكل عام، أو هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة لكافة المنشآت.

ب. المخاطر غير النظامية[1] (Unsystematic Risk):

هي ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة، ونظرا لأن المخاطرة غير النظامية تحدث نتيجة لعوامل مؤثرة على منشأة ما أو عدد قليل من المنشآت لذلك يجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل منشأة على حدا.

ت. المخاطر الكلية (Total Risk):

تحسب وفق العلاقة التالية:

المخاطرة الكلية = المخاطرة النظامية + المخاطرة الغير النظامية

2. التصنيف الثاني: المخاطر المالية وغير المالية

تنقسم هذه المخاطر إلى: (المغربي م.، 2020، الصفحات 79-81)

1.2. مخاطر مالية (Financial Risk): وتشمل:

1.1.2. مخاطر السوق (Market Risk): تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المنشآت الاقتصادية أي المتغيرات الاقتصادية على المستوى الجزئي، فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة للتغير العام في الأسعار وفي السياسات على المستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أسعار أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها، على أن تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة تؤدي إلى أنواع مختلفة من مخاطر السوق، وعلى هذا يمكن تصنيف مخاطر السوق إلى:

أ. مخاطر أسعار الأسهم (Stocks Rate Risk): وتنشأ من تقلبات أسعار الأسهم في السوق.

ب. مخاطر أسعار الفائدة (Interest Rate Risk): وتنشأ من تقلبات أسعار الفائدة مما يؤدي إلى خسارة ملموسة في حالة عدم اتساق آجال إعادة التسعير للالتزامات والأصول.

ت. مخاطر أسعار الصرف (Foreign Exchange Rate Risk): وهي تنشأ من وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواء بالنسبة لكل عملة على حدة، أو بالنسبة لإجمالي العملات أو تنشأ من التحركات غير المرتبة في أسعار الصرف.

[1] يطلق عليها أيضا: المخاطر اللانظامية.

2.1.2. مخاطر الائتمان (Credit Risk): وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة العميل في الوفاء بالتزاماته كاملة وفي مواعيدها المحددة في العقد، وهذه المخاطر ترتبط بجودة الأصول واحتمالات التخلف عن إيفاء القرض، نتيجة لهذه المخاطر هناك حالة عدم تأكد من صافي الدخل ومن القيمة السوقية للأصول، تنشأ من عدم السداد الكلية ومن التخلف في سداد أصل وفائدة القرض.

3.1.2. مخاطر السيولة (Liquidity Risk)[1].

2.2. مخاطر غير المالية: وتضم:

1.2.2. مخاطر التشغيل (Operational Risk): وهي المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات والمنتجات، وقد تحدث نتيجة وجود متغيرات في نظام الرقابة الداخلي، أو نتيجة أعطال في أنظمة التشغيل الإلكترونية.

2.2.2. المخاطر القانونية (Legal Risk): وترتبط بعدم وضع القيود المالية موضع التنفيذ أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالقيود والصفقات.

ثالثا: أبعاد وقياس المخاطرة:

المخاطر لها ثلاثة أبعاد: الاتجاه، درجة الاحتمال، حجم العواقب (Head, 2009, p. 12)، ويقاس الخطر بتأثيره واحتمال وقوعه. (Terzi & Posta, 2010, p. 4)

ومن أهم مقاييس المخاطرة نجد: (قندوز ع.، A2020، الصفحات 13-14)

1. **المقاييس الرياضية**: هناك العديد من المقاييس الرياضية التي يمكن استخدامها لقياس المخاطر، وتشمل:
   - المقاييس الإحصائية[2].
   - المقاييس التحليلية.
   - السيناريوهات.
   - القيمة المعرضة للخطر (VAR).
   - الخسائر القصوى.
2. **المقاييس الذاتية (الكيفية)**.

[1] سيتم التطرق إليها لاحقا.

[2] أبرزها: الانحراف المعياري (Standard Deviation)، التباين (Variance)، معامل الاختلاف (Coefficient of Variation)، معامل بيتا (Beta Coefficient).

الفرع الثاني: المخاطر البنكية

أولا: تعريف المخاطرة في البنوك

تعرف المخاطر البنكية على أنها:

– "احتمال تعرض المصرف لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فتؤثر على حجم العائد المتوقع لاستثمار معين" (قنطقجي، 2015، صفحة 525).

– "احتمال وقوع حدث أو جملة من الأحداث المرتبطة بنشاط البنك وغير مرغوب فيها لكن يمكن توقعها" (محمود خ.، 2019، صفحة 62).

ثانيا: أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية

من أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية نجد: (الكراسنة، 2010، الصفحات 37-42)

1. المخاطر الاستراتيجية (Strategic Risk): هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لإتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.

2. مخاطر الإقراض (Credit Risk): هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المناسب. وتعتبر القروض هي أهم مصادر مخاطر الإقراض، ويذكر أن مخاطر الإقراض موجودة في نشاطات البنك سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها.

3. مخاطر السيولة[1] **(Liquidity Risk)**.

4. مخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk): هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله الناتجة عن التغيرات المعاكسة لسعر الفائدة.

5. مخاطر السعر (Price Risk): هي المخاطر التي تتمثل في إمكانية تكبد البنك لخسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية، وتنشأ من التذبذبات في المراكز المأخوذة في أسواق السندات، الأسهم، العملات والبضائع.

6. مخاطر سعر الصرف (Foreign Exchange Rate Risk): هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف. وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مركز مأخوذ بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية.

7. المخاطر التشغيلية (Operational Risk): هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية. إن مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة.

8. مخاطر السمعة (Reputation Risk): هي احتمالية انخفاض إيرادات البنك أو قاعدة عملائه نتيجة لترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطاته، هذه المخاطر هي نتيجة لفشل البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر التي تم ذكرها.

[1] سيتم التطرق إليها في المطلب الموالي.

9. المخاطر التنظيمية (Regulatory Risk): تنشأ هذه المخاطر عن عدم الالتزام بالإرشادات التنظيمية، إن هذه المخاطر هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي تؤذي أرباح البنك ورأسماله نتيجة لعدم تقيد البنك بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لأخر. إن هذا النوع من المخاطر يعرض البنك لغرامات مالية وربما مخاطر السمعة وبتالي التأثير على نشاطات البنك بشكل عام.

ثالثا: المخاطر التي تخص البنوك الإسلامية

تنفرد البنوك الإسلامية ببعض المخاطر، ندكر منها: (صندوق النقد الدولي، 2022)

1. **مخاطر عدم مطابقة الشريعة (Shari'ah Compliance Risk)**: تنشأ عن احتمال ألا يتم إقرار المنتجات المعروضة على العملاء بعد صدورها باعتبارها غير مطابقة لأحكام الشريعة.
2. **المخاطر التجارية المنقولة (Displaced Commercial Risk)**: تنشأ عن توقع أصحاب الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح أن تدر عليهم هذه الحسابات عائدا مماثلا لما تقدمه البنوك التقليدية، رغم ما يفترض من اختلاف العائد في هذه الحالة تبعا لربحية الاستثمارات، مما قد يضطر مساهمو البنك إلى التنازل عن جزء من أرباحهم.
3. **مخاطر الاستثمار في حقوق الملكية (Equity Investment Risk)**: تنشأ عن أدوات التمويل مع المشاركة في الأرباح، وهي أدوات تنفرد بها الصيرفة الإسلامية.
4. **مخاطر إضافية**: أيضا تتعلق بنموذج العمل وبطبيعتها كصناعة وليدة.

الفرع الثالث: بعض الهيئات والمنظمات المساهمة في إدارة المخاطر البنكية

أولا: لجنة بازل للرقابة البنكية

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي لجنة من السلطات الإشرافية البنكية التي أنشأها محافظو البنوك المركزية في بلدان مجموعة العشرة (G10) في عام 1975. وهي مؤلفة من كبار ممثلي السلطات الإشرافية البنكية والبنوك المركزية من: بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان ولكسمبرغ وهولندا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. (BCBS, 2008A, p. 1)

تصدر لجنة بازل للرقابة المصرفية مبادئ أساسية فعالة تمثل الحدود الدنيا الفعلية لتنظيم عمل المصارف والأنظمة المصرفية، والرقابة عليها بشكل احترازي وسليم. وقد أصدرت هذه المبادئ أول مرة في اتفاقية بازل1 عام 1988 ليتم اعتمادها في عام 1992، ونشرت اتفاقية بازل2 مبدئيًا في جوان 2004 ليتم اعتمادها في عام 2008. تم الاتفاق على بازل3 من قبل أعضاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في نوفمبر 2010، وكان من المقرر تقديمها من 2013 حتى 2015، ومع ذلك، تم تمديد التنفيذ مرارًا وتكرارًا حتى 1 يناير 2022 ثم مرة أخرى حتى 1 يناير 2023.

ثانيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية: تم التطرق إليه في الفصل الأول المبحث الثاني.

المطلب الثاني: مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: مخاطر السيولة

أولا: مخاطر السيولة والأزمة المالية العالمية 2008

"من السمات المميزة للأزمة المالية في الفترة 2007-2008 هي الاضطراب المتزامن والواسع الانتشار في أسواق التمويل – أي عدم قدرة المؤسسات المالية المتعددة على الحصول على تمويل جديد قصير الأجل. وكشفت الأزمة كذلك أن مخاطر السيولة في المؤسسات المالية كان لها عواقب وخيمة على الاستقرار المالي وأداء الاقتصاد الكلي. ويرجع ذلك جزئيا إلى تعرض البنوك للأصول الشائعة وزيادة اعتمادها على التمويل بالجملة قصير الأجل. وامتدت قرارات إدارة مخاطر السيولة التي تتخذها المؤسسات إلى أسواق أخرى ومؤسسات أخرى، مما ساهم في خسائر الآخرين وزاد من ضغوط السيولة بشكل عام" (IMF, 2011, p. 76).

ثانيا: تعريف مخاطر السيولة

"هناك علاقة عكسية بين مخاطر السيولة والسيولة، نظرًا لأنه كلما زادت مخاطر السيولة، زادت احتمالية عدم السيولة، وبالتالي انخفضت السيولة" (Nikolaou, 2009, p. 16).

ولمخاطر السيولة عدة تعاريف نذكر منها:

- "مخاطرة مواجهة الصعوبة في بيع سلع أو أوراق مالية بخسارة لتوفير السيولة" (أيوبي، 2017، صفحة 1117).
- "خطر على المقبوضات النقدية الفعلية بسبب الاختلاف في الفارق بين الأموال المقترضة على المدى المتوسط وإعادة استثمارها على المدى القصير" (الإسكوا، 2020).
- "مخاطر تعرض المؤسسة لخسارة محتملة تنشأ عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2020).
- "مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم القدرة على الوفاء بالتزامات الدفع في الوقت المناسب عندما تصبح مستحقة أو من عدم القدرة على القيام بذلك بتكلفة مستدامة" (The Council of Europe Development Bank, 2021).
- "خطر عدم تسوية الطرف المقابل لالتزام بالكامل عندما يصبح مستحقا. ولا تعني مخاطر السيولة أن الطرف المقابل أو المشترك معسر، لأنه قد يكون قادرا على تنفيذ التسوية المطلوبة في وقت غير محدد بعد ذلك" (ECB, 2022).

وعليه يمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها: عدم إمكانية توفير السيولة اللازمة في الوقت والسعر المناسبين.

ثالثا: أنواع مخاطر السيولة

يمكن تقسيم مخاطر السيولة إلى:

1. **مخاطر سيولة التمويل (Funding liquidity risk)**:

تعرف مخاطر سيولة التمويل على أنها:

– "خطر عدم قدرة المؤسسة على تلبية الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من التدفقات النقدية والضمانات بشكل فعال في الوقت الحالي والمستقبلي دون التأثير على العمليات اليومية أو على الحالة المالية للمؤسسة" (BCBS, 2008A, p. 1).

– "مخاطر عدم قدرة المؤسسة على تلبية متطلبات التدفق النقدي المتوقع (المستقبلية والحالية) عن طريق جمع الأموال في غضون مهلة قصيرة" (IMF, 2011, p. 77).

– "المخاطر المتعلقة بعدم تمكن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من الوفاء بصورة كافية بالتدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية أو المستقبلية والاحتياجات من الضمانات بدون التأثير في العمليات اليومية أو الوضع المالي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2012، صفحة 10).

2. **مخاطر سيولة السوق (Market liquidity risk)**:

تعرف مخاطر سيولة السوق على أنها:

– "خطر عدم قدرة المؤسسة بسهولة تعويض أو إلغاء وضع ما بسعر السوق بسبب عدم كفاية عمق السوق أو اضطراب السوق" (BCBS, 2008A, p. 1).

– "خطر أن المؤسسة لن تكون قادرة على بيع الأصول بسرعة دون التأثير على سعرها" (IMF, 2011, p. 77).

– "المخاطر المتعلقة بعدم سهولة تمكن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من إحلال أو استبعاد أحد المراكز المالية المفتوحة بسهولة بسعر السوق نظرا لعدم كفاية عمق السوق أو بسبب خلل في السوق" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2012، صفحة 10).

3. **مخاطر السيولة النظامية (Systemic Liquidity Risk)**:

تعرف مخاطر السيولة النظامية بأنها "خطر حدوث صعوبات السيولة المتزامنة في العديد من المؤسسات المالية. وقد لا تشمل هذه المؤسسات البنوك فحسب، بل جميع المؤسسات المالية التي تنخرط في تحويل آجال الاستحقاق من خلال الحصول على التزامات قصيرة الأجل في الأسواق لتمويل الأصول طويلة الأجل والتي تكون بالتالي عرضة لتدفقات السيولة ونقصها" (IMF, 2011, p. 78).

الفرع الثاني: مخاطر السيولة البنكية

أولا: تعريف مخاطر السيولة البنكية

"تعتبر مخاطر السيولة من القضايا بالغة التعقيد والخاصة بالمصارف" (BCBS, 2012A, p. 4)، ولمخاطر السيولة البنكية عدة تعاريف نذكر منها:

– "عدم مقدرته –البنك– على مواجهة التزاماته في آجال استحقاقها من خلال مصادر سائلة متاحة له، ولجوئه كبديل لذلك لتسييل بعض أصوله في ظروف غير مواتية، أي تسييلها بأقل من قيمتها، أو الاقتراض بتكلفة الاقتراض السائدة بالسوق" (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2009، صفحة 31).

– "المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الحصول على الأموال اللازمة عند الحاجة إليها بسبب عدم التطابق في التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات السوق النقدي (الإقراض والاقتراض) بالنظر إلى الفجوة الموجودة بين موعدي الاستحقاق لمصادر الأموال واستخدامها، عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية والمراكز المحتفظ بها من تلك العملات وتظهر هذه المخاطر بشكل حاد إذا كانت العملات المتعلقة بالمراكز صعبة التسويق أو أن تسويقها في الوقت الحالي سيعرض البنك للمخاطر" (المغربي م.، 2019، صفحة 296).

– "مخاطر تأثر الوضع المالي للبنك أو السلامة والسلامة العامة للبنك سلبًا بسبب عدم القدرة (أو عدم القدرة المتصورة) على الوفاء بالتزاماته" (Office of the Comptroller of the Currency, 2021, p. 3).

وعليه يمكن تعريف مخاطر السيولة البنكية على أنها: عدم قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة لمواجهة تدفقاته النقدية الخارجة الحالية والمستقبلية.

ثانيا: أنواع مخاطر السيولة البنكية:

يوجد نوعين رئيسيين لمخاطر السيولة البنكية، وهي:

1. مخاطر السيولة التمويلية (مخاطر تمويل السيولة):

تعرف على أنها: "مخاطر عدم قدرة البنك على تلبية التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية المتوقعة واحتياجات الضمانات بكفاءة دون التأثير على عملياته اليومية أو وضعه المالي" (قندوز ع.، A2020، صفحة 108).

وعليه يمكن تعريف مخاطر السيولة التمويلية على أنها: عدم توفر السيولة اللازمة لدى البنك لمواجهة تدفقاته النقدية الخارجة الحالية والمستقبلية.

2. مخاطر السيولة السوقية:

تعرف على أنها: "مخاطر عدم قدرة البنك على بيع أصل بسهولة أو فك مركز ما بسعر السوق" (قندوز ع.، A2020، صفحة 108).

وعليه يمكن تعريف مخاطر السيولة السوقية على أنها: عدم قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة من السوق بالسعر وفي الوقت المناسبين لمواجهة تدفقاته النقدية الخارجة الحالية والمستقبلية.

ثالثا: أسباب مخاطر السيولة البنكية

يمكن تميز أسباب ظهور مخاطر السيولة البنكية حسب ثلاث مجموعات، وهي:

1. العوامل الداخلية والخارجية: من العوامل التي تنشأ بسببها مخاطر السيولة البنكية ما يلي: (الخطيب، 2005، الصفحات 113-114)

1.1. العوامل الداخلية: وتتمثل في:

- ضعف تخطيط السيولة من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على الاستخدامات المتفاوتة في إمكانية التحول لأرصدة سائلة.
- عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة في حالة التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقية يجب الوفاء بقيمتها في ظل عدم وجود موارد سائلة كافية.

2.1. العوامل الخارجية: ومن أهمها:

- حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد الوطني وما يتبعه من تعثر لبعض المشروعات مع عدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة في آجال استحقاقها.
- الأزمات الحادة التي تنتاب الأسواق المالية.

2. أنواعها: يمكن تميز أسباب ظهور مخاطر السيولة البنكية حسب نوع مخاطر السيولة التالية:

1.2. مخاطر تمويل السيولة:

"إن الدور الأساسي للبنوك في تحويل آجال استحقاق الودائع القصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل يجعل البنوك عرضة بشكل طبيعي لمخاطر السيولة، والتي تؤثر على الأسواق ككل. تقريبا كل المعاملات المالية أو الالتزامات لها آثار على سيولة البنك" (BCBS, 2008A, p. 1).

و "تنشأ هذه المخاطرة من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقليل مقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته التي حانت آجالها" (المغربي م.، 2019، صفحة 126).

وتنشأ هذه المخاطرة أيضا بسبب "فشل السوق في تقدير أو تصور جودة الائتمان لأصل (أو لمؤسسة)، سيولة التمويل الخاصة به غير مناسبة" (قندوز ع.، A2020، صفحة 108).

2.2. مخاطر سيولة السوق:

تنشأ مخاطر سيولة السوق بسبب أن "حجم التداول غير الكافي (عمق السوق) أو التركيز الزائد (اتساع السوق) من وجود عدد قليل جدا من المشاركين في السوق لأصل معين" (قندوز ع.، A2020، صفحة 108).

3.2. مخاطر السيولة العرضية:

تنشأ مخاطر السيولة العرضية "عن عمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها المصرف من ودائع العملاء أو السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية والتي تمنح لبعض العملاء" (البنك المركزي المصري، 2016، صفحة 4).

3. البنوك الإسلامية: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2012، الصفحات 10-11)

1.3. مخاطر تمويل السيولة: يمكن أن تواجه مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مخاطر تمويل السيولة بسبب:

أ. جانب المطلوبات: عمليات السحب أو التحويل غير المتوقعة لأموال أصحاب حسابات الاستثمار والمودعين لأسباب متعددة، مثل: انخفاض مستوى الثقة، أو المخاطر التجارية المنقولة، أو مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة، أو مخاطر السمعة.

ب. جانب الموجودات: مشكلات في محافظ التمويل والإستثمار الخاصة بها، لهبوط في قيمة الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة، أو في السجل المصرفي، وعدم كفاية الأسواق السائلة للصكوك وغيرها من الأدوات المتفقة مع أحكام الشريعة، وخسائر موجودات التمويل الإسلامي بسبب ضائقة مالية للعملاء، وخسائر موجودات التمويل الإسلامي بسبب ضائقة مالية للعملاء، عمليات السحب الضخمة بموجب اتفاقيات خطوط الائتمان التي يتم الالتزام بها.

ت. فشل نظام المعلومات وعمليات الأطراف المقابلة أو مشكلات في نظام الدفع والتسويات الناتجة عن تأخر دفع أو عدم دفع الأموال المستحقة.

2.3. مخاطر سوق السيولة: عدم كفاية عمق الأسواق (محدودية عدد المؤسسات العاملة في السوق)، عدم توفر القدر والعدد الكافي من الأدوات المالية في الأسواق.

رابعا: العوامل المؤثرة على مخاطر السيولة البنكية

تشمل العوامل المؤثرة على مخاطر السيولة البنكية ما يلي: (Office of the Comptroller of the Currency, 2021, p. 7)

1. العوامل الداخلية:

- تدهور جودة الأصول.
- الأحداث التي تؤثر على السمعة العامة أو تصور السوق (على سبيل المثال: الفضائح المحاسبية، والأحداث السلبية للمستهلكين أو السوق).
- تدهور أداء الأرباح.
- تخفيض التصنيف الائتماني.
- النمو القوي للميزانية العمومية.
- الأعطال في الأنظمة أو الضوابط الداخلية (الاحتيال).

2. العوامل الخارجية:

- الظروف الاقتصادية المحلية المتدهورة جغرافيًا.
- النظامية: التغييرات الرئيسية في الظروف الاقتصادية الوطنية أو العالمية أو الاضطرابات في الأسواق المالية.
- القطاع المالي: الفضيحة المالية أو فشل الشركات الكبرى التي تؤثر على ثقة الجمهور.
- توجهات السوق: تقلب الأسعار لأنواع معينة من الأصول استجابة لأحداث السوق.
- الاضطرابات التشغيلية لأنظمة الدفع والتسوية أو الكوارث الطبيعية المحلية.

المطلب الثالث: أساليب ومؤشرات قياس وأدوات متابعة مخاطر السيولة البنكية

الفرع الأول: أساليب قياس مخاطر السيولة في البنوك

هناك أربعة أساليب مستخدمة لدى البنوك لقياس مخاطر السيولة، وهي: (الأعرج، 2010، الصفحات 10-11)

أولا: أسلوب قائمة السيولة الصافية

وهو أسلوب يعتمد على إعداد قائمة تظهر مصادر والتزامات السيولة في البنك ويندرج تحت مصادر السيولة : الأصول النقدية وسقوف الاقتراض المتاحة والاحتياطي النقدي الإضافي. ويندرج تحت استخدامات السيولة: الأموال المقترضة من السوق النقدي والأموال المقترضة من البنك المركزي.

ثانيا: أسلوب المقارنة بالمؤسسات المماثلة

ويعتمد على مقارنة نسب ومؤشرات السيولة للبنك مع البنوك المتشابهة معه من حيث الحجم والانتشار الجغرافي، ومن أهم هذه المؤشرات: نسبة القروض إلى الودائع ونسبة الأموال المقترضة إلى إجمالي الموجودات ونسبة التزامات الإقراض إلى إجمالي الموجودات.

ثالثا: أسلوب بنك التسويات الدولية (BIS Approach)

وهو أسلوب موصى به من قبل بنك التسويات الدولية (BIS) ويعتمد بشكل رئيسي على إعداد سلم الاستحقاق وتحليل السيناريوهات، ويشمل: تحديد كافة التدفقات النقدية للداخل والتدفقات النقدية للخارج لكافة فترات الاستحقاق المختلفة، وهي فئات زمنية تضم: الفئة الأولى: من يوم واحد ولغاية (7) أيام، والفئة الثانية: من (8)أيام ولغاية شهر واحد، والفئة الثالثة: من شهر واحد ولغاية (3) أشهر، والفئة الرابعة: من أكثر من (3) أشهر ولغاية (6) أشهر، والفئة الخامسة: من أكثر من(6) أشهر ولغاية سنة، والفئة السادسة: لأكثر من سنة. وبهذا الأسلوب يمكن تحديد الاحتياجات التمويلية التراكمية يوميا، وعلى البنك أن يقيم وضع السيولة لديه من خلال تحليل الحساسية (Analysis Sensitivity) وكذلك من خلال أسلوب تحليل السيناريوهات المختلفة.

رابعا: الأسلوب الأساسي للفائض والعجز في السيولة

حيث إن البنوك التي تعتمد على الأسلوب التقليدي في إعداد التدفقات النقدية المستقبلية قد تفشل في مواجهة متطلبات السيولة اليومية، لأن التدفقات النقدية للفئات الزمنية التي تزيد عن (30) يوما قد لا تساعد البنك عندما يحتاج للنقد بسرعة. ولذلك فقد وجدت البنوك أن الاعتماد على الأساليب التقليدية في احتساب التدفقات النقدية غير مفيد. ولجأت إلى تطوير أسلوب يدعى أسلوب الفائض والعجز في السيولة، وهو أسلوب يأخذ بالاعتبار البنود داخل الميزانية بالإضافة إلى البنود خارج الميزانية، وأثبت هذا الأسلوب فعاليته على مدار (25) سنة سابقة في كثير من البنوك العالمية داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية. ويبدأ هذا الأسلوب بالأصول النقدية ويعتبرها مخزناً للسيولة وتشمل كافة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال (30) يوماً سواء كان ذلك لأنها هي أصلا موجودات نقدية أو شبه نقدية، أو أن بالإمكان بيعها بمستوى خسارة منخفض أو يمكن رهنها كضمانه للحصول على النقد أو أنها تستحق خلال الثلاثين يوماً القادمة.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس وأدوات متابعة مخاطر السيولة البنكية

أولا: مؤشرات قياس مخاطر السيولة النظامية

من هذه المؤشرات نجد: (IMF, 2011, p. 83)

1. **مؤشر مخاطر السيولة النظامية (Systemic Liquidity Risk Index):**

مؤشر قائم على أساس السوق للسيولة النظامية يعتمد على مخالفات للعلاقات المرجحة المشتركة.

2. **مخاطر السيولة النظامية المعدلة (Systemic Risk-Adjusted Liquidity):**

بناءً على مزيج من الميزانية العمومية وبيانات السوق وعلى مفاهيم تسعير الخيارات لمؤسسة مالية، لحساب الاحتمال المشترك لنقص السيولة المتزامن والمساهمة الهامشية للمؤسسة المالية في مخاطر السيولة النظامية.

3. **نموذج اختبار الضغط الكلي:**

لقياس آثار الاقتصاد الكلي أو البيئة المالية المعاكسة على ملاءة العديد من المؤسسات وبالتالي على مخاطر السيولة النظامية.

ثانيا: المؤشرات التقليدية[1]:

من أهمها: (براضية و جعفر هني، 2016، الصفحات 99- 100)

1. **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (LAAR[2]):**

ويتم الحصول على هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة (النقدية وشبه النقدية) لدى البنك على إجمالي الأصول بما فيها الأصول السائلة. وتفيد هذه النسبة للوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة بين مجمعة الأصول الكلية للبنك، بما يسهم في التعرف أولا فأول على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة. وتحسب وفق الصيغة الموالية:

$$\text{نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الأصول السائلة (النقدية وشبه النقدية)}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

2. **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع (LADR[3]):**

تحسب بقسمة مجموع الأصول السائلة بميزانية البنك الإسلامي على إجمالي الودائع لديه، وتتمثل الأصول السائلة لدى البنك في النقدية بالخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى البنوك الأخرى، إضافة إلى ما يمكن تحويله إلى سيولة بصورة سريعة بدون أو بأقل. وتقيس هذه النسبة مدى إمكانية البنك على رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء. وتحسب على النحو التالي:

$$\text{نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{إجمالي الأصول السائلة (النقدية وشبه النقدية)}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

[1] تستخدم أيضا مع نسبة التوظيف في نظام التقييم المصرفي CAMELS.

[2] Liquid Assets to Assets Ratio (liquid asset ratio).

[3] Liquid Assets to Deposits Ratio.

ثالثا: نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل (LASLR[1]): (IMF, 2019, p. 92)

وتهدف إلى توضيح عدم تطابق السيولة بين الأصول والخصوم، وتوضح هذه النسبة على مدى قدرة متلقي الودائع على الوفاء بسحب الأموال على المدى القصير دون مواجهة مشاكل السيولة. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل} = \frac{\text{مجموع الأصول السائلة}}{\text{مجموع الخصوم قصيرة الأجل}} \times 100$$

رابعا: نسبة السيولة (Liquidity Ratio): (صندوق النقد العربي، 2022، الصفحات 27-28)

من بين المعايير الاحترازية الأولى التي حددتها السلطات النقدية والرقابية للمصارف في كافة الدول، تطبيقا لمبدأ مواءمة آجال مصادر واستعمالات الأموال هو معيار نسبة السيولة.

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{مجموع الموجودات (أو الاستعمالات) السائلة}}{\text{مجموع المطلوبات (أو المصادر) متوجبة الأداء}} \times 100$$

يتم احتساب نسبة السيولة بحد أدنى 20 في المائة.

خامسا: مؤشرات لجنة بازل للرقابة المصرفية

من المؤشرات التي وضعتها لجنة بازل للرقابة البنكية: (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2011، الصفحات 29-31)

1. مؤشرات تستخدم من قبل البنوك:

أ. نسبة تغطية السيولة.

ب. نسبة صافي التمويل المستقر.

2. مؤشرات تستخدم من قبل السلطات الرقابية:

أ. الفجوة في الاستحقاق التعاقدي للتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة وخلال فترات زمنية محددة.

ب. التركز في الأموال: من خلال النسبتين:

- حجم الإلتزامات الأموال المقدمة من طرف ثاني/ إجمالي موجودات المصرف.
- حجم الإلتزامات الأموال المقدمة التي يتم الحصول عليها من خلال إصدار أدوات استثمارية/ إجمالي موجودات المصرف.

ت. حجم الموجودات المتوفرة لدى المصرف والتي لا يوجد عليها أي قيود والتي يمكن استخدامها كضمانة للحصول على أموال من السوق الثانوي أو من المصرف المركزي.

[1] Liquid Assets to Short-Term Liabilities Ratio.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

يحاول البنك تجنب مخاطر السيولة لما يترتب عليها من آثار سيئة قد تعصف باستمراريته، ولكنه أحيانا بسبب عدم قدرته على تجنبها، فإنه ملزم على التعامل معها، ويتحتم عليه إدارته الجيدة تلك المخاطر. وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: إدارة المخاطر

الفرع الأول: تعريف إدارة مخاطر

"إدارة المخاطر ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق أهداف المنظمة" (Terzi & Posta, 2010, p. 4). وقد عرفت إدارة المخاطر على أنها "عملية تخطيط الموارد وتنظيمها وتوجيهها والتحكم فيها لتحقيق أهداف معينة عندما تكون الأحداث الجيدة أو السيئة بشكل مفاجئ ممكنة الحدوث" (Head, 2009, p. 12).

الفرع الثاني: إدارة المخاطر في المؤسسة

تعتبر "إدارة المخاطر المؤسسية عنصرا رئيسيا في الإدارة الاستراتيجية" (Terzi & Posta, 2010, p. 5)، وقد عرفت إدارة مخاطر المؤسسية على أنها:

- "الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة" (IRM, 2002, p. 2).
- "عملية يتم تصميمها من طرف مجلس الإدارة والإدارة وغيرهم من الأفراد وتطبق في وضع استراتيجية داخل المؤسسة بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المؤسسة، وتحدد إدارة المخاطر مقدار المخاطر التي يمكن أن تقبل المؤسسة تحملها ولتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة" (COSO, 2004, p. 2).
- "تكامل الثقافة والقدرات وتطبيق الممارسات، مع إعداد الاستراتيجية وتنفيذها، والتي تعتمد عليها المؤسسات في إدارة المخاطر لخلق قيمة للمؤسسات والمحافظة عليها وتحقيق تلك القيمة" (COSO, 2017, p. 10).
- "أنشطة منسقة لتوجيه ومراقبة المنظمة فيما يتعلق بالمخاطر" (ISO, 2018).
- "أي نشاط يتم القيام به لتحديد ومن ثم التحكم في مستوى المخاطر التي تواجهها الأهداف. يجب أن يكون هذا جزءا أساسيا من الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة" (IRM, 2018, p. 5).
- "عملية لتحديد الأحداث أو الوضعيات المحتملة وتقييمها وإدارتها ومراقبتها لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق أهداف المنظمة" (IIA, 2022B).

وعليه يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها: مجموعة من الإجراءات والعمليات والسياسات والاستراتيجيات والإرشادات التي تدار بها المخاطر بطريقة جيدة.

الفرع الثالث: أهداف إدارة المخاطر

تهدف إدارة المخاطر إلى: (المغربي م.، 2019، صفحة 131)

- ضمان كفاية الموارد عقب حدوث الخسارة.
- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر البحثة إلى أدنى درجة.
- حماية الموظفين من الإصابات الخطيرة والوفاة.
- أداء الالتزامات القانونية والتعاقدية.

الفرع الرابع: أهمية إدارة المخاطر

"إدارة الخطر تساعد على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على المؤسسة، فهي تزيد من احتمال النجاح وتخفض كلا من احتمال الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة" (IRM, 2002, p. 2).

وتنبع أهمية إدارة المخاطر من: (المغربي م.، 2019، الصفحات 129-130)

- فرضت الأزمة المالية العالمية وجودها على جدول أعمال الشركات، والمخاطر قد تكون دورية أحيانا.
- باتت سندا أساسيا في تقييمات شركات التصنيف العالمية التي تعتمد بشكل أكبر في تصنيفاتها على إدارة المخاطر وتعتبرها متطلبات أساسية ينبغي تحقيقها.
- نشاطات الأعمال دائما تتعرض للمخاطر.
- المفاضلة بين المخاطرة والعائد.
- تحديد مدى استعداد الشركة للتعامل مع المخاطر خصوصا في مدى جودة تقييم المخاطر.

الفرع الخامس: مراحل إدارة المخاطر

هناك عدة طرق لإدارة المخاطر، إلا أنها تتشابه في الكثير من المراحل، ويمكن توضيح مراحل إدارة الخطر وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: عملية إدارة الخطر

المصدر: (IRM, 2002, p. 4)

الفرع السادس: فعَالِيَّة إدارة المخاطر

"يقصد بإدارة المخاطر الفعالة، الأسلوب الذي يتم من خلاله التأكد من فاعلية تطبيق السياسات والإجراءات المعتمدة لإدارة المخاطر، وأن يتطور الأداء المؤسسي بخصوص أنشطة ووظائف إدارة المخاطر ليصل إلى مستوى التقرير للإدارة العليا عن فاعلية هذه الأطر والمرجعيات التي تستند عليها عمليات إدارة المخاطر، وآليات مراقبة أدائها لأغراض تطويرها وتحسينها وفقا لأفضل الممارسات. إحدى الأدوات الهامة في الإدارة الفعالة للمخاطر هي منهجية تقييم نضج إدارة المخاطر" (الدوسقي، 2019، صفحة 5).

الفرع السابع: بعض الهيئات والمنظمات المساهمة في إدارة المخاطر

من أهم الهيئات والمنظمات المساهمة في إدارة المخاطر نجد:

أولا: لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي

1. عموميات حول اللجنة: (COSO, 2022)

تتمثل مهمة لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (COSO) في مساعدة المنظمات على تحسين الأداء من خلال تطوير قيادة فكرية تعزز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة وردع الاحتيال. وقد تم تنظيمها في عام 1985، وهي لجنة برعاية مشتركة لخمسة جمعيات مهنية كبرى مقرها في الولايات المتحدة: جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)، المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين (AICPA)، معهد المديرين التنفيذيين الماليين (FEI)، معهد المدققين الداخليين (IIA)، الجمعية الوطنية للمحاسبين (الآن معهد المحاسبة الإدارية [IMA]).

هدف اللجنة هو توفير قيادة فكرية تتعامل مع ثلاثة مواضيع مترابطة: إدارة مخاطر المؤسسات، والرقابة الداخلية، وردع الاحتيال.

أصدرت اللجنة في عام 2004 إطار عمل متكامل لإدارة المخاطر المؤسسية. تم تحديث هذا الإطار بإصدار "إدارة مخاطر المؤسسية – تكامل الاستراتيجية مع الأداء" في عام 2017، والذي يسلط الضوء على أهمية النظر في المخاطر في كل من عملية وضع الاستراتيجية وفي قيادة الأداء.

2. مكونات ومبادئ إطار إدارة المخاطر المؤسسية:

إطار إدارة المخاطر المؤسسية تم إصداره في سنة 2004، وتم تحديثه في سنة 2017 ليتكامل مع الاستراتيجية والأداء، وهو عبارة عن عشرون مبدأ منظم في خمس مكونات مترابطة.

ثانيا: المنظمة الدولية للتقييس

1. عموميات حول المنظمة الدولية للتقييس:

المنظمة الدولية للتقييس (ISO) هي "منظمة دولية مستقلة غير حكومية تضم 167 هيئة وطنية للمعايير. من خلال أعضائها، تجمع المنظمة خبراء لتبادل المعرفة وتطوير معايير دولية طوعية قائمة على توافق الآراء وذات صلة بالسوق، والتي تدعم الابتكار وتوفر حلولا للتحديات العالمية" (ISO, 2022).

2. المواصفات القياسية الدولية للمنظمة الخاصة بإدارة المخاطر:

أصدرت المنظمة الدولية للتقييس عدة معايير دولية لإدارة المخاطر، نذكر منها:

- المواصفة القياسية الدولية أيزو 2009/73.
- المواصفة القياسية الدولية أيزو 2018/31000.
- المواصفة القياسية الدولية أيزو 2019/31010.
- المواصفة القياسية الدولية أيزو 2020/31022.

ثالثا: المعهد المدققين الداخليين

إن معهد المدققين الداخليين (IIA) هو الجهة الأكثر اعترفا بها في مهنة التدقيق الداخلي، والمعلم، ومقدم المعايير، والإرشادات، والشهادات. تأسس المعهد في عام 1941. اليوم له أكثر من 180،000 عضو من أكثر من 170 دولة وإقليم. المقر الرئيسي للجمعية في فلوريدا. (IIA, 2017, p. 181)

ويصدر المعهد عدة معايير حول التدقيق الداخلي، ويقصد بالتدقيق الداخلي: "هو نشاط مستقل وموضوعي للتأمين والاستشارات المصممة لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة. يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال اتباع نهج منهجي ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والمراقبة وحوكمة العمليات" (IIA, 2022A).

وقد أصدر المعهد معيارا خاصا بإدارة المخاطر وهو المعيار 2120: إدارة المخاطر.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر السيولة البنكية

الفرع الأول: إدارة المخاطر البنكية

أولا: تعريف إدارة المخاطر البنكية

إدارة المخاطر في البنوك هي: "نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة، والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك، وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم وما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها" (المغربي م.، 2020، صفحة 7).

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر في البنوك

تساعد إدارة المخاطر في البنوك على: (قنطقجي، 2015، صفحة 525)

- قياس المخاطر.
- رسم السياسة المستقبلية.
- تطوير الميزة التنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.
- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف.
- المساعدة في إتخاذ قرارات التسعير.
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.
- مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل.

ثالثا: خطوات ومراحل إدارة المخاطر البنكية: (الكراسنة، 2010، الصفحات 42-44)

- **تحديد المخاطر (Risk Identification)**: من أجل إدارة المخاطر لا بد إبتداءا من تحديدها. كل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر. على سبيل المثال هناك أربعة من المخاطر في حالة منح القروض وهذه المخاطر هي: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر تشغيلية. إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

- **قياس المخاطر (Risk Measurement)**: بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي: حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر. إن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.
- **ضبط الخطر (Risk Control)**: بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجنب نتائجهم العكسية، وهي: تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات، تقليل المخاطر، أو إلغاء أثر هذه المخاطر (Offsetting).
- **مراقبة المخاطر (Risk Monitoring)**: على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك. بشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطوير أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك، وماهي الاستعدادات المتوفرة لدى البنك للتعامل مع هذه التغيرات.

رابعا: إجراءات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية

هناك إجراءات يجب إتخاذها لإدارة المخاطر، منها: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2005، صفحة 09)

– على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد المخاطر، وقياسها، وتخفيفها، ومراقبتها، والإبلاغ عنها، والتحكم فيها. وتقتضي هذه الإجراءات تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف، وإجراءات، وأنظمة معلومات إدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير الداخلية عن المخاطر بما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة تلك المؤسسات.

– على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من وجود نظام رقابة كافٍ يشتمل على إجراءات مناسبة للمراجعة والمطابقة. ويجب أن تكون: (أ) إجراءات الرقابة مطابقة للقواعد والمبادئ الشرعية، (ب) مطابقة للسياسات والإجراءات التي تفرضها السلطات الإشرافية، والسياسات والإجراءات الداخلية لتلك المؤسسات، (ج) أن تأخذ في الاعتبار سلامة إجراءات إدارة المخاطر.

– على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من جودة نوعية ودقة توقيت تقارير الإبلاغ عن المخاطر المقدمة إلى السلطات الإشرافية. وبالإضافة إلى النظام القياسي المعتمد لإعداد التقارير، يجب على تلك المؤسسة أن تكون مستعدة لتقديم المعلومات الإضافية والطوعية اللازمة لتحديد المشاكل المستجدة والتي يحتمل أن تؤدي إلى نشوء مخاطر انعدام ثقة. ويجب – حيث يلزم – أن تبقى المعلومات الواردة في التقرير سرية وأن لا يتم الإفصاح عنها للجمهور.

– على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار بصورة ملائمة ومنتظمة حتى يتمكن أصحاب هذه الحسابات من تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهم والعوائد عليها، ومن أجل حماية مصالحهم عند اتخاذ قراراتهم. وتستخدم لهذا الغرض المعايير الدولية المعمول بها لإعداد التقارير المالية والمراجعة والتدقيق.

الفرع الثاني: إدارة مخاطر السيولة البنكية

أولا: تعريف إدارة مخاطر السيولة البنكية

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف إدارة مخاطر السيولة البنكية على أنها: عمليات وإجراءات وسياسات واستراتيجيات وإرشادات يدير بها البنك مخاطر سيولته بطريقة جيدة.

ثانيا: أهمية إدارة مخاطر السيولة

"تعتبر إدارة مخاطر السيولة ذات أهمية قصوى لأن نقص السيولة في مؤسسة واحدة يمكن أن يكون له تداعيات على مستوى النظام. أدت تطورات الأسواق المالية في العقد الماضي إلى زيادة تعقيد مخاطر السيولة وإدارتها. وقد أعادت الاضطرابات التي شهدتها الأسواق في منتصف عام 2007 إلى تأكيد أهمية السيولة في أداء الأسواق المالية والقطاع المصرفي. وقبل الاضطرابات كانت أسواق الأصول مزدهرة وكان التمويل متاح بسهولة بتكلفة منخفضة. وقد أوضح الانعكاس في ظروف السوق مدى السرعة التي يمكن أن تتبخر بها السيولة، وأن عدم السيولة يمكن أن يستمر لفترة طويلة من الزمن. تعرض النظام المصرفي لضغوط شديدة، مما استلزم اتخاذ إجراءات من جانب البنك المركزي لدعم عمل أسواق المال، وفي بعض الحالات القليلة، المؤسسات الفردية" (BCBS, 2008A, p. 1).

المطلب الثالث: فعالية ومحددات إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: العناصر الأساسية للإدارة السليمة لمخاطر السيولة

تشمل العناصر الأساسية للإدارة السليمة لمخاطر السيولة على: (Office of the Comptroller of the Currency, 2021, p. 4)

- حوكمة الشركات الفعالة التي تتكون من إشراف مجلس الإدارة والمشاركة الفعالة من قبل الإدارة في سيطرة المؤسسة على مخاطر السيولة.
- الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والحدود المناسبة المستخدمة للتخفيف من مخاطر السيولة.
- أنظمة شاملة لقياس ومراقبة مخاطر السيولة (بما في ذلك تقييمات التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية أو مصادر واستخدامات الأموال) التي تتناسب مع تعقيد وأنشطة أعمال البنك.
- إدارة نشطة للسيولة اليومية والضمانات.
- مزيج متنوع بشكل مناسب من مصادر التمويل الحالية والمحتملة في المستقبل.
- مستويات كافية من الأوراق المالية عالية السيولة القابلة للتسويق، مع عدم وجود عوائق قانونية أو تنظيمية أو تشغيلية، والتي يمكن استخدامها لتلبية احتياجات السيولة في المواقف العصيبة.
- خطط تمويل طوارئ شاملة (CFP) كافية لمواجهة أحداث السيولة السلبية المحتملة واحتياجات التدفقات النقدية الطارئة.
- الضوابط الداخلية وعمليات التدقيق الداخلي الكافية لتحديد مدى كفاية عملية إدارة مخاطر السيولة في المؤسسة.

الفرع الثاني: فعالية إدارة مخاطر السيولة

تساعد إدارة مخاطر السيولة الفعالة على: "ضمان قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات النقدية غير مؤكدة لأنها تتأثر بعوامل خارجية وسلوك الوكلاء الآخرين" (BCBS, 2008A, p. 1).

ومن أهم العناصر الواجب توفرها حتى تتم إدارة مخاطر السيولة بشكل فعال: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2015، صفحة 10)

- كفاية الموجودات السائلة عالية الجودة.
- مصادر تمويل مستقرة.
- موازنة ملائمة بين مواعيد استحقاق الموجودات والمطلوبات.
- إدارة جيدة للتعرضات المسجلة خارج قائمة المركز المالي.

الفرع الثالث: محددات إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

"من منظور مخاطر تمويل السيولة، هناك مصدران رئيسان لتوفير الأموال في البنوك التقليدية ولكن لا يمكن استخدامها في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، إذ لا يمكن أن تحصل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على القروض المبنية على الفوائد من الأسواق بين البنوك الأخرى. وإن عدم توفر الأوراق المالية المتفقة مع أحكام الشريعة في كثير من الدول يزيد من هذه المشاكل، مما يؤدي إلى إلزام مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بالاحتفاظ بمستويات كبيرة من النقد والموجودات السائلة غير المربحة مقارنة بالمؤسسات التقليدية" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2012، الصفحات 11-12).

"تنطوي إدارة مخاطر السيولة على صعوبة أكبر بالنسبة للبنوك الإسلامية عندما تكون الأسواق المالية وتسهيلات المقرض الأخير المطابقة للشريعة محدودة أو معدومة. فنظرا لاشتراط قيام المعاملات على أصول أساسية، أصبحت المعاملات معقدة كما أصبحت هناك هياكل مؤسسية تضم شركات غير مالية إلى المجموعات. وتثير هذه الاختلافات قضايا محددة تتعلق بالسياسات، وذلك من حيث التنظيم والرقابة، وحماية المستهلك، والسياسة النقدية وإدارة السيولة، والسياسة الضريبية. وللتعامل مع بعض هذه القضايا، تعاونت البلدان المعنية لإقامة مؤسسات متخصصة لوضع معايير تنظيمية (مجلس الخدمات المالية الإسلامية)، ومعايير للحوكمة والمحاسبة وتدقيق الحسابات (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)، ولأدوات الأسواق المالية (السوق المالية الإسلامية الدولية)، والبنية التحتية للسيولة قصيرة الأجل (مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية)" (صندوق النقد الدولي، 2022).

المطلب الرابع: إسهامات لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة البنكية

تعد لجنة بازل للرقابة المصرفية مرجعا أساسيا ومهما للبنوك في إدارة مخاطرها، ومن خلال هذا المطلب ستناول إسهامات لجنة بازل للرقابة المصرفية في إدارة مخاطر السيولة البنكية.

الفرع الأول: اتفاقية بازل الثانية

من بين عيوب اتفاقية بازل الأولى هي أنها ركزت على مخاطر الإئتمان فقط، وأهملت المخاطر الأخرى، والتي من بينها مخاطر السيولة، ولتدارك هذا النقص أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية إرشادات في ورقتين هما:

أولا: الممارسات السليمة لإدارة السيولة في المؤسسات البنكية

في فيفري 2000 أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية ورقة بعنوان: الممارسات السليمة لإدارة السيولة في المؤسسات البنكية، تم ترتيب هذه الإرشادات في أربعة عشر مبدأ، ضمن ثمانية عناصر، وهي: (BCBS, 2000, pp. 2-4)

1. تطوير هيكل لإدارة السيولة.
2. قياس متطلبات التمويل الصافي ومراقبتها.
3. إدارة الوصول إلى الأسواق.
4. التخطيط للطوارئ.
5. إدارة السيولة بالعملات الأجنبية.
6. الضوابط الداخلية لإدارة مخاطر السيولة.
7. دور الإفصاح العام في تحسين السيولة.
8. دور المشرفين.

ثانيا: المبادئ السليمة لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها

في فيفري 2008 أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية[1] المبادئ السليمة لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها، وقدمت إرشادات أكثر تفصيلا، تم ترتيب هذه الإرشادات في سبعة عشر مبدأ وفق إصدار 25 سبتمبر 2008. (BCBS, 2008B)

هذه المبادئ جاءت ضمن خمس عناصر، وهي: (BCBS, 2008A, pp. 6-34)

1. المبدأ الأساسي لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها.
2. حوكمة إدارة مخاطر السيولة.
3. قياس وإدارة مخاطر السيولة.
4. الإفصاح العام.
5. دور السلطة الرقابية.

[1] بالإضافة إلى مجموعة العشرة شارك أيضا ممثلون من: أستراليا، سنغافورة، الصين، هونغ كونغ، المملكة العربية السعودية، اللجنة المعنية بنظم الدفع والتسوية.

الفرع الثاني: اتفاقية بازل الثالثة

أولا: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة

"أكملت لجنة بازل للرقابة المصرفية مراجعتها للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة في شهر أكتوبر 2006، وتمت المصادقة على هذه المبادئ الأساسية المنقحة من قبل المشرفين المصرفيين في المؤتمر الدولي السابع عشر للمشرفين المصرفيين الذي عقد في إسطنبول بتركيا يومي 13 و14 سبتمبر "2012" (BCBS, 2012B).

وتضمنت مبدأً خاصا بمخاطر السيولة وهو: المبدأ الرابع والعشرون حيث ""تضع السلطة الرقابية، متطلبات احترازية ومناسبة للسيولة (يمكن أن تشمل على متطلبات كمية أو نوعية أو كليهما معاً)، تعكس احتياجات البنك من السيولة. وتتأكد السلطة الرقابية في هذا الإطار أن لدى البنوك إستراتيجية تمّكن من وجود إدارة رشيدة لمخاطر السيولة والوفاء بمتطلبات السيولة. وتأخذ الإستراتيجية في الاعتبار طبيعة المخاطر لدى البنك إضافة إلى أوضاع السوق والاقتصاد لديها. كما تشمل سياسات وإجراءات احترازية تتلائم مع درجة تحمل المخاطر لدى البنوك، وذلك لتحديد مخاطر السيولة وقياسها وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها أو الحد منها وإعداد تقارير دورية بشأنها. وألا تقل متطلبات السيولة هذه على أقل تقدير عن معايير لجنة بازل السارية، وذلك للمصارف النشطة على المستوى العالمي" (BCBS, 2012A, pp. 56-58).

ثانيا: نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio)

1. إصدار نسبة تغطية السيولة:

"أصدرت لجنة بازل النص الكامل لنسبة تغطية السيولة بعد المصادقة عليها في 6 جانفي 2013 من قبل مجلس إدارتها – مجموعة محافظي البنك المركزي ورؤساء الإشراف. وتعد نسبة تغطية السيولة مكونًا أساسيًا في إصلاحات بازل3، وهي معايير تنظيمية عالمية بشأن كفاية رأس المال المصرفي والسيولة التي أقرها قادة مجموعة العشرين" (BCBS, 2013A).

2. خصائص ومميزات ومكونات نسبة تغطية السيولة: (BCBS, 2013B, pp. 4-37)

طورت لجنة بازل نسبة تغطية السيولة في اتفاقية بازل 3 بهدف تعزيز المرونة قصيرة الأجل لمخاطر سيولة البنك، من خلال التأكد من أن البنك لديه أصول سائلة عالية الجودة لمواجهة ضغوط كبيرة من شأنها أن تستمر 30 يوم.

تحسب نسبة تغطية السيولة كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوما المقبلة}} \times 100$$

على أن يتم تطبيق نسبة تغطية السيولة عبر المراحل التالية:

الجدول رقم 01: مخطط تطبيق نسبة تغطية السيولة وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية

	1 جانفي 2015	1 جانفي 2016	1 جانفي 2017	1 جانفي 2018	1 جانفي 2019
الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة	%60	%70	%80	%90	%100

المصدر: (BCBS, 2013B, p. 2)

ثالثا: أدوات مراقبة مخاطر السيولة (Liquidity Risk Monitoring Tools)

هي عبارة عن مصفوفة رصد مخاطر السيولة، وتشمل: (BCBS, 2013B, pp. 40-46)

1. عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي (Contractual Maturity Mismatch):

يحدد عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي الفجوات بين التدفقات التعاقدية الداخلة والخارجة من السيولة لفترات زمنية محددة (الليلة الواحدة، 7 أيام، 14 يوم، 1 و2 و3 و6 و9 أشهر، 1 و2 و3 و 5 سنوات وما بعدها). وتشير هذه الفجوات في الاستحقاق إلى مقدار السيولة التي قد يحتاج البنك إلى جمعها في كل من هذه الفترات الزمنية، إذا حدثت جميع التدفقات الخارجة في أقرب وقت ممكن. يوفر هذا المقياس نظرة ثاقبة على مدى اعتماد البنك على تحويل آجال الاستحقاق بموجب عقوده الحالية.

التدفقات النقدية التعاقدية والأوراق المالية الداخلة والخارجة من جميع بنود الميزانية العمومية وخارجها، المعينة لفترات زمنية محددة بناءً على آجال الاستحقاق الخاصة بكل منها.

وينبغي الإبلاغ عن الأدوات التي ليس لها استحقاق محدد (استحقاق غير محدد أو مفتوح) بشكل منفصل، مع تقديم تفاصيل عن الأدوات، مع عدم تطبيق افتراضات بشأن موعد الاستحقاق. وينبغي أيضا إدراج معلومات عن التدفقات النقدية المحتملة الناشئة عن المشتقات مثل مقايضات أسعار الفائدة والخيارات بقدر ما تكون آجال استحقاقها التعاقدية ذات صلة بفهم التدفقات النقدية.

يجب أن يكون البنك قادرًا على الإشارة إلى الكيفية التي يخطط بها لسد أي فجوات محددة في عدم تطابق الاستحقاق الناتج داخليًا وشرح سبب اختلاف الافتراضات المطبقة عن الشروط التعاقدية. يجب على المشرف تحديد هذه التفسيرات وتقييم جدوى خطط تمويل البنك.

2. تركز التمويل (Concentration Of Funding):

يهدف هذا المقياس إلى تحديد مصادر التمويل بالجملة، التي لها أهمية كبيرة بحيث يمكن أن يؤدي سحب هذا التمويل إلى مشاكل السيولة. وبالتالي يشجع المقياس على تنويع مصادر التمويل الموصى بها في المبادئ السليمة للجنة.

3. الأصول المتاحة غير المرهونة (Available Unencumbered Assets):

توفر هذه المقاييس للمشرفين بيانات عن الكمية والخصائص الرئيسية، بما في ذلك فئة العملة وموقع الأصول غير المرهونة المتاحة للبنوك. هذه الأصول لديها القدرة على استخدامها كضمان للحصول على الأصول السائلة العالية الجودة الإضافية أو تمويل مضمون في الأسواق الثانوية أو تكون مؤهلة في البنوك المركزية وبالتالي قد تكون مصادر إضافية للسيولة في البنك.

4. نسبة تغطية السيولة بالعملة المهمة (LCR by Significant Currency):

على الرغم من ضرورة تلبية نسبة تغطية السيولة بعملة واحدة، من أجل اكتشاف عدم توافق العملة المحتمل بشكل أفضل، يجب على البنوك والمشرفين أيضًا مراقبة نسبة تغطية السيولة في العملات الهامة. سيسمح هذا للبنك والمشرف بتتبع مشكلات عدم توافق العملة المحتملة التي قد تنشأ. ويجب أن يكون المبلغ الإجمالي لصافي التدفقات النقدية الخارجة من العملات الأجنبية صافيًا من تحوطات صرف العملات الأجنبية.

5. أدوات الرصد المرتبطة بالسوق (Market-related Monitoring Tools):

يمكن استخدام بيانات السوق عالية التقلبات مع تأخر زمني ضئيل أو معدوم كمؤشرات إنذار مبكر في مراقبة صعوبات السيولة المحتملة في البنوك. في حين أن هناك العديد من أنواع البيانات المتاحة في السوق، يمكن للمشرفين مراقبة البيانات على المستويات التالية للتركيز على صعوبات السيولة المحتملة:

- **معلومات على مستوى السوق:** يمكن للمشرفين مراقبة المعلومات المتعلقة بالمستوى المطلق واتجاه الأسواق الرئيسية والنظر في تأثيرها المحتمل على القطاع المالي والبنك المحدد. تعد المعلومات على مستوى السوق مهمة أيضًا عند تقييم الافتراضات الكامنة وراء خطة تمويل البنك. تتضمن معلومات السوق القيّمة التي يجب مراقبتها، على سبيل المثال لا الحصر، أسعار الأسهم (أي أسواق الأسهم العامة والمؤشرات الفرعية في مختلف الدول ذات الصلة بأنشطة البنوك الخاضعة للإشراف)، وأسواق الديون (أسواق المال، والسندات متوسطة الأجل، وطويلة الأجل الديون، والمشتقات، وأسواق السندات الحكومية، ومؤشرات التخلف عن السداد، إلخ)، أسواق الصرف الأجنبي، أسواق السلع، والمؤشرات المتعلقة بمنتجات معينة.
- **معلومات عن القطاع المالي:** لتتبع ما إذا كان القطاع المالي ككل يعكس تحركات السوق الأوسع أو يواجه صعوبات، تتضمن المعلومات التي يجب مراقبتها معلومات سوق الأسهم والدين للقطاع المالي على نطاق واسع ولمجموعات فرعية محددة من القطاع المالي، بما في ذلك المؤشرات.
- **معلومات خاصة بالبنك:** لمراقبة ما إذا كان السوق يفقد الثقة في مؤسسة معينة أو أنه قد حدد المخاطر في مؤسسة ما، من المفيد جمع معلومات عن أسعار الأسهم، وفروق مقايضات التخلف عن السداد، وأسعار تداول سوق المال، وحالة عمليات التدوير والأسعار لمختلف فترات التمويل، سعر عائد السندات المصرفية أو الديون الثانوية في السوق الثانوية.

رابعا: نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio)

1. إصدار نسبة صافي التمويل المستقر:

"لأول مرة في عام 2009 تم نشر المقترحات بشأن نسبة صافي التمويل المستقر، وتم تضمين الإجراء في اتفاقية بازل3 في ديسمبر 2010. في ذلك الوقت وضعت اللجنة عملية صارمة لمراجعة المعيار وآثاره على أداء السوق المالية والاقتصاد. وأعيد اقتراحها في جانفي 2014، ليتم إصدارها في 31 أكتوبر 2014 ضمن معيارًا منقحًا تمت إعادة معايرته للتركيز على الأنواع الأكثر خطورة في ملف التمويل الذي تستخدمه البنوك مع تحسين نسبة تغطية السيولة والحد من آثار الانحراف في قياس التمويل المستقر المتاح والمطلوب" (BCBS, 2014A).

2. تعريفها وكيفية حسابها: (BCBS, 2014B, pp. 2-11)

يعرف معيار نسبة صافي التمويل المستقر على أنه نسبة إجمالي التمويل المستقر المتاح إلى إجمالي التمويل المستقر المطلوب. ويجب ألا تقل هذه النسبة عن 100٪ بصفة دائمة. ويعرف "التمويل المستقر المتاح" بأنه الجزء من رأس المال والالتزامات الذي يتوقع أن يكون مصدر تمويل يعتمد عليه لفترة لسنة واحدة. ويمثل إجمالي التمويل المستقر المطلوب الأصول والأرصدة خارج الميزانية التي ينبغي تمويلها خلال سنة واحدة. وتحسب نسبة صافي التمويل المستقر (بداية من 1 جانفي 2018) كما يلي:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)} = \frac{\text{إجمالي التمويل المستقر المتاح (ASF)}}{\text{إجمالي التمويل المستقر المطلوب (RSF)}} \geq 100\%$$

المبحث الثالث: معايير إدارة مخاطر السيولة البنكية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

"إن أحسن وسيلة كي تطبق البنوك الإسلامية معايير بازل3 هي أن تتقيد بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتتوافق تلك المعايير الدولية مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي كما حدث مع معايير بازل2، فمعايير بازل3 ليست ملزمة التطبيق بالنسبة للبنوك الإسلامية، وهنا يأتي دور البنوك المركزية والسلطات الإشرافية في كل دولة في إجبار البنوك الإسلامية على تبني هذه المعايير بقوانين وتنظيمات داخلية، كما هو الشأن في بعض الدول، فضلا عن أن هيئة المحاسبة والمراجعة ليست معنية كثيرا بمعايير بازل لأنها تصدر معايير محاسبية وشرعية، وليست معايير الحذر مثل كفاية رأس المال وغيرها، التي يعنى بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية" (عابدين، 2021، صفحة 156).

إن معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية هي عبارة عن مبادئ إرشادية مكملة للمعايير الدولية، حيث أن: "المبادئ الإرشادية لن تبدأ من نقطة الصفر، ولكنها ستسعى نحو استكمال وتقوية المعايير وأفضل الممارسات الحالية والمعترف بها دوليا لإدارة مخاطر السيولة، مع إلقاء الضوء على خصوصيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2012، صفحة 04).

"ويعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية على إعداد إرشادات بشأن الأدوات الكمية لقياس ومراقبة مخاطر السيولة في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إذا لزم الأمر، وتماشيا مع الممارسات المتبعة في الصناعة وغيرها من المبادرات الدولية بما في ذلك معيار بازل 3 للسيولة" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2012، صفحة 04).

المطلب الأول: المعايير

الفرع الأول: المعيار رقم 1 (ديسمبر 2005): المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2005، الصفحات 31-38)

من ضمن ما يحتوي هذا المعيار "على التوجيهات المتعلقة بمخاطر السيولة التي تبرز العناصر الرئيسية للإدارة الفعالة للسيولة ضمن نطاق المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. حيث تسعى تلك المؤسسات للحصول على مختلف مصادر الأموال واجتذابها لتوجيهها إلى أنشطتها التمويلية والاستثمارية".

وفي هذا المعيار تم إعتماد معيارين لإدارة مخاطر السيولة هما:

1. اعتبارات التشغيل: سياسة إدارة السيولة، قياس السيولة ومراقبتها.
2. التخفيف من مخاطر السيولة.

الفرع الثاني: المعيار رقم 4 (ديسمبر 2007): الشفافية وانضباط السوق: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2007، الصفحات 31-32)

يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إعداد إفصاحات فيما يتعلق بإطار إدارة مخاطر سيولتها على أساس شامل ومفصل، بحسب فئات الأموال التي تتقبلها المؤسسة والتمويل الذي تمنحه.

الإفصاحات الموصى بها:

1. الإفصاحات النوعية.
2. الإفصاحات الكمية.

الفرع الثالث: المعيار رقم 12 (مارس 2012): المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤَسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2012، الصفحات 5-20)

يتوقع البدء في تنفيذ هذا المعيار اعتبارا من 2013، وفي هذا المعيار تم وضع ثلاثة وعشرون مبدأ إرشاديا، يمثلون العناصر اللازمة لإدارة مخاطر السيولة الفعّالة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية.

أولا: البنية التحتية للسيولة

يشير مصطلح البنية التحتية للسيولة إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتشغيلية في أي دولة يمكن أن توفر البيئة الملائمة للمؤسسات المالية فيها لإدارة سيولتها في الأوقات الصعبة والعادية، بالإضافة إلى دعم سوق السيولة في النظام.

ثانيا: المبادئ الإرشادية لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية

1. وضع إطار ملائم وشامل لإدارة مخاطر السيولة.
2. تحديد مستوى مخاطر السيولة التي يتم مواجهتها ووضع إطار إدارتها.
3. هيكل ضوابط إدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية يحدد أدوار ومسؤوليات الإدارة.

الفرع الرابع: المعيار رقم 13 (مارس 2012): المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، B2012، صفحة 14)

المبدأ 14: يجب أن تقَيّم مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مجموعة واسعة من عوامل مخاطر السيولة ومختلف وجهات النظر الفريدة في تقنيات اختبارات تحملها بهدف تمكينها من تقييم قدراتها على:

- الوفاء بالتزاماتها المالية الناشئة عن المخاطر المتعلقة بالتمويل وموجودات/ مخاطر سوق السيولة.
- تحديد المصادر المحتملة من اتجاهات السيولة للتأكد من أن المخاطر الحالية تبقى وفقا لمستوي تحمل مخاطر السيولة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

وباعتبار مخاطر السيولة جزءا من اختبارات الضغط، وعليها أن تراعي الضغوط المتزامنة في التمويل وأسواق الموجودات وتأثير انخفاض سوق السيولة في تقييم التعرض للمخاطر. كما ينبغي عليها أيضا تحديد المجالات المناسبة التي يتم فيها استخدام نتائج اختبارات الضغط للسيولة.

الفرع الخامس: المعيار رقم 17 (أبريل 2015) المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي): (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، B2015، الصفحات 124-128)

تضع السلطة الإشرافية شروطا احترازية ومناسبة للسيولة (يمكن أن تشمل المتطلبات النوعية أو الكمية أو كليهما) لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التي تعكس احتياجات المؤسسة من السيولة. وتتأكد السلطة الإشرافية من امتلاك المؤسسة لإستراتيجية تمّكنها من إدارة مخاطر السيولة بشكل احترازي مع الالتزام بشروط السيولة. ويجب أن تأخذ إستراتيجية المؤسسة في الحسبان طبيعة المخاطر التي تواجهها وظروف السوق والظروف الاقتصادية الكلية، وأن تشمل سياسات وإجراءات احترازية تتسق مع مدى إقدام المؤسسة على المخاطر بغرض تحديد مخاطر السيولة وقياسها وتقييمها ورصدها والإبلاغ عنها والتحكم بها أو التخفيف منها عبر آفاق زمنية مناسبة.

الفرع السادس: المعيار رقم 22 (ديسمبر 2018): المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية [القطاع المصرفي]: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2018، الصفحات 112-121)

أولا: متطلبات الإفصاح الخاصة بنسبة تغطية السيولة

– يجب حساب إفصاحات نسبة تغطية السيولة على أساس موحد، وأن تعرض بعملة واحدة. ويجب أن عرض البيانات المفصح عنها بوصفها متوسطات بسيطة للبيانات اليومية للربع السابق (أي إن المعدل يتم حسابه على مدى فترة تمتد في العادة لتسعين يوما).

– ينبغي الإفصاح عن كل من القيم غير المرجحة والمرجحة لمكونات نسبة تغطية السيولة، ويتم حساب القيم غير المرجحة للتدفقات الواردة والصادرة على أنها الأرصدة المستحقة لمختلف الفئات أو أنواع المطلوبات، والبنود المسجلة خارج قائمة المركز المالي، والذمم المدينة التعاقدية. وأما القيمة "المرجحة" للموجودات السائلة عالية الجودة، فيتم حسابها على أنها القيمة بعد تطبيق الحسومات. وأما القيم "المرجحة" للتدفقات الواردة والصادرة، فيتم حسابها على أنها القيم بعد تطبيق معدلات التدفقات الواردة والصادرة. وتجدر الإشارة إلى أن قيم مجموع الموجودات السائلة عالية الجودة، ومجموع صافي التدفقات النقدية الصادرة التي يفصح عنها هي القيم المعدلة، بحيث تكون القيمة "المعدلة" للموجودات السائلة عالية الجودة، هي قيمة مجموع الموجودات السائلة عالية الجودة بعد تطبيق الحسومات، وأي حدود قصوى تسري على الموجودات من المستوى 2 ب والمستوى 2. وأما القيمة المعدلة لصافي التدفقات النقدية الصادرة، فيتم حسابها بعد تطبيق الحد الأقصى المحدد على التدفقات الواردة، إن كان ذلك قابلا للتطبيق.

– يجب أيضا على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن توفر روابط، فضلا عن مراجع متعلقة بأساليب السيولة البديلة أو أي افتراضات أخرى لقواعد أو إرشادات الجهات الرقابية ذات الصلة عن التطبيق المحلي لنسبة تغطية السيولة. وفضلا البيانات الكمية، ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تسهم في إثارة نقاش نوعي كاف حول نسبة تغطية السيولة من أجل تيسير فهم أكبر للنتائج والبيانات المقدمة. على سبيل المثال عندما تكون مهمة لنسبة تغطية السيولة.

– يمكن أن تحدد مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية نطاق إفصاحاتها وعمقها، فيما يتعلق بإدارة مخاطر السيولة مع الأخذ في الاعتبار نماذج أعمالها، ووضعية مخاطر السيولة الخاصة بها، ووضعية التمويل، والاعتماد على مصادر تمويل مركزة، ومستوى التنويع في سبل التمويل، فضلا عن طبيعة وظائف إدارة مخاطر السيولة الخاصة بالمؤسسة وتنظيمها.
ومن شأن هذه الإفصاحات النوعية تمكين المشاركين في السوق من فهم الإدارة الداخلية لمخاطر السيولة ومراكزها، وخصوصا المرتبطة منها بتلك المؤسسة المحددة. المعلومات الكمية التي ينبغي على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تفكر في إدخالها ضمن إفصاحاتها المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة، ينبغي أن تتضمن أدوات قياس أو مقاييس مخصصة لتقييم هيكل قائمة المركز المالي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، فضلا عن مقاييس تتنبأ بالتدفقات النقدية، ومراكز السيولة المستقبلية، مع الأخذ في الاعتبار تعرضات المخاطر المسجلة خارج قائمة المركز المالي التي تكون خاصة بتلك المؤسسة. وقد تتضمن المعلومات الكمية الأخرى مقاييس رئيسة تقوم الإدارة برصدها.

ثانيا: متطلبات الإفصاح الخاصة بنسبة صافي التمويل المستقر

– تنطبق متطلبات الإفصاح الخاصة بنسبة صافي التمويل المستقر على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية على أساس موحد، إلا أنه يمكن استخدامها لمؤسسة خدمات مالية إسلامية محددة ضمن مجموعة أو على أي مجموعة فرعية لكيانات مؤسسة خدمات مالية إسلامية تابعة لمصارف عالمية نشطة من أجل ضمان اتساق أكبر وتوفير أرضية متكافئة بين المصارف المحلية والمصارف المتواجدة عبر الحدود.

– يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تنشر هذا الإفصاح بالدورية نفسها الخاصة بنشر قوائمها المالية، وبالتزامن معها، (أي غالبا، ربع سنوي أو نصف سنوي) بغض النظر عما إذا كانت القوائم المالية مدققة أم لا.

– ينبغي على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، أن تضمن نقاشا نوعيا حول نسبة صافي التمويل المستقر الخاصة بها، لتسهيل فهم مستخدميها وأصحاب المصلحة لإفصاحات نسبة صافي التمويل المستقر والبيانات ذات الصلة المستخدمة لهذه الإفصاحات.

المطلب الثاني: المبادئ الإرشادية

الفرع الأول: المبادئ الإرشادية رقم 6 (أبريل 2015): الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية {عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي}: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2015)

هذه المبادئ الإرشادية متممة للمعيار رقم 12، وهي تحدد الحد الأدنى للسيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، بما في ذلك مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية القائمة بذاتها والنوافذ الإسلامية التابعة للمصارف الإسلامية، والمصارف الإسلامية التابعة لمصارف تقليدية على أساس منفرد ومجمع. وبإمكان السلطات الإشرافية توسيع نطاق تطبيق هذه المبادئ الإرشادية ليشمل المصارف الاستثمارية والمؤسسات المالية الأخرى حسب تقديرها.

يتعين على السلطات الإشرافية البدء بتطبيق متطلبات نسبة تغطية السيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وفق الجدول الزمني الذي تم الموافقة عليه على المستوى العالمي.

ينبغي على السلطات الإشرافية تقييم مدى توفر بنية تحتية داعمة للسيولة في النظام المالي الخاص بدولها، وبناءا على هذا التقييم بإمكانها اختيار جدول زمني مختلف للتطبيق.

أولا: نسبة تغطية السيولة

نسبة تغطية السيولة هي أن تمتلك مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية مخزونا كافيا من الموجودات غير المقيدة السائلة عالية الجودة التي يمكن تحويلها بسهولة وفورا إلى نقد دون أي فقدان أو بفقدان محدود لقيمتها، لتتمكن المؤسسة من تلبية احتياجاتها للسيولة لفترة 30 يوما خلال سيناريوهات ضغط السيولة.

تعتبر نسبة تغطية السيولة مكونا رئيسيا للمنهج الإشرافي المستخدم في رصد مخاطر السيولة، وتحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{إجمالي رصيد الموجودات السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة}}{\text{إجمالي صافي التدفقات النقدية الصادرة على مدى الثلاثين يوما القادمة}} \times 100$$

ثانيا: نسبة صافي التمويل المستقر

نسبة صافي التمويل المستقر هي المعيار العالمي الكمي الثاني الذي جاءت به لجنة بازل للرقابة المصرفية، وذلك من أجل تعزيز تمويل أكثر استقراراً للموجودات وأنشطة المؤسسات المصرفية. لذا، فإن نسبة صافي التمويل المستقر تسري على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. الغرض من نسبة صافي التمويل المستقر تعزيز المرونة على مدى أفق زمني أطول من نسبة تغطية السيولة من خلال إيجاد حوافز إضافية للمؤسسات لتمويل أنشطتهم بمصادر تمويل أكثر استقراراً على أساس مستمر. تُعد نسبة صافي التمويل المستقر مكملة لنسبة تغطية السيولة، وهي ذات أفق زمني يمتد لسنة واحدة. تم تطوير نسبة صافي التمويل المستقر للترويج لهيكل استحقاق مستدام للموجودات والمطلوبات، حيث تضمن هذه النسبة أن الموجودات الأطول أمداً ستكون ممولة على الأقل بحد أدنى من المطلوبات المستقرة خلال أفق زمني يمتد اثنا عشرة شهراً.

هناك مكونان لنسبة صافي التمويل المستقر: التمويل المستقر المتاح، والتمويل المستقر المطلوب. تُعرّف نسبة صافي التمويل المستقر على أنها نسبة المبلغ المتاح من التمويل المستقر إلى المبلغ المطلوب من التمويل المستقر.

ينبغي أن تكون هذه النسبة مساوية على الأقل ل 100% بصورة مستمرة. أما التمويل المستقر المتاح، فيُعرَف على أنه ذلك الجزء من تلك الأنواع والمبالغ من حقوق الملكية والتمويل الممنوح لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التي يُتوقع أن تكون مصادر أموال يعتمد عليها على امتداد أفق زمني مقداره سنة واحدة خلال أوضاع الضغط الممتدة. التمويل المستقر المطلوب مبني على مواصفات السيولة وآجال الاستحقاق المتبقية للأنواع المختلفة من الموجودات التي تحتفظ بها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، فضلاً عن الموجودات المندرجة ضمن التعرضات المسجلة خارج قائمة المركز المالي خلال فترة سيناريو ضغط ممتد على نطاق المؤسسة بمفردها.

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

ما زالت نسبة صافي التمويل المستقر خاضعة لفترة ملاحظة قبل البدء بتطبيقها المقرر في الأول من يناير 2018م، ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية البدء بجمع معلومات متعلقة بنسبة صافي التمويل المستقر من السيناريوهات المبنية على هذه المبادئ الإرشادية، كما ينبغي خلال فترة الملاحظة أن تسعى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى تنويع هياكل تمويلها، وخصوصاً من أجل تمويل الموجودات التي ليست جاهزة للبيع بتمويل طويل الأجل.

ثالثا: دور السلطات الإشرافية

ينبغي على السلطات الإشرافية تقييم نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وغيرها من أدوات رصد السيولة[1] وفق عملية تقييم كفاية السيولة الداخلية، كما ينبغي عليها عمل تقييمات إشرافية مفصلة للجوانب الأخرى المتعلقة بإطار إدارة مخاطر السيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تماشياً مع هذه المبادئ الإرشادية. وفضلاً عن ذلك، قد تطلب السلطات الإشرافية تقييما مفصلا لكافة الجوانب المرتبطة بنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، خصوصاً للدول التي ليس لديها موجودات سائلة عالية الجودة كافية.

[1] قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية في شهر أبريل من عام 2013م بإصدار أدوات رصد لإدارة السيولة اليومية. إن الأدوات المقترحة في هذه المبادئ الإرشادية يمكن استخدامها بشكل عام من قبل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية وسلطاتها الإشرافية شريطة أن يتم الموافقة عليها من قبل الهيئات الشرعية ذات الصلة.

رابعا: عملية تقييم كفاية السيولة الداخلية (ILAAP[1]) والعملية الإشرافية لمراجعة السيولة

ينبغي على السلطات الإشرافية تشجيع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على القيام بعملية تقييم كفاية السيولة الداخلية، بحيث يتم تقويم نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وأدوات رصد السيولة الأخرى بدقة. والعمل على تحسينها إن استدعى الأمر ذلك. ينبغي أن تضمن عملية تقييم كفاية السيولة الداخلية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إدارة سليمة لمخاطر السيولة، وينبغي على السلطات المشرفة أن تقوم بإعداد إرشادات تبين لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية كيفية القيام بعملية تقييم كفاية السيولة الداخلية. وبالمقابل، ينبغي على السلطات الإشرافية القيام بعملية تقييم كفاية السيولة الداخلية بصورة دورية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دولها. أما العملية الإشرافية لمراجعة السيولة، فهي عبارة عن مراجعة وتقييم معمق لإجراءات وعمليات الإدارة الكمية والنوعية لمخاطر السيولة التي تقوم بها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية.

بينما تقوم مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية برفع تقارير عن عملية تقييم كفاية السيولة الداخلية للسلطات الإشرافية، يُتوقع أن تقوم المؤسسة بإعطاء وصف وتقييم داخلي للطريقة التي تتم بها إدارة مخاطر السيولة، وكيفية ضمان نسبة تغطية السيولة، وأدوات رصد السيولة الأخرى، كما يتضمن ذلك تقويم جميع جوانب نسبة تغطية السيولة، بما فيها الموجودات السائلة عالية الجودة، وصافي التدفقات النقدية الصادرة، وخصوصاً إذا ما تضمن التقييم تقييماً لعدم توافر أدوات محققة للدخل متوافقة مع أحكام الشريعة، مثل الموجودات السائلة عالية الجودة.

يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية وفق هذه الطريقة، ضمان كون نسبة تغطية السيولة الحالية والمستقبلية، ومقاييس السيولة الأخرى كافية حتى في حالات الضغط بالنسبة لها، ولدورها في النظام المالي.

ولتحقيق هذه الغاية، سيتعين على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إعداد مخطط لطبيعة مخاطر السيولة لديها، بناءَ على أنواع الموجودات السائلة عالية الجودة، والتدفقات النقدية الصادرة، والتدفقات النقدية الواردة. هذا المخطط المشتمل على فئات المنتجات، والأطراف المقابلة، والآجال والعملات، سيلقي الضوء على نسبة تغطية السيولة وأدوات قياس السيولة الأخرى أثناء الظروف الطبيعية والصعبة.

ينبغي أن تُطالّب مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بتقييم كفاية السيولة الداخلية سنوياً أو بشكل أكثر تكراراً، إذا ما أشارت التغييرات في إستراتيجية أعمالها، أو مركزها المالي، أو طبيعة أنشطتها أو حجمها أو بيئتها التشغيلية إلى أن مستوى موارد السيولة لم يعد كافياً. وإذا ما تبين لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن وضع السيولة لديها قد تغير، فينبغي علها إشعار السلطة الإشرافية بذلك.

إن عملية تقييم كفاية السيولة الداخلية تؤدي وظيفة أساسية تتمثل في إعلام مجلس إدارة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية عن عملية التقييم والقياس الكمي المستمرة لمخاطر السيولة الخاصة بالمؤسسة، بما في ذلك نسبة تغطية السيولة وأدوات قياس السيولة الأخرى، وكيف تعتزم المؤسسة التقليل من تلك المخاطر، وكمية السيولة الحالية والمستقبلية المطلوبة.

إن العملية الإشرافية لمراجعة السيولة تعتمد بشكل كبير على نتائج عملية تقييم كفاية السيولة الداخلية، وتستدعي إجراء عدة أمور من بينها، فحص وتقييم مفصل للإدارة الكمية والنوعية لمخاطر السيولة، فيما يتعلق

[1] Internal Capital Adequacy Assessment Process.

بضوابط إدارتها، وأسلوبها، ومنهجها، ورفع التقارير بها. عند إجراء العملية الإشرافية لمراجعة السيولة، فإن السلطات الإشرافية تركز على منهج المؤسسة في التعامل مع وضع تكون فيه نسبة تغطية السيولة قد انخفضت، أو يُتوقع أن تنخفض تحت المستوى المطلوب، وتتمثل إحدى أبرز نتائج العملية الإشرافية لمراجعة السيولة في كونها بمثابة اتصال موجه إلى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التي تقوم بمراجعة نسبة تغطية السيولة، فيما يتعلق بكل من بسط المعادلة (الموجودات السائلة عالية الجودة)، ومقامها (صافي التدفقات النقدية الصادرة).

مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية مطالبة بمراقبة التزامها بنسبة تغطية السيولة المطلوبة منها على أساس يومي. وهذا متطلب مستمر، ويتم قياسه بالنظر إلى وضع السيولة الحالي لدى المؤسسة. كما تقوم السلطات الإشرافية أيضاً بمراقبة جميع الجوانب المتعلقة بطبيعة مخاطر السيولة لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، بما في ذلك نسبة تغطية السيولة، وبالتالي مدى التزامها بمتطلبات السيولة المحددة من قبل السلطات الإشرافية على أساس منتظم يتم على سبيل المثال شهرياً على الأقل، من خلال نظام لرفع التقارير.

خامسا: تطبيق نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر

ينبغي على السلطات الإشرافية عند قيامها بالعملية الإشرافية لمراجعة السيولة أن تجري تقييماتها آخذة بعين الاعتبار التوقعات المستقبلية لأوضاع الاقتصاد الكلي والأوضاع المالية، فضلاً عن الأوضاع المالية الكلية السائدة، وعندما تقوم السلطات الإشرافية باتخاذ إجراءات بناءً على نتائج العملية الإشرافية لمراجعة السيولة، ينبغي عليها أن تكون على دراية أن بعض الإجراءات قد تكون متقلبة دورياً، إذا ما تم تطبيقها في ظروف الضغط على نطاق السوق بأكمله. وينبغي على السلطات الإشرافية أن يكون لديها مجموعة من الأدوات المتاحة لمعالجة نسبة تغطية السيولة المنخفضة التي رفعت بها التقارير.

ينبغي على السلطات الإشرافية أن تقوم بتطوير إرشادات إشرافية لتحديد الظروف التي قد يكون فيها استخدام الموجودات السائلة عالية الجودة الذي يتسبب بحدوث انخفاض في نسبة تغطية السيولة تحت المستوى المطلوب أمراً مسموحاً به، والاعتبارات التي تقوم عليها إجراءات السلطات الإشرافية في مثل تلك الظروف المذكورة آنفاً.

ينبغي على السلطات الإشرافية أن تحدد أي موجودات سائلة متوافقة مع أحكام الشريعة تُعد مؤهلة بوصفها موجودات سائلة عالية الجودة وفق مواصفات الموجودات السائلة عالية الجودة، مع الأخذ بعين الاعتبار أساليب السيولة البديلة.

ينبغي على السلطات الإشرافية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ضمان أن مثل هذه الموجودات السائلة المتوافقة مع أحكام الشريعة تستوفي المعايير المطلوبة فيما يتعلق بالجودة الائتمانية ومعايير السيولة والتقلبات المنخفضة، وأن يتم اختبار هذه الموجودات وفق سيناريوهات الضغط.

بالنظر إلى قلة الموجودات السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة، حتى عندما يتم تطبيق أساليب السيولة البديلة (انظر أدناه)، ينبغي على السلطات الإشرافية أن تقوم بصياغة طرق رسمية للتعامل مع هذه المشكلة، كما يجب عليها تقويم الإجراءات الممكنة للتعامل مع هذه الأوضاع. وعلى وجه الخصوص فإن القبول بمثل تلك الموجودات السائلة عالية الجودة على أنها رهونات مؤهلة للحصول على تسهيلات سيولة من البنك المركزي متوافقة مع أحكام الشريعة، سيؤدي إلى تحسين سيولة الموجودات السائلة عالية الجودة.

سادسا: نسبة تغطية السيولة حسب العملة المهمة

يُتوقع من مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تستوفي المبلغ المطلوب لنسبة تغطية السيولة كما هو مقرر بعملة واحدة. ويتم حساب متطلبات نسبة تغطية السيولة على أساس موحد، ويتم رفع تقارير عنها بعملة محلية، ولكن من أجل منع صدمات السيولة القائمة على عملة أخرى غير العملة المحلية، ينبغي على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية والسلطات الإشرافية أن تقوما بمراقبة نسبة تغطية السيولة حسب العملة المهمة.

ينبغي أن يطابق تعريف كل من مخزون موجودات العملات الأجنبية عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة، ومجموع صافي التدفقات النقدية الصادرة للعملات الأجنبية تعريفات نسبة تغطية السيولة للعملات المحلية.

$$\text{نسبة تغطية السيولة بالعملة الأجنبية} = \frac{\text{مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة حسب العملة المهمة}}{\text{مجموع صافي التدفقات النقدية الصادرة على مدى 30 يوما حسب العملة المهمة}} \times 100$$

سابعا: مبادئ تطبيق أساليب السيولة البديلة

هناك عدد كبير من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي لن يكون باستطاعتها حالياً استيفاء شروط نسبة تغطية السيولة، ومن المرجح أن تواجه صعوبات في القيام بذلك، حيث إن هذه المتطلبات سيتم البدء بتطبيقها تدريجياً ابتداءً من يناير 2015م وما بعده. وفي بعض الدول التي يكون فيها عدد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية محدوداً، فإن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية قد تواجه صعوبة في الوصول إلى وسائل متوافقة مع أحكام الشريعة لإدارة سيولتها، وأما الدول التي لديها صناعة خدمات مالية إسلامية أكثر تطوراً، فإن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية قد تكون ما تزال عرضة لنقص في الأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة، حيث إن الطلب على مثل هذه الموجودات يميل في العادة إلى تجاوز العرض، فضلاً عن أن المؤسسات التي تحوز على مثل هذه الأدوات تميل إلى الاحتفاظ بها إلى تواريخ استحقاقها. ولكي يتم تلبية الطلب على أدوات السيولة المتوافقة مع أحكام الشريعة من أجل استيفاء متطلبات نسبة تغطية السيولة، بإمكان السلطات الإشرافية السماح لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تطبق خيارا واحدا أو أكثر من خيارات مضمنة في أساليب السيولة البديلة.

ثامنا: عملية مراجعة معالجات أساليب السيولة البديلة

ينبغي أن يكون هناك إطار إشرافي موثق بشكل واضح للإشراف على استخدام الخيارات من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وضبطه، فضلاً عن رصد التزامها بالمتطلبات ذات الصلة التي تسري على استخدامها لتلك البدائل.

ينبغي على السلطة الإشرافية الإفصاح عن إطارها لتطبيق الخيارات لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دولتها، كما ينبغي أن يُمكن إفصاح السلطات الإشرافية الوطنية وأصحاب المصالح الآخرين من اكتساب فهم كاف لمدى التزامها بالمبادئ والمعايير المؤهلة، والطريقة التي تتبعها في الإشراف على استخدام الخيارات من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التابعة لها.

ينبغي على السلطة المشرفة أن تقوم بأداء تقييم ذاتي لأهليتها، فيما يتعلق بالخيارات المتاحة وفق أساليب السيولة البديلة مرة كل ثلاث إلى خمس سنوات بعد قيامها بتبني الخيارات، وأن تفصح عن النتائج للسلطات الإشرافية الوطنية وأصحاب المصالح الآخرين.

تاسعا: تحديد معدلات التسرب ومعاملات التمويل المستقر المتاح

على الرغم من أن معظم معدلات التسرب، ومُعاملات التمويل المستقر المتاح، وغيرها من العوامل المشابهة متسقة عبر الدول كما هو موضح في هذه المبادئ الإرشادية، إلا أن تلك المعدلات هي أيضاً أدنى المعدلات المطلوبة بالنسبة للدول، مع بقاء بعض الضوابط التي يتم تحديدها من قبل السلطات الإشرافية على المستوى المحلي.

ينبغي أن تكون للسلطات الإشرافية السلطة التقديرية في القيام بدراسات لتحديد معدلات التسرب ومُعاملات التمويل المستقر المتاح لكل فئة من فئات الودائع والحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح بناءَ على البيانات الفعلية خصوصاً خلال أوضاع الضغط المبينة في هذه المبادئ الإرشادية لكل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

عاشرا: مخاطر التركز المتعلقة بمصادر التمويل بالجملة

يجب على السلطات الإشرافية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مراقبة تركزات مصادر التمويل بالجملة عبر الأطراف المقابلة في سياق إدارة سيولة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك من أجل ضمان أن وضع السيولة لديها ليس عرضة بشكل كبير لسحب التمويل من قبل طرف مقابل واحد أو عدد محدود من الأطراف المقابلة الْممَولة بالجملة أو مُعتمد على وصول تدفقات واردة متوقعة من طرف مقابل واحد أو عدد محدود مهم.

حادي عشر: معدل تكرار الرصد

ينبغي حساب نسبة تغطية السيولة وأدوات رصد السيولة الأخرى يومياً، واستخدامها بصورة مستمرة من أجل المساعدة في مراقبة مخاطر السيولة والتحكم بها، كما يجب رفع تقارير بذلك إلى السلطات الإشرافية على الأقل شهرياً. ومعدل تكرار رفع التقارير قد يزداد ليصبح بشكل أسبوعي أو حتى يومي في الأوضاع الصعبة حسب تقدير السلطات الإشرافية. ويُتوقع من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إعلام السلطات الإشرافية بنسبة تغطية السيولة لديها، وطبيعة مخاطرها على أساس مستمر. كما ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إعلام السلطات الإشرافية فوراً في حالة ما إذا انخفضت نسبة تغطية السيولة عن المستوى المطلوب.

ينبغي على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية على الأقل أن تقدم تقييماً عن وضع السيولة لديها، بما في ذلك العوامل التي ساهمت في انخفاض نسبة تغطية السيولة عن المستوى المطلوب إذا ما كان الأمر كذلك، والتدابير التي تم أوسيتم اتخاذها، والتوقعات حول المدة المحتملة للوضع. كما ينبغي أن يكون تعزيز رفع التقارير إلى السلطات الإشرافية متناسباً مع فترة الانخفاض.

يُتوقع من مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية تلبية متطلب نسبة صافي التمويل المستقر بصورة مستمرة، وينبغي أن يتم رفع تقارير ربع سنوية على الأقل بنسبة صافي التمويل المستقر.

ثاني عشر: متطلبات الإفصاح

يُحَسن الإفصاح العام من الشفافية، ويقلل من عدم التيقن في الأسواق، ويقوي من انضباط السوق. ومن المهم أن تتبنى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إطارا مشتركا للإفصاح، من أجل مساعدة المشتركين في السوق على تقييم وضع السيولة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بصفة مستمرة، ومن أجل ضمان تحقيق اتساق أكبر

بين الإفصاحات المقدمة من تلك المؤسسات. إلا أنه تجدر الإشارة إلى وجود بعض التحديات المرتبطة بالإفصاح عن مراكز السيولة خلال بعض الظروف المعينة أو ظروف الضغط، بما في ذلك احتمالية حدوث تحركات غير مرغوب فيها خلال فترة الضغط. ينبغي على السلطات الإشرافية أن تصوغ بتأن إطاراً للإفصاح، كي يتم استخدامه من قبلهم ومن قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

ينبغي على السلطة الإشرافية أن تفصح عن أطرها المتعلقة بتطبيق الخيارات لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. كما ينبغي عليها الإفصاح عن أي تحوطات إضافية أخرى (إما عن طريق موقعها في الإنترنت أو من خلال وسائل أخرى). يجب أن يُمكن الإفصاح أصحاب المصالح والسلطات الإشرافية الوطنية الأخرى من اكتساب فهم كاف حول مدى التزام تلك المؤسسات للمبادئ والمعايير المؤهلة، والطريقة التي تقوم من خلالها بالإشراف على استخدام الخيارات من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التابعة لها.

ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أيضاً أن تفصح للعامة عن المعلومات النوعية والكمية على أساس مستمر، وذلك من أجل تمكين أصحاب المصالح من اتخاذ قرارات مستنيرة عن سلامة أطرها لإدارة مخاطر السيولة، وأوضاع السيولة لديها.

1. متطلبات الإفصاح الخاصة بنسبة تغطية السيولة:

ستضع السلطات الإشرافية موضع التنفيذ متطلبات الإفصاح عن السيولة الموضحة في هذه المبادئ الإرشادية في موعد لا يتجاوز تاريخ تطبيق نسبة تغطية السيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ستكون مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مطالبة بالالتزام بهذه المتطلبات من تاريخ نشر الحزمة الأولى لقوائمها المالية المتعلقة ببيانات قائمة المركز المالي في أو بعد الأول من يناير عام 2015م. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تنشر هذا الإفصاح بالمعدل نفسه لنشر قوائمها المالية، وبالتزامن معه، بغض النظر عما إذا كانت القوائم المالية مدققة أم لا. وللتخفيف من متاعب التطبيق، فإن السلطات الإشرافية بإمكانها أن تعفي مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من متطلب الإفصاح عن بيانات نسبة تغطية السيولة بناءً على متوسطات البيانات اليومية إلى حين حلول الفترة الأولى لإعداد التقارير بعد الأول من يناير عام 2017م، على سبيل المثال من خلال السماح بحساب المتوسطات بناءً على أرقام شهرية أو أسبوعية.

يجب حساب معلومات نسبة تغطية السيولة على أساس موحد، وأن تُعرَض بعملة واحدة. ويجب أن تُعرّض البيانات المفصح عنها بوصفها متوسطات بسيطة للبيانات اليومية للربع السابق (أي إن المتوسط يتم حسابه على مدى فترة تمتد في العادة لتسعين يوما).

يجب أيضاً على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن توفر روابط، فضلاً عن مراجع متعلقة بأساليب السيولة البديلة أو أي افتراضات أخرى لقواعد أو إرشادات السلطات الإشرافية ذات الصلة عن التطبيق المحلي لنسبة تغطية السيولة. وفضلاً عن البيانات الكمية، ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تسهم في إثارة نقاش نوعي كاف حول نسبة تغطية السيولة.

2. متطلبات الإفصاح الخاصة بنسبة صافي التمويل المستقر:

تنطبق متطلبات الإفصاح المذكورة في هذه المبادئ الإرشادية على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية على أساس موحد، إلا أنه يمكن استخدامها لمصارف أخرى، وعلى أي كيانات تابعة لمصارف عالمية نشطة من أجل ضمان اتساق أكبر وتوفير بيئة تعامل متكافئة بين المصارف المحلية والمصارف المتواجدة عبر الحدود.

ستضع السلطات الإشرافية موضع التنفيذ متطلبات الإفصاح عن السيولة الموضحة في هذه المبادئ الإرشادية في موعد لا يتجاوز الأول من يناير عام 2018م. ستكون مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مطالبة بالالتزام بهذه المتطلبات من تاريخ نشر الحزمة الأولى لقوائمها المالية بعد الأول من يناير عام 2018م.

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تنشر هذا الإفصاح بالمعدل نفسه لنشر قوائمها المالية، وبالتزامن معه، بغض النظر عما إذا كانت القوائم المالية مدققة أم لا.

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تُدرج الإفصاحات المطلوبة في هذه المبادئ الإرشادية في تقاريرها المالية المنشورة، أو على الأقل توفير رابط مباشر وواضح للإفصاح الكامل على مواقعها في الإنترنت أو في التقارير النظامية المتاحة للجمهور. كما يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تتيح أيضاً على مواقعها أو في التقارير النظامية المتاحة للجمهور أرشيفاً (يحفظ لفترة زمنية ملائمة وفق ما يتم تحديده من قبل السلطات الإشرافية ذات الصلة) لجميع القوالب المرتبطة بفترات تقاريرها المالية السابقة. وبغض النظر عن موقع الإفصاح، فإن الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح يجب أن يكون وفق الصيغة المطلوبة في هذه المبادئ الإرشادية.

ثالث عشر: القضايا المتعلقة بتطبيق متطلبات نسبة تغطية السيولة عبر الحدود

من أجل التأكد من الاتساق في تطبيق نسبة تغطية السيولة الموحدة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عبر الدول، فسيجري توفير المعلومات الإضافية أدناه حول ثلاث قضايا متعلقة بالتطبيق:

- الاختلافات في متطلبات السيولة في الدولة الأم/المضيفة.
- معالجة القيود المفروضة على انتقال السيولة.
- العملات.

رابع عشر: تقييم السيولة السوقية للموجودات

بينما يتعين على كل دولة أن تُحيد بنفسها المؤهلات المطلوبة للأدوات كي يتم تصنيفها على أنها موجودات سائلة عالية الجودة متوافقة مع أحكام الشريعة، وما يتعلق بتطبيقها في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، فإنه في الوقت نفسه يُتوقع من السلطات الإشرافية أن تعمل ضمن إطار "المستويات" المثبت في هذه المبادئ الإرشادية، من خلال استخدام الحسومات ذات الصلة ومتطلبات التنوع المرتبطة بكل مستوى. كما هو مبين في هذه المبادئ الإرشادية، فإن السلطات المحلية بإمكانها الاختيار، فيما إذا أرادت تضمين صنف إضافي من موجودات المستوى 2ب. هناك نطاق لإمكانية تضمين أنواع مختلفة من الموجودات ذات طبيعة سيولة مختلفة جداً، بما فيها الصكوك، والأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة والقابلة للتسويق، والأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة، والأدوات الأخرى المتوافقة مع أحكام الشريعة في الموجودات السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة.

المطلب الثالث: الملاحظات الفنية

الفرع الأول: الملاحظة الفنية رقم 1 (مارس 2008): ملاحظة فنية بشأن قضايا تعزيز إدارة السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية: تطوير أسواق المال الإسلامية: (IFSB, 2008, pp. 1-38)

في ضوء نقص أدوات سوق المال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لإدارة السيولة، والتخلف في أسواق المال الإسلامية في الدول الأعضاء في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، قامت اللجنة الفنية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، في اجتماعها السابع في 10 ماي 2005 في عمان، بتكليف أمانة مجلس الخدمات المالية الإسلامية بما يلي: (1) إجراء دراسة حول الممارسات والبنية التحتية الحالية لأسواق المال الإسلامية عبر البلدان، (2) اقتراح توصيات لمعالجة المعوقات التي تحول دون تطوير أسواق مالية إسلامية فعالة. وللتحقيق هذه الغاية تم تشكيل فرقة العمل المعنية بالأسواق والأدوات اللازمة لإدارة السيولة والعمليات النقدية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (فرقة العمل المعنية بأسواق المال الإسلامية).

يمكن تلخيص استراتيجية تطوير سوق المال الإسلامي المقترحة في هذه الملاحظة الفنية في شكل خمس توصيات:

- تصميم سوق المال الإسلامي وأدوات التمويل الحكومي الإسلامي ذات الخصائص المرغوبة – أي منخفضة المخاطر نسبيا، مصممة ببساطة، تصدر بانتظام، يحتفظ بها على نطاق واسع، ويدعمها نظام قوي للدفع والتسوية.
- دمج أدوات التمويل الحكومي الإسلامي كجزء لا يتجزأ من برنامج الدين العام والتمويل العام، وتعزيز تطوير سوق الأوراق المالية الحكومية الإسلامية.
- استخدم بنشاط أدوات التمويل الحكومي الإسلامي في العمليات النقدية القائمة على السوق من البنك المركزي لإدارة السيولة في سوق المال الإسلامي.
- تطوير ترتيبات التداول الفعالة والبنية المصغرة المرتبطة بالسوق النقدية الإسلامية وأدوات التمويل الحكومية، وتطوير أسواق الصرف الأجنبي بالتوازي.
- توفير إرشادات إشرافية وحوافز لإدارة فعالة لمخاطر السيولة ومسؤولية الأصول من قبل المؤسسات (بخلاف مؤسسات التأمين) التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية فقط، وبالتوازي مع ذلك تعزيز الأوراق المالية في سوق المال الإسلامية.

الفرع الثاني: الملاحظة الفنية رقم 2 (ديسمبر 2016): اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، A2016)

اختبارات ضغط السيولة:

مع الأخذ بالاعتبار خصوصيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والعوائق التي تواجهها من حيث مخاطر السيولة، تسعى هذه الملاحظة الفنية إلى توفير قالب إكسل لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية لإجراء اختبار ضغط السيولة.

تم اشتقاق القالب الخاص بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من قالب اختبار الضغط لمارتن شيهاك (2007)[1]، وقالب اختبار الضغط لشميدر وآخرين معه (2012)[2]. وتستند ضوابط نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر (المتطلبات الكمية بموجب مقررات بازل 3) في القالب على المبادئ الإرشادية رقم 6 المبنية على مقررات بازل 3، مع عدد من الإضافات والتعديلات لتلبية الخصوصيات التي تتمتع بها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

يتضمن القالب أربع وحدات مختلفة لتحليل مركز السيولة لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية و/أو النظام المصرفي الإسلامي في ظل سيناريوهات الضغط:

1. التحليل الضمني للتدفقات النقدية (5 أيام و30 يوما).
2. نسبة تغطية السيولة.
3. تحليل عدم توافق أجال الاستحقاق.
4. نسبة صافي التمويل المستقر.

القالب القائم على تطبيق إكسل عبارة عن أداة لاختبار ضغط السيولة بالنظر إلى المركز المالي، وتتميز بكونها سهلة الاستخدام وتختص بالمؤسسات المالية الإسلامية وتتيح تشغيل اختبارات تصاعدية للعديد من تلك المؤسسات. للتوضيح، تم إدخال خمس مؤسسات خدمات مالية إسلامية فقط في القالب، وبيانات هذه المؤسسات الخمس افتراضية. يمكن لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية إجراء اختبار ضغط السيولة لأغراض إدارة المخاطر على أساس مفرد، ويمكن للسلطات التنظيمية والرقابية أيضا إجراء الاختبار على نطاق النظام أو نطاق الصناعة للأغراض الاحترازية الجزئية والكلية على حد سواء. ويعتمد القرار المتعلق بأي نموذج من الضروري تطبيقه من قبل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لاختبارات ضغط السيولة على التنظيمات المحلية. على سبيل المثال، تم البدء بتطبيق نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر في بعض الدول التي تبنت بالفعل مقررات بازل 3، والمعيار رقم 15، والمبادئ الإرشادية رقم 6.

يستخدم القالب بيانات قائمة المركز المالي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الخمس لأداء اختبارات الضغط على مستوى كل مؤسسة منها. ويتم تحصيل البيانات اللازمة للتحليل الضمني للتدفقات النقدية بشكل أساس من قائمة المركز المالي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، مع وجود بيانات أكثر تفصيلا حول جانبي الموجودات والمطلوبات باستخدام حسومات على أنواع مختلفة من الموجودات ومعدلات سحب للفئات المختلفة من الودائع/ الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح على أساس سيناريوهات الضغط. ومن الممكن أيضا لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات التنظيمية والرقابية تعديل القالب على أساس بياناتها المفصلة (الفئات المختلفة من الموجودات والمطلوبات لمؤسسات الخدمات المالية والإسلامية على أساس خصائص السيولة لديها).

[1] شيهاك، مارتن، 2007، "مقدمة في اختبارات الضغط التطبيقية"، ورقة العمل رقم 59 الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

[2] كريستين شيدر؛ وهيكو هيمي؛ وبنجيمان نيودورفر؛ وكلوس بوهر؛ وستيفان شميتز، (2012) اختبارات ضغط السيولة على نطاق النظام من الجيل التالي، ورقة العمل رقم 12/3 الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

يحسب القالب نسبة تغطية السيولة ونسب صافي التمويل المستقر بالاستناد إلى المبادئ الإرشادية رقم 6. وتستند الافتراضات الواردة في هذا القالب على ضوابط نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر نفسها المذكورة في المبادئ الإرشادية رقم 6 التي تعاير المعدلات لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. كما يتيح القالب أيضا للسلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية محاكاة أنواع مختلفة من السيناريوهات ومتطلبات السيولة التنظيمية (نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر) استنادا إلى مدى توافر البيانات المختلفة. ويتبع قالب نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر متطلبات إعداد تقارير البيانات الخاصة بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية المذكورة في المبادئ الإرشادية رقم 6.

يتم استخدام تحليل عدم توافق أجال الاستحقاق بشكل مكثف في إدارة السيولة لتوضيح التدفقات النقدية، ويظهر قدرة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية على التعامل مع عدم توافق آجال الاستحقاق، وترسم هذه الأداة التدفقات النقدية عبر الزمن. ويمكن استخدام قالب تحليل عدم توافق آجال الاستحقاق لتحليل عدم توافق آجال الاستحقاق الفعلي في ظل أوضاع التمديد العادية وأوضاع ضغط محددة حيث يمكن استخدام معدلات تمديد مختلفة على أساس شدة سيناريوهات الضغط. يكشف هيكل آجال الاستحقاق في ظل كل من الأوضاع العادية وأوضاع الضغط عدم توافق سواء في آجال الاستحقاق أو أحجام التمويل والودائع/الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح.

يقدم قالب مخاطر السيولة أمثلة على معدلات التسرب المستخدمة في السيناريوهات المرجعية. وتستند معدلات التسرب المستخدمة في قالب اختبار ضغط السيولة على قالب اختبار الضغط لمارتن شيهاك (2007) وقالب اختبار الضغط من الجيل التالي لشميدر وآخرين معه (2012). وينبغي على السلطات التنظيمية والرقابية ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية استخدام سيناريوهاتهم وافتراضاتهم السلوكية على أساس دراسات تاريخية أو تجريبية للخصائص السلوكية للموجودات والمطلوبات أو على أساس آراء الخبراء إذا لم يكن هناك مثل هذه الدراسات، لتعكس ظروف مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والظروف الخاصة بكل دولة. على سبيل المثال؛ في اختبار الضغط لشميدر وآخرين معه (2012)، كان المرجع القياسي للافتراضات أو معاملات التسرب هو حالة ليمان براذرز. وكانت هذه الافتراضات والمعدلات الخاصة بالمصارف حينما عصفت الأزمة المالية العالمية بها. وعلى الرغم من أن المعايرة القائمة على حالة ليمان براذرز قد لا تكون مناسبة للدول الصغيرة والمصارف الإسلامية، إلا أنه ليس هناك حتى الآن أي دراسة يمكن الاعتماد عليها بوصفها مرجعا قياسيا يمكن الاعتماد عليه في القالب للدول الصغيرة أو مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ومن السهل على القائم باختبار الضغط تعديل الافتراضات بناء على الظروف المعينة للمؤسسة أو الدولة.

سيناريوهات ضغط السيولة:

يحاكي قالب الإكسل سيناريوهين قائمين على حدوث هروب في المدخرات لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لفترة 5 أيام و30 يوما استنادا إلى المعدلات المرجعية الواردة في نموذج اختبار الضغط من الجيل التالي لشميدر وآخرين معه (2012). مع الأخذ بالحسبان البيع بأسعار بخسة للأصول السائلة؛ وتحليل عدم توافق آجال الاستحقاق، ونسب السيولة الواردة في مقررات بازل 3 (نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر).

خلاصة:

كشفت الأزمة المالية في الفترة 2007-2009 إلى أن مخاطر السيولة في المؤسسات المالية كان لها عواقب وخيمة على الاستقرار المالي وأداء الاقتصاد الكلي. فتعرف مخاطر السيولة على أنها مخاطر تعرض المؤسسة لخسارة محتملة تنشأ عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة، وتنقسم إلى: مخاطر سيولة التمويل ومخاطر سيولة السوق ومخاطر السيولة النظامية.
ولإدارة مخاطر السيولة البنكية بفعالية يتوجب: كفاية الموجودات السائلة عالية الجودة، مصادر تمويل مستقرة، موازنة ملائمة بين مواعيد استحقاق الموجودات والمطلوبات، إدارة جيدة للتعرضات المسجلة خارج قائمة المركز المالي.

وقد ساهمت لجنة بازل للرقابة البنكية في التقليل من مخاطر السيولة البنكية من خلال معايير وإرشادات، غير أن هذه لا تتناسب مع البنوك الإسلامية، مما جعل مجلس الخدمات المالية الإسلامية يكيف تلك المعايير لتتلائم مع البنوك الإسلامية، ويصدر معايير جديدة ومبادئ إرشادية وملاحظات فنية تزيد من فعالية إدارة مخاطر السيولة البنكية.

الفصل الرابع:

الدراسة الميدانية لأثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

تمهيد:

بغية الإلمام بموضوع الدراسة والإجابة عن إشكالية الدراسة، سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الدراسة الميدانية لأثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، والتي نسعى من خلالها إلى دراسة معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وأثرها على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة فيه.

حيث يتناول هذا الفصل دراستين، الأولى دراسة أولية وهي دراسة استطلاعية يتم من خلالها تصميم واختبار الأداة المستعملة في الدراسة، وقد تم ذلك من خلال بناء استبيان مكون جزئين، الجزء الأول يحتوي على المعلومات الشخصية للمستجوبين، والجزء الثاني مكون من أربعة محاور، وقد أظهر الاختبار صدق وثبات الاستبيان، وبتالي صلاحيته لاستعماله في الدراسة. أما الدراسة الثانية فهي الدراسة الأساسية وقد تم من خلالها تحليل بيانات الدراسة وإختبار فرضياتها ومناقشة نتائجها.

ومن خلال ما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: الدراسة الاستطلاعية والأساسية لأثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

المبحث الأول: الدراسة الاستطلاعية والأساسية لأثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

سنحاول في هذا المبحث القيام بدراسة استطلاعية كاختبار أولي لأداة الدراسة، ثم نلحقها بالدراسة الأساسية لأثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: الدراسة الاستطلاعية لأثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: أهداف الدراسة الاستطلاعية

تعتبر الدراسة الاستطلاعية ذات أهمية بالغة في دراستنا الميدانية، وخطوة أساسية يهدف الطالب من خلالها إلى تصميم أداة عملية لجمع المعلومات، والتأكد من مدى صلاحيتها وملائمتها لموضوع الدراسة، وذلك من خلال حساب ثبات أداة الدراسة وصدقها أي التأكد من الخصائص السيكومترية.

الفرع الثاني: عينة وحدود الدراسة الاستطلاعية

شملت عينة الدراسة الاستطلاعية 30 موظف وموظفة بالبنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية المتواجدة في الدول الإسلامية التالية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السودان، الكويت، المملكة العربية السعودية، عمان، مصر. وكانت الحدود الزمنية لهذه الدراسة التي قام بها الباحث تمتد خلال الفترة الممتدة من 15 ديسمبر 2021 إلى غاية 5 نوفمبر 2022.

الفرع الثالث: أداة الدراسة الاستطلاعية

أولا: وصف أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة في استبيان حول "معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وأثرها على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية"، من إعداد الطالب والذي صمم بالاعتماد على ما يلي:

- الاطلاع على الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع.
- الاستفادة من استبيانات معدة مسبقا من خلال الدراسات السابقة.

ثانيا: أدوات جمع البيانات

إستخدم استبيان إلكتروني كأداة رئيسية في جمع البيانات اللازمة لموضوع الدراسة، وفق المراحل التالية:

- إعداد إستبيان أولي من أجل إخضاعه للتحكيم؛
- عرض الإستبيان على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمته لجمع البيانات؛
- تعديل الإستبيان بشكل أولي حسب ما يراه المشرف؛
- إرسال استمارة الإستبيان إلى 77 محكم عبر بريدهم الإلكتروني، وقد تم استرجاع 11 استمارة محكمة، ليتم اعتماد 10 محكمين، والملحق رقم (03) يوضح قائمة المحكمين؛
- ضبط الاستبيان في شكله النهائي، ومن ثم إعداده في شكل استبيان إلكتروني باستخدام نماذج جوجل؛

- إرسال الإستبيان الإلكتروني إلى إيميلات البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية قصد مشاركته مع موظفيها، ونشر روابطه في مواقع التواصل الاجتماعية والمهنية، والملحق رقم (01) يوضح إستمارة الاستبيان باللغة العربية، والملحق رقم (02) يوضح إستمارة الاستبيان باللغة الإنجليزية؛
- جمع الردود على الاستبيان الإلكتروني.

وقد تم تقسيم إستمارة الإستبيان إلى جزئين كالتالي:

الجزء الأول: يحتوي على البيانات الشخصية لعينة الدراسة، ويتكون من 07 خصائص، والتي تشمل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المجال التعليمي، اسم البنك الإسلامي المنتمي إليه، الوظيفة، عدد سنوات الخبرة المهنية.

الجزء الثاني: يتناول محاور الاستبيان، وقد تم تقسيمه إلى قسمين:

قسم أول: يتكون من محورين رئيسين للاستبيان، هما:

المحور الأول: يتناول المتغير المستقل "تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية"، ويتكون من 06 فقرات، وحاولنا من خلاله طرح عبارات للتعرف على مدى تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، حتى يتسنى لنا الحكم على أن فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية ترجع لهذه المعايير أو لا.

المحور الثاني: يتناول المتغير التابع "فعالية إدارة مخاطر السيولة" بالبنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ويتكون من 51 فقرة، وكانت عبارات هذا المحور منبثقة من معايير إدارة مخاطر السيولة للجنة بازل للرقابة المصرفية، التي تعد الأساس والمرجع للمعايير الفعالة لإدارة مخاطر السيولة البنكية.

قسم ثاني: يتكون من محورين تم إضافتهما كتكملة للدراسة، وهما:

المحور الثالث: يتناول تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية، ويتكون من 06 فقرات، وكانت عبارات هذا المحور لاستكشاف مدى تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية.

المحور الرابع: يتناول معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية، ويتكون من 11 فقرة، وكانت عبارات هذا المحور لتأكيد وجود معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية التي تم تناولها في الجانب لنظري للدراسة.

كانت إجابات كل فقرة من فقرات الجزء الثاني تحتمل خمس إجابات وفق مقياس ليكارت الخماسي، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة لفقرات الاستبيان، وبالتالي يسهل ترميز الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة	1	2	3	4	5
التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من عدة مراجع في الإنترنت

ثم تم تصنيف تلك الإجابات إلى مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة التالية:

المدى = أكبر قيمة لفئات الإجابة – أصغر قيمة لفئات الإجابة

$$5 - 1 = 4$$

طول الفئة = المدى ÷ عدد إجابات

$$4 \div 5 = 0,80$$

وعليه يكون مجال المتوسط الحسابي المرجح كما يلي:

الجدول رقم 03: مجال المتوسط الحسابي المرجح للإجابات

الإجابة	قيمة المتوسط الحسابي المرجح
غير موافق بشدة	1--------1.80
غير موافق	1.81------2.60
محايد	2.61-------3.40
موافق	3.41-------4.20
موافق بشدة	4.21---------5

المصدر: بناءا على مقياس ليكارت الخماسي

الفرع الرابع: الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة الإستطلاعية

أولا: الثبات

1. الثبات بطريقة ألفا كرونباخ:

الجدول رقم 04: ثبات أداة الدراسة بطريقة ألفا كرونباخ

المحور	حجم العينة الاستطلاعية	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ	القرار الإحصائي
المحور الأول: تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	30	06	0.993	ثابت
المحور الثاني: فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	30	51	0.967	ثابت
المحور الثالث: تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية	30	06	0.939	ثابت
المحور الرابع: معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية	30	11	0.924	ثابت
الدرجة الكلية للاستبيان	**30**	**74**	**0.912**	**ثابت**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن قيم ألفا كرونباخ لجميع المحاور وكذا الدرجة الكلية للاستبيان كلها أكبر من (0.7) مما يدل على ثبات مرتفع للاستبيان على مستوى جميع محاوره ما يمكننا من استخدامه في جمع البيانات.

2. الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

الجدول الموالي يوضح ثبات أداة الدراسة بطريقة التجزئة النصفية:

الجدول رقم 05: ثبات أداة الدراسة بطريقة التجزئة النصفية

المحور	ألفا كرونباخ للجزء الأول	ألفا كرونباخ للجزء الثاني	معامل ارتباط التجزئة النصفية	تصحيح الطول بمعادلة سيبرمان براون	القرار الإحصائي
المحور الأول: تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	1.00	0.972	0.986	0.993	ثابت
المحور الثاني: فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	0.990	0.916	0.549	0.709	ثابت
المحور الثالث: تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية	0.916	0.848	0.900	0.947	ثابت
المحور الرابع: معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية	0.882	0.918	0.658	0.793	ثابت

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن قيم تصحيح الطول بمعادلة سيبرمان براون لمعامل ارتباط التجزئة النصفية لجميع محاور الاستبيان كلها أكبر من (0.7) مما يدل على ثبات مرتفع لجميع محاور الاستبيان يسمح باستخدامه في جمع البيانات.

ثانيا: الصدق

1. صدق المحكمين:

قبل نشر الاستبيان تم إخضاعه لعملية التحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة والمصرفين (أنظر الملحق رقم 03)، وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستمارة من حيث:

- دقة صياغة وصحة العبارات.
- توزيع خيارات الإجابة لضمان وملاءمتها لعملية المعالجة الإحصائية.
- الوقوف على مشكلة التصميم والمنهجية.

في الأخير تمت صياغة الاستبيان بشكله النهائي بناءا على ملاحظاتهم وتوصياتهم كما هو مبين في الملحق رقم (01).

2. الصدق الذاتي:

لدينا:

$$\text{الصدق الذاتي} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

ومنه كانت نتائج الصدق الذاتي كالتالي:

الجدول رقم 06: نتائج الصدق الذاتي لأداة الدراسة

المحور	معامل الثبات (قيمة ألفا كرونباخ)	معامل الصدق (الصدق الذاتي)	القرار الإحصائي
المحور الأول: تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	0.993	0.996	صادق
المحور الثاني: فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	0.967	0.983	صادق
المحور الثالث: تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية	0.939	0.969	صادق
المحور الرابع: معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية	0.924	0.961	صادق
الدرجة الكلية للاستبيان	**0.912**	**0.955**	**صادق**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن قيم معامل الصدق (الصدق الذاتي) لجميع المحاور وكذا الدرجة الكلية للاستبيان كلها أكبر من (0.8)، مما يدل على صدق ذاتي مرتفع للاستبيان ما يسمح لنا باستخدامه في جمع البيانات.

3. الصدق التمييزي (صدق المقارنة الطرفية):

يمكن التحقق من الصدق التمييزي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: نتائج الصدق التمييزي لأداة الدراسة

المحور	الفئة	العدد	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار ستيودنت للعينتين مستقلين Independent Samples Test			القرار الإحصائي
						قيمة الاختبار (T)	درجة الحرية (DF)	درجة المعنوية (Sig)	
المحور الأول	فئة عليا	8	% 27	23,375	1,76777	18.20	14	0.000	دال
	فئة دنيا	8	% 27	12.000	0.000				
المحور الثاني	فئة عليا	8	% 27	214,375	18,65428	2.04	14	0.045	دال
	فئة دنيا	8	% 27	200.000	7,98212				
المحور الثالث	فئة عليا	8	% 27	24.000	0.000	5.595	14	0.000	دال
	فئة دنيا	8	% 27	17,250	3,41216				
المحور الرابع	فئة عليا	8	% 27	42,875	0,99103	11.63	14	0.000	دال
	فئة دنيا	8	% 27	26,500	3,8545				
الدرجة الكلية	**فئة عليا**	**8**	**% 27**	**296,125**	**10,50765**	**5.643**	**14**	**0.000**	**دال**
	فئة دنيا	**8**	**% 27**	**264,500**	**11,86833**				

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أنه وبعد تطبيق اختبار ستيودنت لعينتين مستقلتين وذلك لمقارنة الإجابات الطرفية للاستبيان (المقارنة بين الفئات العليا والفئات الدنيا)، جاءت نتائج الاختبار لتؤكد أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العليا والفئات الدنيا على مستوى كل محاور الاستبيان وكذا الدرجة الكلية له، مما يدل على صدق تمييزي عالي للاستبيان يسمح باستخدامه في جمع البيانات.

المطلب الثاني: الدراسة الأساسية لأثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: منهج الدراسة الأساسية

تم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة الأساسية، وقد تم إسباقه بدراسة الاستطلاعية، أين تم فيها بناء أداة البحث.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة الأساسية

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية. وبعد نشر وإرسال الاستبيان الإلكتروني تحصلنا على 82 رد، حيث تم استبعاد 14 رد لعدم صلاحيته للتحليل بسبب أن أصحابها ليسوا ضمن مجتمع الدراسة، ليتم الاعتماد على 68 رد أي ما نسبته 82,93%، أي أن عينة الدراسة هي 68 موظف وموظفة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والجدول التالي يوضح الإحصائيات الخاصة بالردود على الاستبيان:

الجدول رقم 08: الإحصائيات الخاصة بالردود على الاستبيان

البيان	العدد	النسبة
الردود على الاستبيانات	82	%100
الردود الملغاة	14	%17,07
الردود الصالحة للدراسة	68	%82,93

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على عملية نشر والإجابة على الاستبيان

الفرع الثالث: الحدود المكانية والزمانية لإجراء الدراسة الأساسية

أجريت الدراسة الأساسية على البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية المتواجدون في الدول الإسلامية التالية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السودان، الكويت، المملكة العربية السعودية، عمان، ماليزيا، مصر. وذلك خلال الفترة الممتدة من 06 نوفمبر 2022 إلى غاية 07 ديسمبر 2022.

الفرع الرابع: البرامج والأدوات المستخدمة في معالجة البيانات

بعد أن تم تحصيل الردود على الاستبيان الإلكتروني، تم الاعتماد في عرض وتحليل البيانات على برنامج الجداول الإلكترونية Excel 2019 لمعالجة البيانات التي تكون في شكل جداول يترجمها إلى رسومات بيانية في أعمدة ودوائر لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل، بغية التحليل الجيد للبيانات التي تم جمعها، كما تم استخدام بعض الأساليب المتاحة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية statistical package for social sciences (Spss26). ومن تلك الأساليب إنتهجنا التحليل الإحصائي الوصفي وما يندرج تحته من تحليل عبر التكرارات والنسب المئوية للتعرف على خصائص عينة الدراسة، وتحديد إجابات أفرادها تجاه المحاور الرئيسية للاستبيان، كما تم حساب المتوسطات الحسابية وذلك لمعرفة مدى إرتفاع وانخفاض إجابات عينة الدراسة لكل محاور الاستبيان.

الفرع الخامس: اختبار وضبط الإستبيان قبل تحليله

أولا: قياس صدق الاتساق الداخلي للاستبيان

لقد قمنا بالتأكد من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الإستبيان على عينة الدراسة البالغة 68 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين المحاور والمحور الكلي، والجدول الموال يوضح ذلك:

الجدول رقم 09: اختبار الاتساق الداخلي

		تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية	معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية	مجموع المحاور
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	معامل بيرسون	1	,129	,463**	,192	,753**
	مستوى المعنوية		,296	,000	,116	,000
فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	معامل بيرسون	,129	1	,211	,282*	,468**
	مستوى المعنوية	,296		,084	,020	,000
تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية	معامل بيرسون	,463**	,211	1	,329**	,758**
	مستوى المعنوية	,000	,084		,006	,000
معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية	معامل بيرسون	,192	,282*	,329**	1	,666**
	مستوى المعنوية	,116	,020	,006		,000
مجموع المحاور	معامل بيرسون	,753**	,468**	,758**	,666**	1
	مستوى المعنوية	,000	,000	,000	,000	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط للمحور الأول والثالث والرابع مع المجموع الكلي للمحاور أكبر من 0.6 أي أن هناك ارتباطا قويا وموجب بين تلك المحاور والاستبيان ككل، بينما كان معامل الارتباط للمحور الثاني مع المجموع الكلي للمحاور يقترب من 0.5 أي أن هناك ارتباطا متوسط وموجب بين المحور الثاني والاستبيان ككل، وبما أن قيمة مستوى المعنوية لكل محور عند مجموع المحاور أقل من مستوى المعنوية 0.05 نقبل ونقول أن لها معنوية إحصائية، وبالتالي هناك صدق الاتساق الداخلي للمقياس أي الاستبيان.

ثانيا: قياس ثبات الاستبيان

ثبات أداة الدراسة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة، ولقد أجرينا إختبار الثبات على العينة بحساب معامل ألفاكرونباخ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 10: قياس ثبات الاستبيان

عدد الفقرات	معامل ألفاكرونباخ
74	0,969

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

يوضح الجدول السابق أن عدد عبارات الاستبيان 74 فقرة وأن معامل ألفاكرونبخ يساوي 0.969 وهو مرتفع وموجب وأكبر من 0.60 مما يدل على ثبات المقياس أي الاستبيان، وبالتالي يمكن الاعتماد في الدراسة على الاستبيان.

الفرع السادس: عرض خصائص عينة الدراسة الأساسية

بغرض التعرف والاستفادة من سمات وخصائص عينة الدراسة، سنقوم بعرض عوامل الدراسة الوصفية للمبحوثين، والتي تتعلق بالجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدولة، عدد سنوات الخبرة المهنية. كانت النتائج على النحو التالي:

أولا: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس من خلال الجدول والشكل التالين:

الجدول رقم 11: توزيع العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار
ذكور	52
إناث	16
المجموع	**68**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

الشكل رقم 03: توزيع العينة حسب متغير الجنس

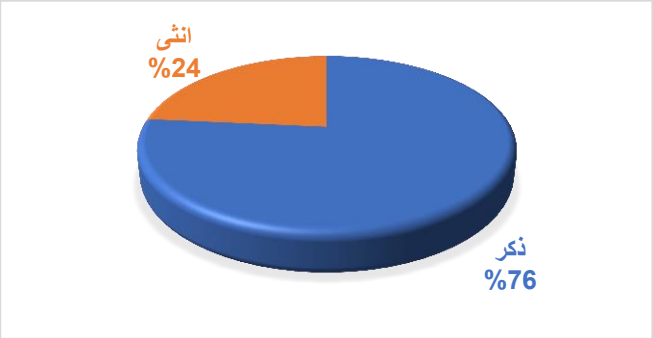

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن نسبة ردود الذكور على الاستبيان تفوق بكثير نسبة ردود الإناث، حيث تمثل نسبة الذكور 76,5%، ونسبة الإناث 23,5%.

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر من خلال الجدول والشكل التالين:

الجدول رقم 12: توزيع العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرار
من 21 الى 30 سنة	20
من 31 الى 40 سنة	19
من 41 الى 50 سنة	25
أكبر من 50 سنة	4
المجموع	**68**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

الشكل رقم 04: توزيع العينة حسب متغير العمر

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Excel

حسب إجابات عينة الدراسة قمنا بتشكيل أربع فئات عمرية، حيث خصصت الفئة الأولى من 21 سنة إلى 30 سنة، وحددت الفئة الثانية للذين سنهم ما بين 31 و40 سنة، وحددت الفئة الثالثة للذين سنهم ما بين 41 و50 سنة، أما الفئة الرابعة فقد خصصت لمن تجاوزت أعمارهم 50 سنة، ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن العينة تباينت أعمارهم، حيث أن الفئة العمرية الأكثر تكرار هي الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 41 و50 سنة بنسبة 36,8 %، ثم تليها الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم ما بين 21 و30 سنة بنسبة 29,4 %، ثم تأتي في المرتبة الثالثة الفئة العمرية من 31 سنة إلى 40 سنة بنسبة 27,9 %، وأخيرا الفئة العمرية التي سنها أكبر من 50 سنة بنسبة 5,9%.

ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي من خلال الجدول والشكل التالين:

الجدول رقم 13: توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار
دراسات مهنية	9
بكالوريوس	24
ماجستير	28
دكتوراه	7
المجموع	**68**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

الشكل رقم 05: توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

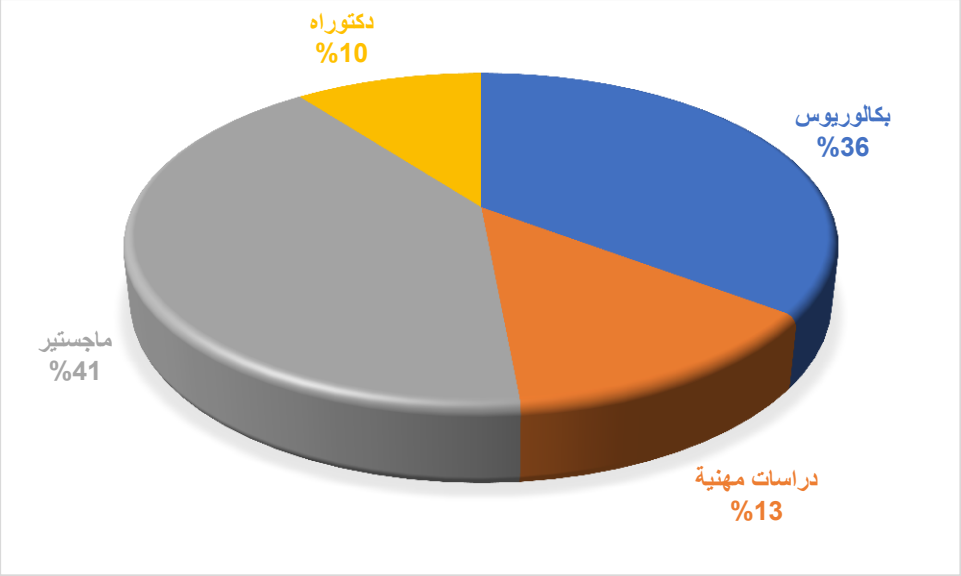

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن أغلبية عينة الدراسة كانت مؤهلاتهم العلمية ماجستير بنسبة 41,2%، تليها فئة مؤهلات البكالوريوس بنسبة 35,3 %، تليها فئة مؤهلات الدراسات المهنية بنسبة 13,2 %، تليها فئة مؤهلات الدكتوراه بنسبة 10,3 %.

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب متغير الدولة

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب متغير الدولة من خلال الجدول والشكل التالين:

الجدول رقم 14: توزيع العينة حسب متغير الدولة

الرقم	الدولة	التكرار
1	السودان	19
2	مصر	13
3	ماليزيا	10
4	الأردن	8
5	البحرين	6
6	الإمارات العربية المتحدة	5
7	الكويت	3
8	المملكة العربية السعودية	3
9	عمان	1
المجموع		**68**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

الشكل رقم 06: توزيع العينة حسب متغير الدولة

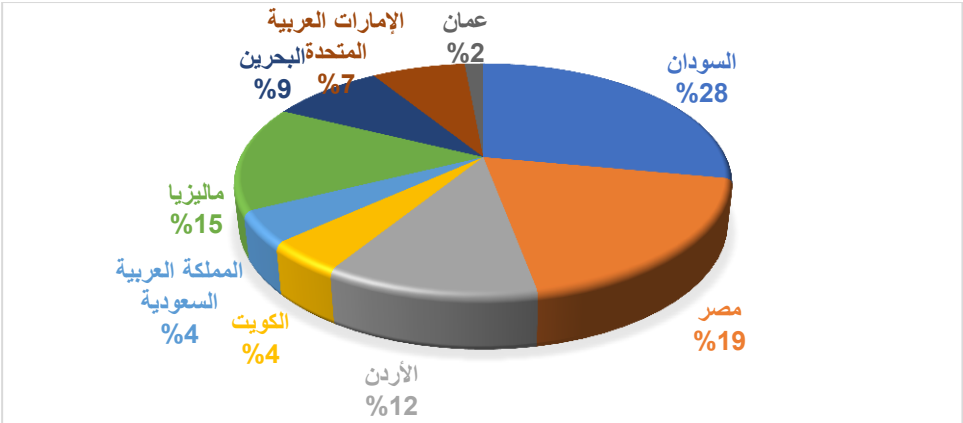

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ بأن موظفي عينة الدراسة مقسمة كما يلي: 27,9 % من موظفي البنوك الإسلامية السودانية، 19,1 % من موظفي البنوك الإسلامية المصرية، 14,7% من موظفي البنوك الإسلامية الماليزية، 11,8 % من موظفي البنوك الإسلامية الأردنية، 8,8 % من موظفي البنوك الإسلامية البحرينية، 7,4 % من موظفي البنوك الإسلامية الإماراتية، 4,4 % لكل من موظفي البنوك الإسلامية الكويتية والسعودية، 1,5 % من موظفي البنوك الإسلامية العمانية.

خامسا: توزيع أفراد العينة حسب متغير البنك

يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب متغير البنك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 15: توزيع العينة حسب متغير البنك

الدولة	البنك	التكرار	النسبة
الأردن	البنك الإسلامي الأردني	3	%4,41
	البنك العربي الإسلامي الدولي	5	%7,35
الإمارات العربية المتحدة	بنك المشرق الإسلامي	1	%1,47
	بنك دبي الإسلامي	1	%1,47
	مصرف أبو ظبي الإسلامي	2	%2,94
	بنك الإمارات الإسلامي	1	%1,47
البحرين	بنك البحرين الإسلامي	2	%2,94
	مصرف السلام	2	%2,94
	مصرف سيرة الاستثماري	1	%1,47
	بيت التمويل الكويتي البحرين	1	%1,47
السودان	بنك التضامن الإسلامي	5	%7,35
	بنك فيصل الإسلامي	1	%1,47
	بنك الجزيرة السوداني الأردني	5	%7,35
	مصرف السلام	7	%10,29
	بنك الخرطوم	1	%1,47
الكويت	بيت التمويل الكويتي	2	%2,94
	بنك الكويت الدولي	1	%1,47
المملكة العربية السعودية	البنك الأهلي التجاري	1	%1,47
	مصرف الراجحي	2	%2,94
عمان	بنك نزوى	1	%1,47
ماليزيا	ماي بنك الإسلامي المحدود	1	%1,47
	بنك أفين الإسلامي المحدود	2	%2,94
	بنك معاملات ماليزيا المحدود	4	%5,88
	بنك كيرجاساما راعيت ماليزيا المحدود	2	%2,94
	بنك إسلام ماليزيا المحدود	1	%1,47
مصر	بنك فيصل الإسلامي	5	%7,35
	مصرف البركة مصر	8	%11,76
9	**27**	**68**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Excel

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن موظفي عينة الدراسة مقسمة كما يلي: 11,76% من مصرف البركة المصري، 10,29% من مصرف السلام السوداني، 7,35% لكل من البنك العربي الإسلامي الدولي الأردني وبنك التضامن الإسلامي السوداني وبنك الجزيرة السوداني الأردني المتواجد في السودان وبنك فيصل الإسلامي المصري، 7,35% من بنك معاملات ماليزيا المحدود، 4,41% من البنك الإسلامي الأردني، 2,94% لكل من بنك أفين الإسلامي المحدود الماليزي وبنك البحرين الإسلامي وبنك كيرجاساما راعيت ماليزيا المحدود الماليزي وبيت التمويل الكويتي ومصرف أبو ظبي الإسلامي الإماراتي ومصرف الراجحي السعودي ومصرف السلام البحريني، 1,47% لكل من البنك الأهلي التجاري السعودي وبنك إسلام ماليزيا المحدود الماليزي وبنك الإمارات الإسلامي الإماراتي وبنك الخرطوم السوداني وبنك الكويت الدولي الكويتي وبنك المشرق الإسلامي الإماراتي وبنك دبي الإسلامي الإماراتي وبنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك نزوى العماني وبيت التمويل الكويتي البحرين المتواجد في البحرين وماي بنك الإسلامي المحدود الماليزي ومصرف سيرة الاستثماري البحريني.

سادسا: توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

من خلال الردود على الاستبيان، يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية من خلال الجدول والشكل التالين:

الجدول رقم 16: توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار
10 سنوات فأقل	37
من 11 الى 20 سنة	25
أكثر من 20 سنة	6
المجموع	**68**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

الشكل رقم 07: توزيع العينة حسب متغير الخبرة المهنية

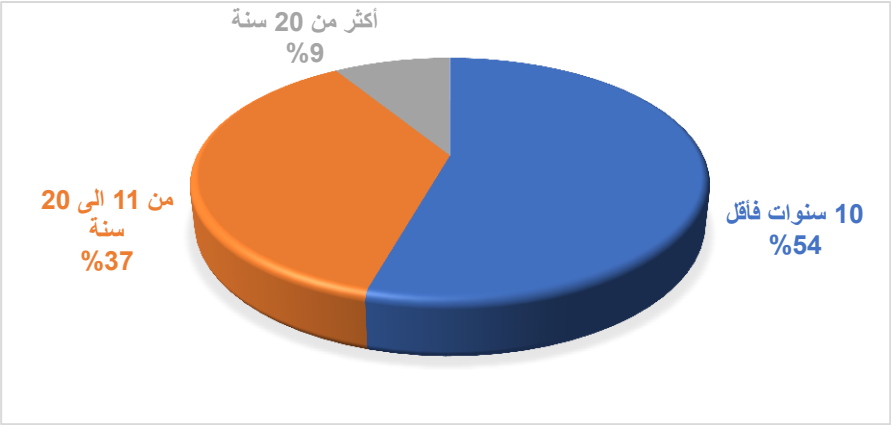

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة تقل خبرتهم المهنية عن 10 سنوات، حيث من لهم خبرة أقل من 10 سنوات نسبتهم 54,4 %، ومن لهم خبرة أكثر من 11 سنة وأقل من 20 سنة نسبتهم 36,8 %، ومن لهم خبرة أكثر من 20 سنة نسبتهم 8,8 %، وبالتالي أغلب عينة الدراسة لهم خبرة متوسطة في البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

الفرع الأول: النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين تجاه محاور الاستبيان

أولا: عرض وتحليل نتائج أراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الأول

في هذا الجانب سنحاول إكتشاف مدى تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية العضوة فيه، من أجل ذلك نعتمد على حساب المتوسط والانحراف المعياري والاتجاه العام كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 17: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والاتجاه العام للمحور الأول

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1. يطبق البنك الإسلامي التوجيهات المتعلقة بمخاطر السيولة الواردة في المعيار رقم 1 (المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر).	0	26	20	22	0	2,9412	0,84434	محايد
	0	38,2	29,4	32,4	0			
2. يطبق البنك الإسلامي المعيار رقم 12 (المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة).	0	25	22	20	1	2,9559	0,85403	محايد
	0	36,8	32,4	29,4	1,5			
3. يقيّم البنك الإسلامي مجموعة واسعة من عوامل مخاطر السيولة في تقنيات اختبارات التحمل وفق المعيار رقم 13 (المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط).	1	26	22	19	0	2,8676	0,84473	محايد
	1,5	38,2	32,4	27,9	0			
4. يطبق البنك الإسلامي المبادئ الإرشادية رقم 6 (الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة).	0	26	22	20	0	2,9118	0,82381	محايد
	0	38,2	32,4	29,4	0			
5. يقيم البنك اختبارات ضغط السيولة وفق الملاحظة الفنية رقم 2 (اختبارات الضغط).	0	26	22	19	1	2,9265	0,85197	محايد
	0	38,2	32,4	27,9	1,5			
6. يقوم البنك الإسلامي بتقديم افصاحات عن نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وفق المعيار رقم 22 (المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق).	0	25	20	23	0	2,9706	0,84590	محايد
	0	36,8	29,4	33,8	0			
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور الأول						**2,9289**	**0,82071**	**محايد**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

حسب الجدول السابق كانت نتيجة الإجابات على عبارات المحور الأول بعد حساب المتوسطات والتكرارات والنسبة المئوية والانحراف المعياري كالآتي:

- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الأولى محايد لأن متوسطها الحسابي 2,9412 واقع في المجال محايد، وبالتالي عدم إجابة عينة الدراسة على تطبيق المعيار رقم 1، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الأول في المرتبة الثالثة.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الثانية محايد لأن متوسطها الحسابي 2,9559 واقع في المجال محايد، وبالتالي عدم إجابة عينة الدراسة على تطبيق المعيار رقم 12، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الأول في المرتبة الثانية.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الثالثة محايد لأن متوسطها الحسابي 2,8676 واقع في المجال محايد، وبالتالي عدم إجابة عينة الدراسة على تطبيق المعيار رقم 13، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الأول في المرتبة السادسة.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الرابعة محايد لأن متوسطها الحسابي 2,9118 واقع في المجال محايد، وبالتالي عدم إجابة عينة الدراسة على تطبيق المبادئ الإرشادية رقم 6، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الأول في المرتبة الخامسة.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الخامسة محايد لأن متوسطها الحسابي 2,9265 واقع في المجال محايد، وبالتالي عدم إجابة عينة الدراسة على تطبيق الملاحظة الفنية رقم 2، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الأول في المرتبة الرابعة.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة السادسة محايد لأن متوسطها الحسابي 2,9706 واقع في المجال محايد، وبالتالي عدم إجابة عينة الدراسة على تطبيق المعيار رقم 22، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الأول في المرتبة الأولى.

يشير الجدول السابق إلى أن المتوسطات الحسابية لتطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية تراوحت بين 2,8676 إلى 2,9706 وبانحرافات معيارية من 0,82381 إلى 0,85403، وأن المتوسط الحسابي للمحور الأول ككل هو 2,9289 وهو واقع ضمن المجال محايد حسب مقياس ليكارت الخماسي، وهو يعني عدم إجابة عينة الدراسة على مدى تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية العضوة فيه.

ثانيا: عرض وتحليل نتائج أراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الثاني

في هذا الجانب سنحاول اكتشاف مدى فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، من أجل ذلك نعتمد على حساب المتوسط والانحراف المعياري والاتجاه العام كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 18: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والاتجاه العام للمحور الثاني

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1. يضع مجلس إدارة البنك الإسلامي إطار قويا لإدارة مخاطر سيولته.	1	1	1	56	9	4,0441	0,58422	موافق
	1,5	1,5	1,5	82,4	13,2			
2. يضع مجلس إدارة البنك الإسلامي استراتيجية تمكن من وجود إدارة رشيدة لمخاطر السيولة والوفاء بمتطلبات السيولة.	0	0	3	56	9	4,0882	0,41377	موافق
	0	0	4,4	82,4	13,2			
3. يضع مجلس إدارة البنك الإسلامي استراتيجية تشمل على سياسات وإجراءات احترازية تتلائم مع درجة تحمله لمخاطر السيولة.	0	1	1	55	11	4,1176	0,47409	موافق
	0	1,5	1,5	80,9	16,2			
4. يضع مجلس إدارة البنك الإسلامي استراتيجية تتوفر على التنويع الفعال في مصادر تمويله وفي مدتها.	0	0	1	56	11	4,1471	0,39643	موافق
	0	0	1,5	82,4	16,2			
5. يقوم مجلس إدارة البنك الإسلامي بالإشراف المناسب للتأكد من أن الإدارة التنفيذية للبنك الإسلامي تطبق بشكل فعال سياسات وآليات إدارة مخاطر السيولة.	1	0	3	56	8	4,0294	0,54555	موافق
	1,5	0	4,4	82,4	11,8			
6. يقوم مجلس إدارة البنك الإسلامي بمراجعة وتعديل استراتيجية وسياسات وآليات إدارة مخاطر السيولة بشكل دوري.	0	0	2	58	8	4,0882	0,37597	موافق
	0	0	2,9	85,3	11,8			
7. يقوم مجلس إدارة البنك الإسلامي بمراجعة دورية لإستراتيجيات التمويل وسياسات وآليات لقياس ورصد باستمرار لمتطلبات التمويل ولإدارة فعالة لمخاطر التمويل.	0	1	1	57	9	4,0882	0,44839	موافق
	0	1,5	1,5	83,8	13,2			
8. يمتلك البنك الإسلامي إطار عمل متين لإدارة سيولته يتطلب الحفاظ على سيولة كافية لمواجهة مجموعة من حالات الضغط.	0	1	2	58	7	4,0441	0,43824	موافق
	0	1,5	2,9	85,3	10,3			
9. يمتلك البنك الإسلامي إطار عمل متين لإدارة سيولته يشمل سياسات وآليات ملائمة لإدارة	1	1	1	54	11	4,0735	0,60634	موافق
	1,5	1,5	1,5	79,4	16,2			

مخاطر السيولة.								
10. يمتلك البنك الإسلامي ممارسات سليمة لتحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر السيولة.	0	2	1	56	9	4,0588	0,51492	موافق
	0	2,9	1,5	82,4	13,2			
11. يمتلك البنك الإسلامي إطار قوي للتنبؤ الشامل بالتدفقات النقدية التي تتولد عن الأصول والخصوم وبنود خارج ميزانيته.	1	1	2	56	8	4,0147	0,58572	موافق
	1,5	1,5	2,9	82,4	11,8			
12. يمتلك البنك الإسلامي إطار سليم لمخاطر السيولة بشكل يومي.	1	1	2	56	8	4,0147	0,58572	موافق
	1,5	1,5	2,9	82,4	11,8			
13. يقوم البنك الإسلامي بتحليل إستراتجية ورصد احتياجاته من السيولة بشكل منفصل لكل عملة أجنبية مهمة بالنسبة إليه.		2	4	55	7	3,9853	0,53232	موافق
		2,9	5,9	80,9	10,3			
14. يصيغ البنك الإسلامي بوضوح قدرته على ما يمكن تحمله من مخاطر السيولة.	0	0	2	59	7	4,0735	0,35894	موافق
	0	0	2,9	86,8	10,3			
15. يحدد البنك الإسلامي بوضوح درجة تحمل مخاطر السيولة بما يتناسب مع استراتيجيته ودوره في النظام المالي.	0	0	2	59	7	4,0735	0,35894	موافق
	0	0	2,9	86,8	10,3			
16. يدير البنك الإسلامي بفعالية أوضاع ومخاطر سيولته اليومية.	0	0	4	57	7	4,0441	0,40275	موافق
	0	0	5,9	83,8	10,3			
17. يحتفظ البنك الإسلامي بكميات كافية من الأصول السائلة العالية الجودة وغير المرهونة.	0	0	4	56	8	4,0588	0,41904	موافق
	0	0	5,9	82,4	11,8			
18. يدير البنك الإسلامي بفعالية الضمانات المتاحة لديه.	1	1	2	57	7	4	0,57303	موافق
	1,5	1,5	2,9	83,8	10,3			
19. يدمج البنك الإسلامي تكاليف ومنافع ومخاطر السيولة في التسعير الداخلي وقياس الأداء لجميع أنشطته التجارية.	0	1	3	58	6	4,0147	0,44024	موافق
	0	1,5	4,4	85,3	8,8			
20. تتلائم وتتناسق استراتيجية وسياسات إدارة مخاطر السيولة مع الإطار العام لإدارة المخاطر في البنك الإسلامي.	0	0	2	58	8	4,0882	0,37597	موافق
	0	0	2,9	85,3	11,8			
21. يمتلك البنك الإسلامي خطة طوارئ للتمويل.	0	1	3	58	6	4,0147	0,44024	موافق
	0	1,5	4,4	85,3	8,8			
22. هناك تواصل واتصال بين مختلف المستويات في البنك الإسلامي فيما يخص إدارة مخاطر السيولة.	0	1	2	59	6	4,0294	0,42217	موافق
	0	1,5	2,9	86,8	8,8			
23. يرسي البنك الإسلامي ثقافة إدارة مخاطر السيولة بين موظفيه.	0	1	2	58	7	4,0441	0,43824	موافق
	0	1,5	2,9	85,3	10,3			
24. تنفذ الإدارة التنفيذية للبنك الإسلامي استراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة التي يتم اعتمادها من طرف مجلس الإدارة.	0	0	2	60	6	4,0588	0,34043	موافق
	0	0	2,9	88,2	8,8			
25. تقوم الإدارة التنفيذية للبنك الإسلامي برهن	1	0	3	57	7	4,0147	0,53232	موافق

أصول ميزانيته ضمن الحدود المقبولة.	1,5	0	4,4	83,8	10,3			
26. يمتلك البنك الإسلامي هيكل إدارة المخاطر.	0	0	2	59	7	4,0735	0,35894	موافق
	0	0	2,9	86,8	10,3			
27. يمتلك البنك الإسلامي لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO)	0	0	3	58	7	4,0588	0,38176	موافق
	0	0	4,4	85,3	10,3			
28. يمتلك البنك الإسلامي هيكل خاص بإدارة مخاطر السيولة ضمن هيكل إدارة المخاطر.	0	2	4	55	7	3,9853	0,53232	موافق
	0	2,9	5,9	80,9	10,3			
29. يمتلك البنك الإسلامي لجنة تعنى بإدارة مخاطر السيولة.	0	3	4	54	7	3,9559	0,58422	موافق
	0	4,4	5,9	79,4	10,3			
30. يمتلك البنك الإسلامي نظام رقابة داخلي قوي لإدارة سيولته.	0	0	4	59	5	4,0147	0,36621	موافق
	0	0	5,9	86,8	7,4			
31. يمتلك البنك الإسلامي لجنة تدقيق داخلي تتبع مجلس الإدارة، وتقوم بالتدقيق في مخاطر السيولة.	0	0	3	59	6	4,0441	0,3638	موافق
	0	0	4,4	86,8	8,8			
32. يراقب البنك الإسلامي باستمرار مخاطر سيولته واحتياجاته للتمويل عبر مختلف وحداته.	1	1	1	58	7	4,0147	0,55965	موافق
	1,5	1,5	1,5	85,3	10,3			
33. تخضع إدارة مخاطر السيولة في البنك الإسلامي للرقابة الشرعية.	1	0	2	58	7	4,0294	0,51747	موافق
	1,5	0	2,9	85,3	10,3			
34. يمتلك البنك الإسلامي نظام مراجعة داخلي فعال لاستراتيجية وسياسات وآليات إدارة مخاطر سيولته.	1	1	1	58	7	4,0147	0,55965	موافق
	1,5	1,5	1,5	85,3	10,3			
35. يمتلك البنك الإسلامي نظام تدقيق داخلي فعال لاستراتيجية وسياسات وآليات إدارة مخاطر سيولته.	1	0	3	57	7	4,0147	0,53232	موافق
	1,5	0	4,4	83,8	10,3			
36. يمتلك البنك الإسلامي أنظمة معلومات فعالة تمكنه من التنبؤ وتحديد وتجميع ورصد والتحكم في مخاطر السيولة واحتياجات التمويل.	0	2	2	57	7	4,0147	0,5035	موافق
	0	2,9	2,9	83,8	10,3			
37. تتميز المعلومات المالية والمحاسبية في البنك الإسلامي بالموثوقية (الصدق، قابلية للتحقق، الحيادية).	1	2	1	58	6	3,9706	0,59777	موافق
	1,5	2,9	1,5	85,3	8,8			
38. تتميز المعلومات المالية والمحاسبية في البنك الإسلامي بالملائمة (القدرة التنبؤية، إمكانية التحقق من التوقعات، التوقيت المناسب للمعلومة).	0	2	1	59	6	4,0147	0,47293	موافق
	0	2,9	1,5	86,8	8,8			
39. يمتلك البنك الإسلامي أنظمة معلومات تتناسب وحجم وتعقيدات عملياته.	1	2	2	57	6	3,9559	0,60923	موافق
	1,5	2,9	2,9	83,8	8,8			
40. يوظف البنك الإسلامي متخصصين في إدارة مخاطر السيولة.	0	2	4	58	4	3,9412	0,48507	موافق
	0	2,9	5,9	85,3	5,9			
41. يقوم البنك الإسلامي بتدريب وتكوين	0	3	3	57	5	3,9412	0,54313	موافق

موظفين متخصصين في إدارة مخاطر السيولة.	0	4,4	4,4	83,8	7,4			
42. يعمل البنك الإسلامي على تحفيز موظفي إدارة مخاطر السيولة.	1	6	2	55	4	3,8088	0,73824	موافق
	1,5	8,8	2,9	80,9	5,9			
43. يقوم البنك الإسلامي بإجراء اختبارات الإجهاد لمخاطر السيولة بشكل دوري على المدى القصير والطويل.	1	0	5	58	4	3,9412	0,51492	موافق
	1,5	0	7,4	85,3	5,9			
44. يفصح البنك الإسلامي بشكل دوري عن سلامة هيكل إدارة مخاطر سيولته ووضعيات سيولته، في شكل إفصاحات نوعية وكمية.	0	2	2	59	5	3,9853	0,47293	موافق
	0	2,9	2,9	86,8	7,4			
45. تمكن البنك الإسلامي من تحقيق الحد الأدنى لنسب تغطية السيولة.	0	1	4	58	5	3,9853	0,44024	موافق
	0	1,5	5,9	85,3	7,4			
46. تمكن البنك الإسلامي من تحقيق الحد الأدنى لنسب تغطية السيولة لكل عملة مهمة.	0	1	8	55	4	3,9118	0,48053	موافق
	0	1,5	11,8	80,9	5,9			
47. تمكن البنك الإسلامي من تحقيق نسبة صافي التمويل المستقر لا تقل عن 100%.	0	2	3	59	4	3,9559	0,47107	موافق
	0	2,9	4,4	86,8	5,9			
48. وجود فجوات موجبة بين التدفقات التعاقدية الداخلة والخارجة من السيولة لأغلب الفترات الزمنية.	0	2	8	54	4	3,8824	0,53335	موافق
	0	2,9	11,8	79,4	5,9			
49. مؤشرات التركز في التمويل للبنك الإسلامي جيدة، وتدل على تنويع مصادر التمويل.	2	3	6	53	4	3,7941	0,74431	موافق
	2,9	4,4	8,8	77,9	5,9			
50. هناك أصول متاحة غير مرهونة كافية لاستخدامها كضمان للحصول على أصول سائلة عالية الجودة.	0	2	8	54	4	3,8824	0,53335	موافق
	0	2,9	11,8	79,4	5,9			
51. أدوات الرصد المرتبطة بالسوق جيدة بالنسبة للبنك الإسلامي.	0	2	7	54	5	3,9118	0,53908	موافق
	0	2,9	10,3	79,4	7,4			
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور الثاني						**4,0081**	**0,37216**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

حسب الجدول السابق:

- الاتجاه العام لجميع إجابات فقرات المحور الثاني موافق، لأن متوسطاتها الحسابية كلها تقع في المجال 3,7941 إلى 4,1471 الواقع في المجال موافق، وبالتالي موافقة عينة الدراسة على جميع فقرات المحور الثاني.
- المتوسطات الحسابية لفعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية تراوحت من 3,7941 إلى 4,1471 وبانحرافات معيارية من 0,34043 إلى 0,74431، وأن المتوسط الحسابي للمحور الثاني ككل هو 4,0081 الذي يقع ضمن مجال الإجابة موافق حسب مقياس ليكارت الخماسي، وهو يعني موافقة عينة على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ثالثا: عرض وتحليل نتائج أراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الثالث

سنحاول إكتشاف مدى تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية، من أجل ذلك نعتمد على حساب المتوسط والانحراف المعياري والاتجاه العام كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 19: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والاتجاه العام للمحور الثالث

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1. تعد معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية أكثر ملائمة للبنوك الإسلامية.	0	3	11	50	4	3,8088	0,60489	موافق
	0	4,4	16,2	73,5	5,9			
2. تعد معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية أكثر تناسبا للبنوك الإسلامية.	0	4	12	48	4	3,7647	0,64917	موافق
	0	5,9	17,6	70,6	5,9			
3. تتميز معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بالبساطة والسهولة والوضوح.	0	7	23	35	3	3,5000	0,74313	موافق
	0	10,3	33,8	51,5	4,4			
4. إن تكييف مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمعايير لجنة بازل الخاصة بإدارة مخاطر السيولة مع الشريعة الإسلامية قلل من مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.	0	5	13	46	4	3,7206	0,68775	موافق
	0	7,4	19,1	67,6	5,9			
5. ساهمت معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية.	0	6	15	44	3	3,6471	0,70742	موافق
	0	8,8	22,1	64,7	4,4			
6. ساهمت معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز ثقة المتعاملين مع البنوك الإسلامية.	0	9	17	39	3	3,5294	0,78170	موافق
	0	13,2	25,0	57,4	4,4			
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور الثالث						**3,6618**	**0,60947**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

حسب الجدول السابق كانت نتيجة الإجابات على عبارات المحور الثالث بعد حساب المتوسطات والتكرارات والنسبة المئوية والانحراف المعياري كالآتي:

- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الأولى موافق لأن متوسطها الحسابي 3,8088 واقع في المجال موافق، وبالتالي موافقة عينة الدراسة على أن معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية تعد أكثر ملائمة للبنوك الإسلامية، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة الأولى.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الثانية موافق لأن متوسطها الحسابي 3,764 واقع في المجال موافق، وبالتالي موافقة عينة الدراسة على أن معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية تعد أكثر تناسبا للبنوك الإسلامية، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة الثانية.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الثالثة موافق لأن متوسطها الحسابي 3,5000 واقع في المجال موافق، وبالتالي موافقة عينة الدراسة على أن معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية تتميز بالبساطة والسهولة والوضوح، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة السادسة.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الرابعة موافق لأن متوسطها الحسابي 3,7206 واقع في المجال موافق، وبالتالي موافقة عينة الدراسة على أن تكييف مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمعايير لجنة بازل الخاصة بإدارة مخاطر السيولة مع الشريعة الإسلامية قلل من مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة الثالثة.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الخامسة موافق لأن متوسطها الحسابي 3,6471 واقع في المجال موافق، وبالتالي موافقة عينة الدراسة على أن معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ساهمت في تعزيز فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة الرابعة.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة السادسة موافق لأن متوسطها الحسابي 3,5294 واقع في المجال موافق، وبالتالي موافقة عينة الدراسة على أن معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية ساهمت في تعزيز ثقة المتعاملين مع البنوك الإسلامية، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة الخامسة.

يشير الجدول السابق إلى أن المتوسطات الحسابية لدور تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية تراوحت من 3,5000 إلى 3,8088، وبانحرافات معيارية من 0,60489 إلى 0,78170، وأن المتوسط الحسابي للمحور الثالث ككل هو 3,6618، أي موافق حسب مقياس ليكارت الخماسي، وهو يعني موافقة عينة الدراسة على تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية.

رابعا: عرض وتحليل نتائج أراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الرابع

في هذا الجانب سنحاول إكتشاف وجود معوقات تحد من فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية، من أجل ذلك نعتمد على حساب المتوسط والانحراف المعياري والاتجاه العام كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 20: المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والاتجاه العام للمحور الرابع

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1. يقدم مجلس الخدمات المالية الإسلامية للبنك الإسلامي الدعم والمساعدة والشروحات والتفسيرات اللازمة والمناسبة لمعاييره.	0	2	37	26	3	3,4412	0,63204	موافق
	0	2,9	54,4	38,2	4,4			
2. القوانين والأنظمة المصرفية المحلية تتلائم مع معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بالبنك الإسلامي.	1	7	33	27	0	3,2647	0,70431	محايد
	1,5	10,3	48,5	39,7	0			
3. يتوفر للبنك الإسلامي أسواق مالية إسلامية متطورة.	0	17	9	42	0	3,3676	0,86222	محايد
	0	25	13,2	61,8	0			
4. يتوفر للبنك الإسلامي أدوات السياسة النقدية والعمليات النقدية وعمليات الصرف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.	2	19	7	40	0	3,2500	0,96776	محايد
	2,9	27,9	10,3	58,8	0			
5. يتوفر للبنك الإسلامي أدوات في سوق المال متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لإدارة السيولة.	0	20	7	41	0	3,3088	0,90203	محايد
	0	29,4	10,3	60,3	0			
6. يتوفر للبنك الإسلامي أدوات التأمين على الودائع متوافقة مع أحكام الشريعة.	0	21	9	38	0	3,2500	0,90397	محايد
	0	30,9	13,2	55,9	0			
7. يتوفر البنك الإسلامي على أنظمة متطورة لتسوية المدفوعات والأوراق المالية.	1	18	7	42	0	3,3235	0,92141	محايد
	1,5	26,5	10,3	61,8	0			
8. يوفر البنك المركزي تسهيلات السيولة للبنك الإسلامي عند الحاجة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (ملاذ المقرض الأخير).	1	27	12	28	0	2,9853	0,93828	محايد
	1,5	39,7	17,6	41,2	0			
9. يتوفر للبنك الإسلامي كفاية من الأصول السائلة عالية الجودة.	0	19	16	33	0	3,2059	0,85621	محايد
	0	27,9	23,5	48,5	0			
10. يتوفر للبنك الإسلامي أصول سائلة	0	23	15	30	0	3,1029	0,88334	محايد

عالية الجودة ذات مستويات مرتفعة من التداول.	0	33,8	22,1	44,1	0			
11. يتوفر للبنك الإسلامي أصول سائلة عالية الجودة متنوعة.	0	20	16	32	0	3,1765	0,86285	محايد
	0	29,4	23,5	47,1	0			
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور الرابع						**3,2433**	**0,66757**	**محايد**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

حسب الجدول السابق كانت نتيجة الإجابات على عبارات المحور الرابع بعد حساب المتوسطات والتكرارات والنسبة المئوية والانحراف المعياري كالآتي:

- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الأولى موافق لأن متوسطها الحسابي 3,4412 واقع في المجال موافق، وبالتالي موافقة عينة الدراسة على أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية للبنك الإسلامي يقدم الدعم والمساعدة والشروحات والتفسيرات اللازمة والمناسبة لمعاييره، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة الأولى.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الثانية محايد لأن متوسطها الحسابي 3,2647 واقع في المجال محايد، وبالتالي عدم إجابة عينة الدراسة على أن القوانين والأنظمة المصرفية المحلية تتلائم مع معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بالبنك الإسلامي، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة الخامسة.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الثالثة محايد لأن متوسطها الحسابي 3,3676 واقع في المجال محايد، وبالتالي عدم إجابة عينة الدراسة على أن للبنك الإسلامي أسواق مالية إسلامية متطورة، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة الثانية.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الرابعة محايد لأن متوسطها الحسابي 3,2500 واقع في المجال محايد، وبالتالي عدم إجابة عينة الدراسة على أن للبنك الإسلامي أدوات السياسة النقدية والعمليات النقدية وعمليات الصرف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة السادسة.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الخامسة محايد لأن متوسطها الحسابي 3,3088 واقع في المجال محايد، وبالتالي عدم إجابة عينة الدراسة على أن للبنك الإسلامي أدوات في سوق المال متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لإدارة السيولة، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة الرابعة.

- الاتجاه العام لإجابات الفقرة السادسة محايد لأن متوسطها الحسابي 3,2500 واقع في المجال محايد، وبالتالي عدم إجابة عينة الدراسة على أن للبنك الإسلامي أدوات التأمين على الودائع متوافقة مع أحكام الشريعة، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة السابعة.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة السابعة محايد لأن متوسطها الحسابي 3,3235 واقع في المجال محايد، وبالتالي عدم إجابة عينة الدراسة على أن البنك الإسلامي يتوفر على أنظمة متطورة لتسوية المدفوعات والأوراق المالية، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة الثالثة.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الثامنة محايد لأن متوسطها الحسابي 2,9853 واقع في المجال محايد، وبالتالي عدم إجابة عينة الدراسة على أن البنك المركزي يوفر تسهيلات السيولة للبنك الإسلامي عند الحاجة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (ملاذ المقرض الأخير)، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة الحادي عشر.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة التاسعة محايد لأن متوسطها الحسابي 3,2059 واقع في المجال محايد، وبالتالي عدم إجابة عينة الدراسة على أن للبنك الإسلامي كفاية من الأصول السائلة عالية الجودة، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة الثامنة.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة العاشرة محايد لأن متوسطها الحسابي 3,1029 واقع في المجال محايد، وبالتالي عدم إجابة عينة الدراسة على أن للبنك الإسلامي أصول سائلة عالية الجودة ذات مستويات مرتفعة من التداول، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة العاشرة.
- الاتجاه العام لإجابات الفقرة الحادي عشر محايد لأن متوسطها الحسابي 3,1765 واقع في المجال محايد، وبالتالي عدم إجابة عينة الدراسة على أن للبنك الإسلامي أصول سائلة عالية الجودة متنوعة، وترتب هذه الفقرة من حيث ترتيب أهميتها بالنسبة للمحور الثالث في المرتبة التاسعة.

يشير الجدول السابق إلى أن المتوسطات الحسابية لوجود معوقات تحد من فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية تراوحت من 2,9853 إلى 3,4412 وبانحرافات معيارية من 0,63204 إلى 0,96776، وأن المتوسط الحسابي للمحور الرابع ككل هو 3,2433 أي موافق حسب مقياس ليكارت الخماسي، وهو يعني عدم إجابة عينة الدراسة على وجود معوقات تحد من فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية.

الفرع الثاني: العلاقة بين بعض عوامل الجنس والمؤهل العلمي

سنجري اختبار كاي مربع لمعرفة مدى إستقلالية متغيرات الجنس والمؤهل العلمي عن بعضهما حيث:

أولا: العلاقة بين الجنس والمؤهل العلمي

H0: المؤهل العلمي لا يعتمد على الجنس.

H1: المؤهل العلمي يعتمد على الجنس.

الجدول رقم 21: العلاقة بين الجنس والمؤهل العلمي

البيان	مستوى المعنوية
بيرسون كاي مربع	0,184
عدد أفراد العينة	68

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

نلاحظ أن مستوى المعنوية تساوي 0.184 أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نقبل H0 ونرفض H1 أي أن المؤهل العلمي لا يعتمد على الجنس.

الفرع الثالث: مقارنة الفروق في متوسطات الإجابة تبعا لعوامل الدراسة الوصفية

سنجري اختبار تحليل التبيان ويسمى أنوفا على عوامل الدراسة الوصفية كما يلي:

أولا: الجنس

H0: لا توجد فروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للجنس.

H1: توجد فروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للجنس.

الجدول رقم 22: اختبار الفروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للجنس

المحاور	مستوى المعنوية
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	0,362
فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	0,175
تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية	0,617
معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية	0,508

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة المعنوية للمحاور أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل H0 ونرفض H1، أي لا توجد فروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للجنس.

ثانيا: العمر

H0: لا توجد فروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للعمر.

H1: توجد فروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للعمر.

الجدول رقم 23: اختبار الفروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للعمر

المحاور	مستوى المعنوية
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	0,356
فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	0,480
تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية	0,079
معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية	0,335

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة المعنوية للمحاور أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل H0 ونرفض H1، أي لا توجد فروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للعمر.

ثالثا: المؤهل العلمي

H0: لا توجد فروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للمؤهل العلمي.

H1: توجد فروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للمؤهل العلمي.

الجدول رقم 24: اختبار الفروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للمؤهل العلمي

المحاور	مستوى المعنوية
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	0,060
فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	0,341
تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية	0,055
معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية	0,100

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة المعنوية للمحاور أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل H0 ونرفض H1، أي لا توجد فروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للمؤهل العلمي.

رابعا: الخبرة المهنية

H0: لا توجد فروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للخبرة المهنية.

H1: توجد فروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للخبرة المهنية.

الجدول رقم 25: اختبار الفروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للخبرة المهنية

المحاور	مستوى المعنوية
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	0,882
فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	0,967
تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية	0,340
معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية	0,484

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة المعنوية للمحاور أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل H0 ونرفض H1، أي لا توجد فروقات بين متوسطات الإجابة تبعا للخبرة المهنية.

الفرع الرابع: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرضيات

أولا: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى

الفرضية الفرعية الأولى تنص على ما يلي: تطبق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية العضوة فيه.

والجدول الموالي يوضح الوصف الإحصائي لنتائج المحور الأول:

الجدول رقم 26: الوصف الإحصائي لنتائج المحور الأول

المحور الأول	عدد العبارات	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	اتجاه الإجابة حسب سلم ليكارت الخماسي
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	06	18	17.57	4.92	2.93	محايد

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق وعند المقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي للمحور نجد أن هناك تقارب كبير بينهما، مما يدل على أن متوسط إجابات أفراد العينة يذهب في اتجاه الوسط، كما أن المتوسط الحسابي المرجح بلغ (2.93)، وهو حسب سلم ليكارت الخماسي يقع في نطاق الإجابة (محايد)، مما يدل على أن درجة تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية متوسطة، وسنتأكد من الدلالة الإحصائية لهذه النتائج باستخدام اختبار ستيودنت لعينة واحدة للمقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي.

الجدول رقم 27: درجة تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية باستخدام اختبار ستيودنت لعينة واحدة

الفرضية الفرعية الأولى	المتوسط الفرضي	اختبار ستيودنت لعينة واحدة One-Sample Test				القرار الإحصائي
		قيمة الاختبار (T)	درجة الحرية (DF)	درجة المعنوية (Sig)	الفرق بين المتوسطات	
تطبق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية.	18	-0.714	67	0.478	0.43	غير دال
	المتوسط الحسابي 17.57					

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة الاختبار (T) تساوي (0.714-)، ودرجة المعنوية للاختبار تساوي (0.478)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي لا توجد دلالة إحصائية للاختبار، ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي، أي أن إجابات أفراد العينة تذهب في اتجاه المتوسط، ومنه فإن الفرضية الفرعية الأولى (تطبق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية العضوة) محققة، وهذا التطبيق كان بشكل متوسط.

الشكل رقم 08: الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي في تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية

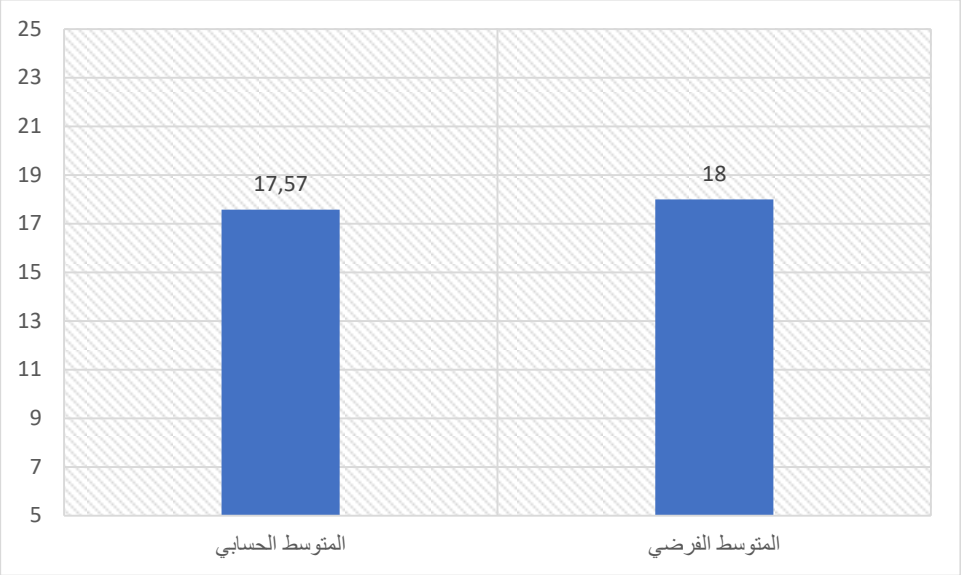

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

ثانيا: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية

الفرضية الفرعية الثانية تنص على أن: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية فعالة.

الجدول الموالي يوضح الوصف الإحصائي لنتائج المحور الثاني:

الجدول رقم 28: الوصف الإحصائي لنتائج المحور الثاني

المحور الثاني	عدد العبارات	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	اتجاه الإجابة حسب سلم ليكارت الخماسي
البعد الأول: مجلس الإدارة	07	21	28.60	2.82	4.09	موافق
البعد الثاني: إطار إدارة مخاطر السيولة	37	111	148.49	14.51	4.01	موافق
البعد الثالث: المعايير الكمية	03	09	11.85	1.26	3.95	موافق
البعد الرابع: أدوات مراقبة مخاطر السيولة	04	12	15.47	2.19	3.87	موافق
المجموع الكلي فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	**51**	**153**	**204.41**	**18.98**	**4.008**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق وعند المقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي على مستوى أبعاد وكذا الدرجة الكلية للمحور، نجد تفوق واضح للمتوسط الحسابي على نظيره الفرضي على مستوى كل أبعاد المحور وكذا على مستوى الدرجة الكلية للمحور الثاني، مما يدل على أن إجابات أفراد العينة تذهب في الاتجاه الإيجابي (المرتفع)، كما أن المتوسطات الحسابية المرجحة لجميع أبعاد المحور الثاني وكذا الدرجة الكلية له وقعت كلها حسب سلم ليكارت الخماسي في نطاق الإجابة (موافق)، مما يدل على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضو في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهذه الفعالية مرتفعة (عالية)، وسنتأكد من الدلالة الإحصائية لهذه النتائج.

الجدول رقم 29: فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية باستخدام اختبار ستيودنت لعينة واحدة

الفرضية الفرعية الثانية	المتوسطات		اختبار ستيودنت لعينة واحدة One-Sample Test				القرار الإحصائي
إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية فعالة			قيمة الاختبار (T)	درجة الحرية (DF)	درجة المعنوية (Sig)	الفرق بين المتوسطات	
البعد الأول: مجلس الإدارة	المتوسط الحسابي	28.60	22.244	67	0.000	7.60	دال
	المتوسط الفرضي	21					
البعد الثاني: إطار إدارة مخاطر السيولة	المتوسط الحسابي	148.49	21.303	67	0.000	37.49	دال
	المتوسط الفرضي	111					
البعد الثالث: المعايير الكمية	المتوسط الحسابي	11.85	18.657	67	0.000	2.85	دال
	المتوسط الفرضي	09					
البعد الرابع: أدوات مراقبة مخاطر السيولة	المتوسط الحسابي	15.47	13.076	67	0.000	3.47	دال
	المتوسط الفرضي	12					
المجموع الكلي إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي العضو في مجلس الخدمات المالية الإسلامية فعالة	**المتوسط الحسابي**	**204.41**	**22.337**	**67**	**0.000**	**51.41**	**دال**
	المتوسط الفرضي	**153**					

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد وجود دلالة إحصائية لاختبار ستيودنت لعينة واحدة على مستوى كل أبعاد المحور الثاني، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي على مستوى هذه الأبعاد، وعند المقارنة بينهم نجد أن هذه الفروق لصالح المتوسط الحسابي على كل الأبعاد (قيم الاختبارات موجبة)، أي أن إجابات أفراد العينة تذهب في الاتجاه الإيجابي على مستوى كل أبعاد المحور الثاني، كما أن قيمة لاختبار (T) على مستوى الدرجة الكلية للمحور الثاني تساوي (22.337) ودرجة المعنوية للاختبار تساوي (0.000)، وهي

أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي توجد دلالة إحصائية للاختبار ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي للمحور، وعند المقارنة بينهم نجد أن الفروق لصالح المتوسط الحسابي، أي أن إجابات أفراد العينة تذهب في الاتجاه الإيجابي المرتفع (العالي)، ومنه فإن الفرضية الفرعية الثانية (إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية فعالة) محققة، وهي فعالة بشكل مرتفع.

الشكل رقم 09: الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي في فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية

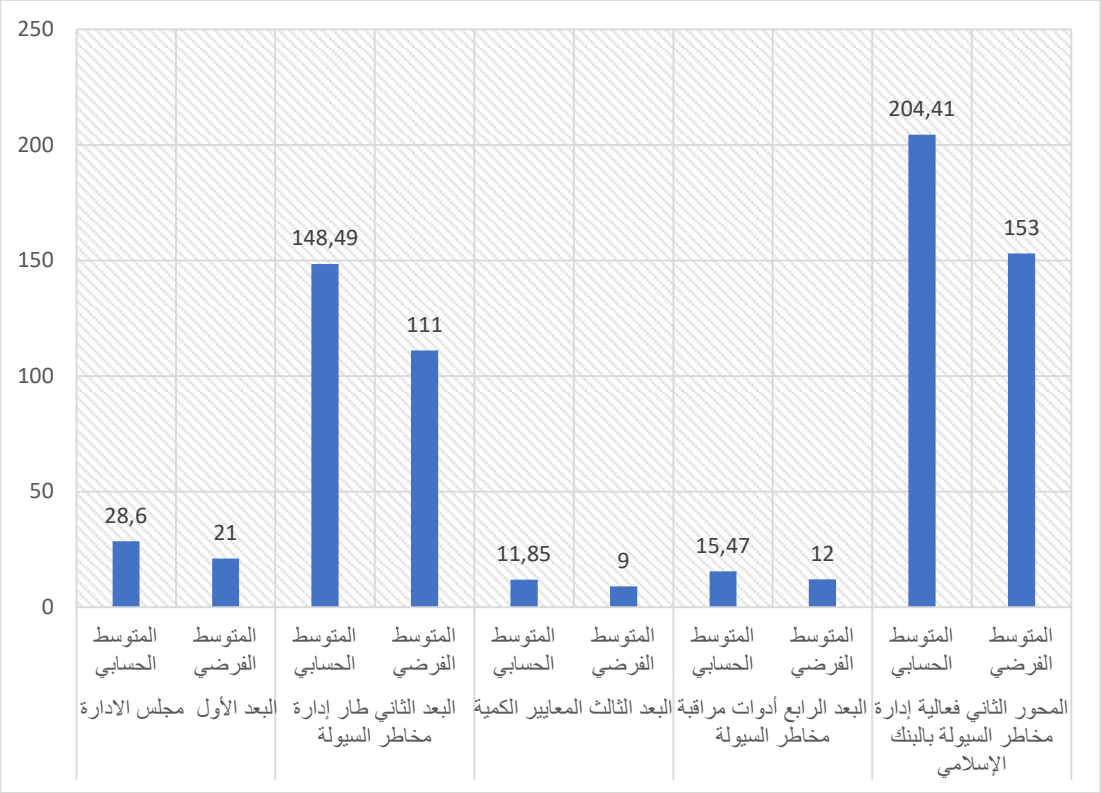

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

ثالثا: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الفرعية الثالثة تنص على ما يلي: تتلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية.

الجدول الموالي يوضح الوصف الإحصائي لنتائج المحور الثالث:

الجدول رقم 30: الوصف الإحصائي لنتائج المحور الثالث

المحور الثالث	عدد العبارات	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	اتجاه الإجابة حسب سلم ليكارت الخماسي
تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية	06	18	21.97	3.66	3.67	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق وعند المقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي للمحور، نجد تفوق واضح للمتوسط الحسابي على المتوسط الفرضي، مما يدل أن متوسط إجابات أفراد العينة يذهب في الاتجاه الإيجابي، كما أن المتوسط الحسابي المرجح بلغ (3.67) وهو حسب سلم ليكارت الخماسي يقع في نطاق الإجابة (موافق)، مما يدل على أن درجة تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية مرتفعة، وسنتأكد من الدلالة الإحصائية لهذه النتائج باستخدام اختبار ستيودنت لعينة واحدة للمقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي.

الجدول رقم 31: درجة تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية باستخدام اختبار ستيودنت لعينة واحدة

الفرضية الفرعية الثالثة	المتوسط الفرضي	اختبار ستيودنت لعينة واحدة One-Sample Test				القرار الإحصائي
	18	قيمة الاختبار (T)	درجة الحرية (DF)	درجة المعنوية (Sig)	الفرق بين المتوسطات	
تتلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية	المتوسط الحسابي 21.97	8.954	67	0.000	3.97	دال

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة الاختبار (T) تساوي (8.954) ودرجة المعنوية للاختبار تساوي (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي توجد دلالة إحصائية للاختبار، ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي، وعند المقارنة بينهم نجد أن الفروق لصالح المتوسط الحسابي (قيمة الاختبار موجبة)، أي أن إجابات أفراد العينة تذهب في الاتجاه الإيجابي (المرتفع)، ومنه فإن الفرضية الفرعية الثالثة (تتلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية) محققة، وكان التلائم بشكل مرتفع.

الشكل رقم 10: الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي في تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية

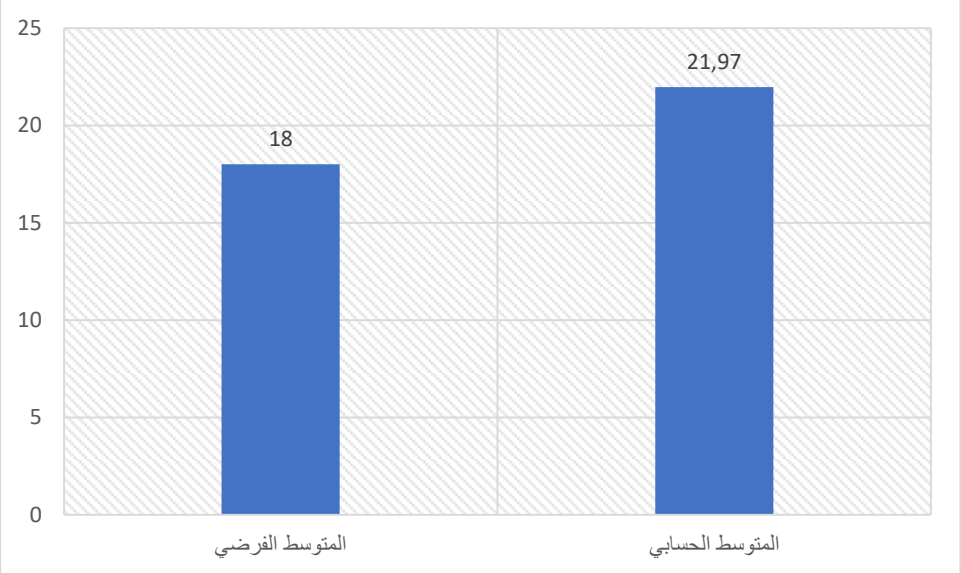

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

رابعا: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية الفرعية الرابعة تنص على ما يلي: توجد معوقات لإدارة مخاطر السيولة بفعالية في البنوك الإسلامية.

الجدول الموالي يوضح الوصف الإحصائي لنتائج المحور الرابع:

الجدول رقم 32: الوصف الإحصائي لنتائج المحور الرابع

المحور الرابع: معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية	عدد العبارات	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	اتجاه الإجابة حسب سلم ليكارت الخماسي
	11	33	35.68	7.34	3.24	محايد

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق وعند المقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي للمحور نجد تفوق واضح للمتوسط الحسابي على المتوسط الفرضي، مما يدل أن متوسط إجابات أفراد العينة يذهب في الاتجاه الإيجابي، كما أن المتوسط الحسابي المرجح بلغ (3.24) وهو حسب سلم ليكارت الخماسي يقع في نطاق الإجابة (محايد)، مما يدل على أنه توجد معوقات معتبرة لفعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية، وسنتأكد من الدلالة الإحصائية لهذه النتائج باستخدام اختبار ستيودنت لعينة واحدة للمقارنة بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي.

الجدول رقم 33: درجة معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية باستخدام اختبار ستيودنت لعينة واحدة

الفرضية الفرعية الرابعة	المتوسط الفرضي	اختبار ستيودنت لعينة واحدة One-Sample Test				القرار الإحصائي
		قيمة الاختبار (T)	درجة الحرية (DF)	درجة المعنوية (Sig)	الفرق بين المتوسطات	
توجد معوقات لإدارة مخاطر السيولة بفعالية في البنوك الإسلامية.	33	3.006	67	0.004	2.68	دال
	المتوسط الحسابي					
	35.68					

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة الاختبار (T) تساوي (3.006) ودرجة المعنوية للاختبار تساوي (0.004)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي توجد دلالة إحصائية للاختبار، ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي، وعند المقارنة بينهم نجد أن الفروق لصالح المتوسط الحسابي (قيمة الاختبار موجبة)، أي أن إجابات أفراد العينة تذهب في الاتجاه الإيجابي (المرتفع)، ومنه فإن الفرضية الفرعية الرابعة (توجد معوقات لإدارة مخاطر السيولة بفعالية في البنوك الإسلامية) محققة، وهذه المعوقات بشكل كبير.

الشكل رقم 11: الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي في معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية

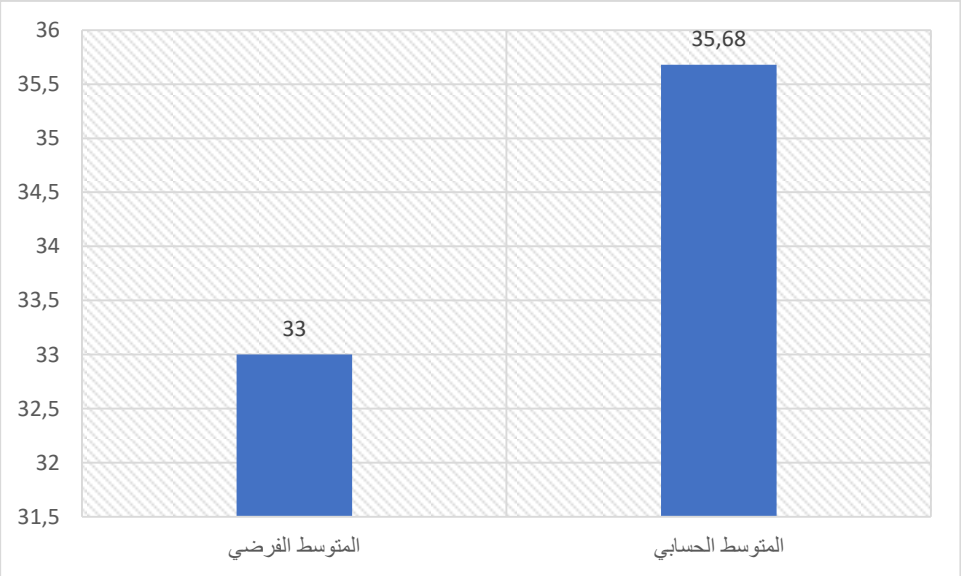

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

خامسا: عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرضية الرئيسية

الفرضية الرئيسية تنص على ما يلي: يوجد أثر لتبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.

لتحليل نتائج هذه الفرضية سنلجأ لاستخدام الانحدار الخطي، ومن شروط الانحدار الخطي البسيط هو التوزيع الطبيعي للبيانات خاصة المتغير التابع لذا سنقوم أولا بالتحقق من شرط الاعتدالية في البيانات.

الجدول رقم 34: التحقق من شرط الاعتدالية للبيانات

البيانات	اختبار كولموجروف سيمينوف Kolmogorov-Smirnov			اختبار شابيرو ويلك Shapiro-Wilk			القرار الإحصائي
	قيمة الاختبار	درجة الحرية (DF)	درجة المعنوية (Sig)	قيمة الاختبار	درجة الحرية (DF)	درجة المعنوية (Sig)	
المحور الأول (المتغير X- المستقل)	0,224	68	0.000	0,814	68	0.000	توزيع غير طبيعي
المحور الثاني (المتغير Y- التابع)	0,359	68	0.000	0,644	68	0.000	توزيع غير طبيعي

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن درجتي المعنوية لكلا اختباري التوزيع الطبيعي على كلى المتغيرين (المستقل والتابع) كلها أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي توجد دلالة إحصائية، ومنه هناك فروق في البيانات لأحد الاتجاهين، أي أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي، ومنه سنقوم باستخدام طريقة المربعات الصغرى الموزونة (WLS) (Weighted Least Squares Regression) لمعالجة هذا الخلل في البيانات.

الجدول رقم 35: الوصف الإحصائي للبيانات قبل وبعد وزن البيانات بطريقة (WIS)

المتغيرات	قبل وزن البيانات		بعد وزن البيانات	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المحور الأول (المتغير X- المستقل)	17.57	4.92	19.92	0.50
المحور الثاني (المتغير Y- التابع)	204.41	18.98	203.59	1.94

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

نلاحظ أنه بعد وزن البيانات تمت المحافظة تقريبا على نفس المتوسطات الحسابية مع التقليل بشكل كبير في قيمة الانحرافات المعيارية أي أنه تم التقليل من التبيان الموجود في البيانات.

الجدول رقم 36: العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بعد وزن البيانات بطريقة (WLS)

العلاقة بين تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وفعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة فيه.	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	درجة المعنوية (Sig)	القرار الإحصائي
	0.127	0.016	0.001	0.303	غير دال

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين المتغير المستقل (تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية) والمتغير التابع (فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية) تساوي (0.127) ودرجة المعنوية (Sig) للاختبار تساوي (0.303)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، أي أنه لا توجد دلالة إحصائية للاختبار، ومنه لا توجد علاقة ارتباطية بين تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وفعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، كما أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.016)، وتدل على أن المتغير المستقل يساهم ب (1.6 %) من التباين الحاصل في المتغير التابع وهي نسبة شبه معدومة.

الجدول رقم 37: دلالة أثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية بطريقة (WLS)

الفرضية الرئيسية	اختبار تحليل التباين ANOVA			القرار الإحصائي
	قيمة الاختبار (F)	درجة الحرية (DF)	درجة المعنوية (Sig)	
يوجد أثر لتبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.	1.077	66	0.303	غير دال

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة اختبار تحليل التباين (F) لأثر تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية بطريقة (WLS) يساوي (1.007)، ودرجة المعنوية للاختبار (Sig) تساوي (0.303)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي لا توجد دلالة إحصائية للاختبار، ومنه لا يوجد أثر للمتغير المستقل على المتغير التابع، ومنه الفرضية الرئيسية (يوجد أثر لتبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية) غير محققة. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 12: العلاقة بين تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وفعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

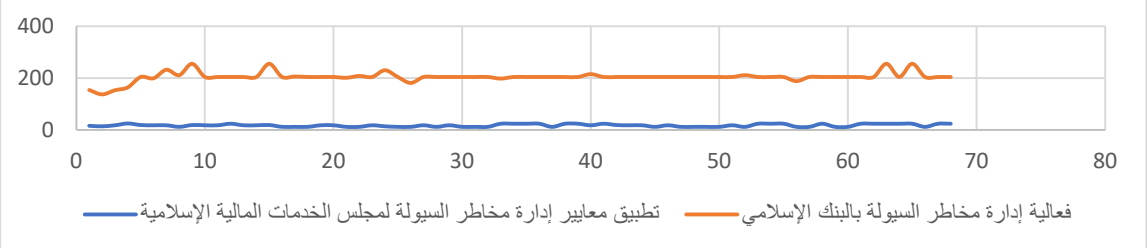

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

المطلب الثاني :مناقشة النتائج المتوصل إليها

الفرع الأول: مناقشة نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

نصت الفرضية الفرعية الأولى على أنه تطبق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية العضوة فيه، ومن خلال إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الأول كان اتجاهها في الوسط، وبتالي فإن الفرضية الفرعية الأولى محققة. أي أن البنوك الإسلامية بالرغم من عضويتها في مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلا أنها لا تطبق معاييره بشكل كلي، فمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ليست ملزمة، والبنوك الإسلامية ملزمة بتطبيق معايير وإرشادات وتوجيهات السلطات الرقابية والإشرافية للبلد التي تنشط فيه فقط. غير أنه ومن اطلاعنا على معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في الجانب النظري تبين لنا أنها هي نفسها تقريبا معايير لجنة بازل التي تعتمد عليها أغلب السلطات الرقابية والإشرافية، وبتالي ربما تعذر على عينة الدراسة التفريق بين معايير المجلس ومعايير لجنة بازل، فالتبس عليهم الأمر فلم يجيبوا على فقرات المحور الأول. ولحل هذا المشكل هناك طريقتين، الأولى الاعتماد على آراء موظفي البنوك من المستويات العليا وموظفي إدارة المخاطر، وللأسف لم نتحصل على الإجابات الكافية من هذه العينة المتخصصة، فلجئنا للطريقة الثانية، وهي ملاحظة التقارير المالية السنوية للبنوك العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وللأسف لم نجد في التقارير مدى تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، وعليه اكتفينا بإجابات العينة، أي أنه تطبق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية العضوة فيه، وهذا التطبيق يتم بشكل متوسط.

الفرع الثاني: مناقشة نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

نصت الفرضية الفرعية الثانية على أن إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية فعالة، ومن خلال إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الثاني كان اتجاهها إيجابي مرتفع (عالي)، وبتالي فإن الفرضية الفرعية الثانية محققة، وكانت الفعالية مرتفعة. غير أن آراء عينة الدراسة تعكس ما تصرح وتدعيه البنوك حول إداراتها الجيدة لمخاطر سيولتها، وعليه للتحقق أكثر من فعالية إدارتها لمخاطر سيولتها، يتطلب الأمر إجراء دراسات معمقة حول مؤشرات مخاطر سيولتها.

الفرع الثالث: مناقشة نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

نصت الفرضية الفرعية الثالثة على أنه تتلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية، ومن خلال إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الثالث كان اتجاهها إيجابي (مرتفع)، أي موافقة عينة الدراسة على تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية، وبتالي فإن الفرضية الفرعية الثالثة محققة، وكان هذا التلائم مرتفع.

الفرع الرابع: مناقشة نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

نصت الفرضية الفرعية الرابعة على أنه توجد معوقات لإدارة مخاطر السيولة بفعالية في البنوك الإسلامية، ومن خلال إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الرابع كان اتجاهها إيجابي (مرتفع)، أي موافقة عينة الدراسة على وجود معوقات تحد من فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، وبتالي فإن الفرضية الفرعية الرابعة محققة، وهذه المعوقات مرتفعة. وبالفعل تواجه البنوك الإسلامية عدة معوقات تحد من إدارتها الجيدة لمخاطر سيولتها، سواء من الجانب الأسواق أو الأدوات أو التشريعات وغيرها.

الفرع الخامس: مناقشة نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

تنص الفرضية الرئيسية على أنه يوجد أثر لتبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، غير أنه تبين من خلال اختبارها بأنه لا توجد علاقة ارتباطية بين تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وفعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، وأنه لا يوجد أثر للمتغير المستقل (المحور الأول: تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية) على المتغير التابع (المحور الثاني: فعالية إدارة مخاطر السيولة)، ومنه فإن الفرضية الرئيسية غير محققة. غير أن نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية جاءت معاكسة لما تطرقنا إليه في الجانب النظري، حيث إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الأول والتي كانت في الاتجاه المحايد أثرت على نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية، فأرجع المستجوبون فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية لغير معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، وبالرجوع للتقارير السنوية للبنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية تبين بأن هذه البنوك تطبق معايير إدارة مخاطر للجنة بازل للرقابة المصرفية، وهو الأمر يفسر فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية دون التطبيق الكبير لمعايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية، أي أن المتغير المستقل (المحور الأول: تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية) يساهم ب (1.6 %) من التباين الحاصل في المتغير التابع (المحور الثاني: فعالية إدارة مخاطر السيولة)، والباقي (98.4 %) هو لمتغير معايير إدارة مخاطر السيولة للجنة بازل للرقابة المصرفية.

خلاصة:

تناولنا من خلال هذا الفصل الدراسة الميدانية، والتي تبين من خلالها ما يلي:

- من خلال المبحث الأول تم التطرق للدراسة الاستطلاعية والأساسية، حيث في المطلب الأول تم تناول الدراسة الاستطلاعية، وتم التأكد من ثبات وصدق الاستبيان المستعمل في الدراسة من خلال عينة استطلاعية تقدر بـ 30 موظف وموظفة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وقد تم التوصل إلى أن الاستبيان يتمتع بالثبات والصدق مما يجعله صالح لدراسة. أما في المطلب الثاني تم تناول الدراسة الأساسية، وكانت عينتها تتكون من 68 موظف وموظفة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وتم فيه عرض البرامج والأساليب المستخدمة في الدراسة، وقد تم فيه عرض الخصائص الوصفية لعينة الدراسة.
- وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها وذلك من خلال مطلبين، حيث تم في المطلب الأول عرض وتحليل نتائج الدراسة من خلال عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة، حيث كانت نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي: أن البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية تطبق معاييره الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، وبشكل متوسط؛ وأن إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية فعالة، وفعاليتها عالية؛ وتتلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية، وهذا التلائم بشكل مرتفع؛ وتوجد معوقات لإدارة مخاطر السيولة بفعالية في البنوك الإسلامية، وهي بشكل كبير؛ ولا يوجد أثر لتبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية. أما في المطلب الثاني فتم فيه مناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

الخاتمة

يعرف البنك الإسلامي بأنه بنك يقوم بأنشطة وأعمال مالية وبنكية تتلائم مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم مميزاته نجد: التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية، يقوم بوساطة مالية شرعية، يقدم خدمات مالية وبنكية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، له هيئة شرعية تراقب وتشرف على أعماله ونشاطاته للتأكد من التزامه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. أما فيما يخص مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية هي نفسها الموجودة في البنوك التقليدية والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى المشاركة، المضاربة، المرابحة، بيع السلم، الاستصناع، القرض الحسن،...إلخ.

ومن بين أهم المؤسسات الداعمة للبنوك الإسلامية يوجد مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يقع مقره في كوالالمبور بماليزيا، حيث أنشئ في سنة 2002، ومهمته تتثمل في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية، من خلال إصدار معايير جديدة أو تكييف المعايير الدولية القائمة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

وتعرف السيولة بأنها النقود وما يسهل تحويله إلى نقود، ولها مصدرين: مصادر داخلية ومصادر خارجية، أما السيولة البنكية فهي قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته النقدية والضمانات بتكلفة معقولة، ولها ثلاث أنواع وهي سيولة التمويل وسيولة السوق وسيولة البنك المركزي.

وتعرف إدارة السيولة البنكية بأنها تحقيق الملاءمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية. وتعد عملية إدارة السيولة هامة جدا إذ أن الفشل في إدارة السيولة قد يؤدي إلى حدوث مشاكل تنظيمية ذات أثر مادي وقد ينتج عنها التعرض الى مخاطر السمعة وأيضا قد يؤدي إلى انخفاض في التصنيف الائتماني للبنك وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، وأن إدارة السيولة هي عملية ديناميكية معقدة الإجراءات كما موجودات البنك ومطلوباته تتأثر بعوامل الاقتصاد المختلفة مثل التغير في أسعار الفوائد وأسعار الصرف كما تتأثر بسيولة السوق. وتعرف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية على أنها المقدرة على الوفاء بالالتزامات الحالية بما يضمن سير الأنشطة بدون مشكلات ولا معوقات، والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. ولتكون إدارة السيولة بفعالية يتوجب إدارة البنك لسيولته التشغيلية وسيولته الطارئة بفعالية، بالإضافة إلى تسهيلات وإجراءات وقوانين توفرها السلطات الرقابية والإشرافية.

وقد كشفت الأزمة المالية في الفترة 2007-2009 إلى أن مخاطر السيولة في المؤسسات المالية كان لها عواقب وخيمة على الاستقرار المالي وأداء الاقتصاد الكلي. فتعرف مخاطر السيولة على أنها مخاطر تعرض المؤسسة لخسارة محتملة تنشأ عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة، وتنقسم إلى: مخاطر سيولة التمويل ومخاطر سيولة السوق ومخاطر السيولة النظامية. ولإدارة مخاطر السيولة البنكية بفعالية يتوجب: كفاية الموجودات السائلة عالية الجودة، تكون مصادر تمويل مستقرة، موازنة ملائمة بين مواعيد استحقاق الموجودات والمطلوبات، إدارة جيدة للتعرضات المسجلة خارج قائمة المركز المالي. وقد ساهمت لجنة بازل للرقابة البنكية في التقليل من مخاطر السيولة البنكية من خلال معايير وإرشادات، غير أن هذه

لا تتناسب مع البنوك الإسلامية، مما جعل مجلس الخدمات المالية الإسلامية يكيف تلك المعايير لتتلائم مع البنوك الإسلامية، ويصدر معايير جديدة ومبادئ إرشادية وملاحظات فنية تزيد من فعالية إدارة مخاطر السيولة البنكية.

وللقيام بالدراسة الميدانية التي تعالج إشكاليات الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي ومنهج الدراسة الميدانية، وقد تم القيام أولا بدراسة استطلاعية، تم من خلالها بناء أداة الدراسة والتي هي الاستبيان، وتم التحقق من صدقه وثباته وبتالي ملاءمته للدراسة. ثم بعد ذلك تم القيام بالدراسة الأساسية التي شملت 68 موظف وموظفة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وقد تم من خلالها اختبار فرضيات الدراسة، وتم تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

وسنحاول من خلال هذه الخاتمة تقديم أهم النتائج النظرية والميدانية المتوصل إليها من خلال الدراسة، يليها تقديم التوصيات وآفاق البحث:

1. نتائج الدراسة:

أفرزت الدراسة الميدانية لموضوع الدراسة مجموعة من النتائج، يمكن عرض أهمها فيما يلي:

- البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية تطبق معاييره الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، وبشكل متوسط.
- إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية العضوة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية فعالة، وفعاليتها عالية.
- تتلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية، وبشكل مرتفع.
- توجد معوقات تحد من إدارة مخاطر السيولة بفعالية في البنوك الإسلامية، وهي بشكل كبير.
- لا يوجد أثر لتبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.

2. التوصيات والاقتراحات:

نحاول فيما يلي أن نورد أهم التوصيات والاقتراحات التي نرى بأنها ضرورية:

- ضرورة تقديم مجلس الخدمات المالية الإسلامية المزيد من المساعدات والإرشادات المجانية فيما يتعلق بمعاييرها، سواء للمؤسسات المالية الإسلامية وحتى الباحثين في مجال المالية الإسلامية.
- على الجزائر لعب دور أساسي في الصناعة المالية الإسلامية الدولية، من خلال إنشاء مؤسسات وهيئات تدعم الصناعة المالية الإسلامية وإدارة المخاطر.
- ضرورة انضمام بنك الجزائر والمصارف الإسلامية العاملة في الجزائر إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والاستفادة من خدماته وإرشاداته.
- ضرورة السماح للمصارف الإسلامية العاملة في الجزائر بالاستثمار والمساهمة في الشركات.

- على المصارف المركزية للدول الفصل في تعاملاتها بين النظام المصرفي الإسلامي والتقليدي، وذلك من خلال التعامل مع المصارف الإسلامية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- كان الأولى للدول أن تحول مصارفها العمومية التقليدية إلى مصارف إسلامية أو تخصخصها، مادام أن المصارف الإسلامية دورها ليس ربحي فقط بل لخدمة المجتمع أيضا.

3. آفاق الدراسة:

من خلال موضوع دراستنا نقدم بعض الآفاق للبحث والخوض فيها:

- تكييف المصارف المركزية لمعايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وفق البيئة المحلية.
- الإطار التنظيمي الفعال للمصارف المركزية في إدارة مخاطر السيولة وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- الإطار التنظيمي الفعال للمصارف المركزية في إدارة المخاطر المصرفية وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية الدولية بين الحاجة إليها والتجاذبات والصراعات بين الدول الإسلامية والإقليمية.
- دور التزام الهيئات الشرعية بالشريعة الإسلامية وأثره على واقع تطور حجم الصناعة المصرفية الإسلامية (دراسة مقارنة بين المصارف في مختلف الدول الإسلامية).
- مصداقية التقارير السنوية والمالية للمصارف الإسلامية وواقع أدائها المالي الحقيقي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم الكراسنة. (2010). أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر (ط.2). أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
2. أحمد مُحَمَّد فهمي سعيد البرزنجي. (2018). مدخل في إدارة المصارف والعمليات المصرفية. بغداد، العراق: دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية.
3. الإسكوا. (2020). مخاطر السيولة. تاريخ الاسترداد 20 جوان, 2021، من الإسكوا: https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/مخاطر-السيولة
4. البنك الإسلامي للتنمية. (2021). التقرير السنوي 2020. جدة. المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية.
5. البنك الإسلامي للتنمية. (2022). من نحن. تاريخ الاسترداد 02 مارس, 2022، من البنك الإسلامي للتنمية: https://www.isdb.org/ar/من-نحن
6. البنك المركزي المصري. (2016). أوراق المناقشة: مخاطر السيولة. تم الاسترداد من البنك المركزي المصري: https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/download.aspx?SourceUrl=/ar/BankingSupervision/Documents/LiquidityRisk.pdf
7. اللجنة العربية للرقابة المصرفية. (21 ديسمبر, 2009). إصدارات اللجنة: السيولة المصرفية. تاريخ الاسترداد 10 أفريل, 2021، من صندوق النقد العربي: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/Committee%20%20Publications/ACBS%20Publications/ar/Paper-6-2.pdf
8. اللجنة العربية للرقابة المصرفية. (2011). ورقة عمل حول: الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
9. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. (2022). حول المجلس العام. تاريخ الاسترداد 5 مارس, 2022، من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية: https://www.cibafi.org/About
10. المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم. (2022). عن المركز. تاريخ الاسترداد 10 أفريل, 2022، من المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم: https://www.iicra.com/ar/about-iicra/
11. اياد منصور حسن. (2019). إدارة العمليات البنكية والنقدية. عمان، الأردن: دار ابن النفيس للنشر والتوزيع.
12. أيوفي. (2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات. المنامة، البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
13. أيوفي. (2017). المعايير الشرعية. الرياض، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.
14. أيوفي. (2022C). الأهداف. تاريخ الاسترداد 5 مارس, 2022، من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: https://aaoifi.com/الأهداف/
15. أيوفي. (A2022). الصفحة الرئيسية. تاريخ الاسترداد 5 مارس, 2022، من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: https://aaoifi.com/
16. أيوفي. (2022B). عن الهيئة. تاريخ الاسترداد 5 مارس, 2022، من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: https://aaoifi.com/about-aaoifi/
17. حسين حسين شحاتة. (2010). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات. الدورة العشرين للمجمع الفقهي الإسلامي. مكة المكرمة. السعودية: رابطة العالم الإسلامي.
18. حسين مُحَمَّد سمحان. (2013). أسس العمليات المصرفية الإسلامية. عمان، الأردن: دار المسيرة.

19. حكيم براضية، و مُحَمَّد جعفر هني. (2016). دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية.
20. حكيم حمود فليح الساعدي، نورة صادق حمادي المفرجي، و مُحَمَّد حسن عبد الكريم الحلي. (2019). المصارف الإسلامية، مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية. بغداد، العراق: دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
21. خالد أحمد علي محمود. (2019). فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال. الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
22. رمزي محمود. (2016). النقود والبنوك والتجارة الإلكترونية: ثورة نقدية تقرع أبواب القرن الحادي والعشرين وإعادة صياغة مستقبل الشعوب. الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.
23. زين العابدين عباس حسن آل عليان. (2022). محددات السيولة المصرفية وتأثيرها على الإستثمار المصرفي: دراسة تحليلية قياسية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2020-2006). كربلاء، العراق: قسم العلوم المالية والمصرفية. كلية الإدارة والإقتصاد. جامعة كربلاء.
24. سامر مظهر قنطقجي. (2015). صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (ط.2). حماة، سوريا: مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.
25. سعيد بوهراوة، و مُحَمَّد أكرم لال الدين. (2015). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: الواقع والآفاق. المؤتمر الدولي الثامن للمالية والمصرفية الإسلامية. عمان: الجامعة الأردنية.
26. سليمان ناصر. (2015). التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان (ط.2). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
27. سليمان ناصر، و عبد الحميد بوشرمة. (01 جوان, 2009). متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة الباحث.(07).
28. سمير الخطيب. (2005). قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي. الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف.
29. شهاب أحمد سعيد العزعزي. (2012). إدارة البنوك الإسلامية. عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
30. صادق راشد الشمري. (2018). إدارة العمليات المصرفية: مداخل وتطبيقات. عمان، الأردن: دار اليازوري.
31. صندوق النقد الدولي. (2022). التمويل الإسلامي ودور صندوق النقد الدولي. تاريخ الاسترداد 20 ماي, 2021، من صندوق النقد الدولي:
https://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm
32. صندوق النقد العربي. (2022). السيولة المصرفية. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي. تم الاسترداد من https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/bank-liquidity.pdf
33. عبد الحق العيفة. (2021). المصارف الإسلامية المعاصرة. العلمة، سطيف، الجزائر: البدر الساطع للطباعة والنشر.
34. عبد الحليم عمار غربي. (2014). البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير والتطبيق. حماة، سوريا: مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.
35. عبد الحليم عمار غربي. (2017). مبادئ الأعمال المصرفية: القطاع المصرفي السعودي أنموذجاً. مطبوعات KIE Publications .
36. عبد الحليم عمار غربي. (2018). الوجيز في الإقتصاد النقدي والمصرفي. KIE Publications.
37. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004). الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية. جدة، المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.
38. عبد الحميد عبد المطلب. (2000). البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

39.عبد الكريم أحمد قندوز. (2020A). المخاطر المصرفية وأساليب قياسها. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

40.عبد الكريم أحمد قندوز. (2020B). مفهوم التحوط في المالية الإسلامية. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

41.عبد الكريم قندوز. (2022). مؤسسات التمويل الإسلامي. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

42.عبد الكريم قندوز، و حكيم براضية. (ديسمبر, 2014). تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية (الفرص والتحديات). مجلة البحوث الإقتصادية والمالية. 1(2)، الصفحات 11-30.

43.عدنان شاهر الأعرج. (2010). مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن. مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة. (25)، الصفحات 103-123.

44.عصام مهدي مُحَمَّد عابدين. (2021). الحوكمة في الشركات والبنوك. الجزء الثاني. القاهرة، مصر: دار محمود للنشر والتوزيع.

45.علي محيى الدين القره داغي. (2017). أدوات إدارة السيولة بين المداينات والمشاركات في البنوك الإسلامية. منتجات التمويل الشخصي وأدوات إدارة السيولة في الصناعة المالية الإسلامية "تعزيز الانضباط الشرعي والكفاءة الاقتصادية". كوالالمبور. ماليزيا: الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية.

46.علي محيي الدين القره داغي. (2010). المدخل إلى الإقتصاد الإسلامي. الكتاب الثاني. الجزء الثاني. بيروت، لبنان: شركة دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

47.عيد أحمد أبوبكر، و وليد إسماعيل السيفو. (2020). إدارة الخطر والتأمين. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

48.فواز صالوم حمودي، و مُحَمَّد رمضان إسماعيل. (2011). إدارة المؤسسات والأسواق المالية. دمشق، سوريا: دار علاء الدين.

49.مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2005A). المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية. كوالالمبور، ماليزيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

50.مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (ديسمبر, 2005B). المعيار رقم 1: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية. كوالالمبور، ماليزيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية. تم الاسترداد من مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

51.مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2007). المعيار رقم 4: الشفافية وانضباط السوق. كوالالمبور، ماليزيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

52.مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2012A). المعيار رقم 12: المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية. كوالالمبور، ماليزيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

53.مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2012B). المعيار رقم 13: المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية. كوالالمبور، ماليزيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

54. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2015A). المبادئ الإرشادية رقم 6: الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية {عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي}. كوالالمبور، ماليزيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

55. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2015B). المعيار رقم 17: المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي). كوالالمبور، ماليزيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

56. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2016A). الملاحظة الفنية رقم 2: اختبارات الضغط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية. كوالالمبور، ماليزيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

57. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (24 أكتوبر, 2016B). مجلس الخدمات المالية الإسلامية يدشن الاستبيان السنوي لقياس مدى تطبيق المعايير من قبل السلطات الرقابية والإشرافية المنضوية إلى عضويته. تاريخ الاسترداد 20 أفريل, 2020، من مجلس الخدمات المالية الإسلامية: https://www.ifsb.org/ar_press_view.php?id=363&submit=more

58. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2018). المعيار رقم 22: المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية [القطاع المصرفي]. كوالالمبور، ماليزيا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

59. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (ديسمبر, 2020). قائمة المصطلحات. تاريخ الاسترداد 08 سبتمبر , 2021، من مجلس الخدمات المالية الإسلامية: https://www.ifsb.org/ar_terminologies.php

60. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2021B). أهداف المجلس. تاريخ الاسترداد 01 ماي, 2021، من مجلس الخدمات المالية الإسلامية: https://www.ifsb.org/ar_objective.php

61. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2021D). مزايا وشروط العضوية. تاريخ الاسترداد 01 ماي, 2021، من مجلس الخدمات المالية الإسلامية: https://www.ifsb.org/ar_requirement.php

62. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2021A). مهمتنا. تاريخ الاسترداد 01 ماي, 2021، من مجلس الخدمات المالية الإسلامية: https://www.ifsb.org/ar_mission.php

63. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2021C). هيكل الحوكمة. تاريخ الاسترداد 07 نوفمبر, 2021، من مجلس الخدمات المالية الإسلامية: https://www.ifsb.org/ar_orgchart.php

64. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (09 جوان, 2022B). مجلس الخدمات المالية الإسلامية يضم مؤسسة جديدة إلى عضويته. تاريخ الاسترداد 30 جويلية, 2022، من مجلس الخدمات المالية الإسلامية: https://ifsb.org/ar_press_view.php?id=607&submit=more

65. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2022A). معلومات أساسية. تاريخ الاسترداد 01 مارس, 2022، من مجلس الخدمات المالية الإسلامية: https://www.ifsb.org/ar_background.php

66. محمد البلتاجي. (2012). المصارف الإسلامية: النظرية – التطبيق – التحديات. القاهرة، مصر: مكتبة الشروق الدولية.

67. محمد الصيرفي. (2016). ادارة العمليات المصرفية: العادية – غير العادية – الاليكترونية. القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

68. محمد الطاهر الهاشمي. (2010). المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية. مصراته، ليبيا: جامعة 7 أكتوبر.

69. محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2018). التمويل والاستثمار في الإسلام. القاهرة، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
70. محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2019). إدارة التمويل المصرفي. القاهرة، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
71. محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2020). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. القاهرة، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
72. محمد محمود العجلوني. (2008). البنوك الإسلامية: أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
73. منتدى خبراء إدارة المخاطر. (3 مارس, 2020). مخاطر السيولة. تاريخ الاسترداد 23 أوت, 2021، من منتدى خبراء إدارة المخاطر: https://www.formarisk.com/post/liquidity-risk
74. مها مهند وهبة. (2014). فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة المطبقة في المصارف الخاصة في سورية. (رسالة ماجستير). دمشق، سوريا: المعهد العالي لإدارة الأعمال. تم الاسترداد من http://nsr.sy/df509/pdf/8963.pdf
75. نايف بن نهار. (2020). مقدمة في الصيرفة الإسلامية. الوكرة، قطر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث.
76. وليد الدوسقي. (2019). نموذج تطبيقي لمنهجية تقييم نضج إدارة المخاطر بالمؤسسات. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. AbdulGaniyy, A., & Alani AbdulKareem, I. (2020, May 29). Islamic Banking and Global Financial Crises: A Review of Liquidity Risk Management. International Journal of Islamic Studies and Social Sciences.2.(1)
2. Ahmad Rashid, U., Abdul Rahman, A., & Markom, R. (2018). The Regulatory Framework on Liquidity Risk Management of Islamic Banking in Malaysia. International Journal of Business and Society.19.(3)
3. BCBS. (2000). Sound Practices for Managing Liquidity in Banking Organisations. Basel, Switzerland: Basel Committee on Banking Supervision. Retrieved from https://www.bis.org/publ/bcbs69.pdf
4. BCBS. (2008A). Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision. Basel, Switzerland: Bank for International Settlements. Retrieved from https://www.bis.org/publ/bcbs144.pdf
5. BCBS. (2008B, September 25). Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision. Retrieved January 20, 2021, from Bank for International Settlements: https://www.bis.org/publ/bcbs144.htm
6. BCBS. (2012B, September 14). Core principles for effective banking supervision. Retrieved January 20, 2021, from Bank for International Settlements: https://www.bis.org/publ/bcbs230.htm
7. BCBS. (2012A). Core Principles for Effective Banking Supervision. Basel, Switzerland: Bank for International Settlements. Retrieved from https://www.bis.org/publ/bcbs230.pdf
8. BCBS. (2013A, January 07). Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools. Retrieved January 20, 2021, from Bank for International Settlements: https://www.bis.org/publ/bcbs238.htm
9. BCBS. (2013B, January 07). Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools. Basel, Switzerland: Bank for International Settlements. Retrieved from The Bank for International Settlements: https://www.bis.org/publ/bcbs238.pdf
10. BCBS. (2014A, October 31). Basel III: the net stable funding ratio. Retrieved January 20, 2021, from Bank for International Settlements: https://www.bis.org/bcbs/publ/d295.htm
11. BCBS. (2014B, October 31). Basel III: the net stable funding ratio. Basel, Switzerland: Bank for International Settlements. Retrieved from https://www.bis.org/bcbs/publ/d295.pdf
12. Bello, N., Hasan, A., & Saiti, B. (2017). The mitigation of liquidity risk in Islamic banking operations. Banks and Bank Systems. 12(3), pp. 154-165.
13. Ben Ayed, W., Lamouchi, R., & Alawi, S. (2021, February 11). Does the deposit structure affect Islamic bank's maturity transformation activities? The implications of IFSB liquidity guidelines. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management.14.(3)
14. COSO. (2004). Entreprise Risk Management –Integrated Framework: Executive summary. New York, United States of America: The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.
15. COSO. (2017). Enterprise Risk Management: Integrating with Strategy and Performance - Executive Summary. New York, United States of America: The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.
16. COSO. (2022). About Us. Retrieved February 20, 2022, from The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission: https://www.coso.org/pages/aboutus.aspx
17. ECB. (2022). Glossary. Retrieved February 18, 2022, from European Central Bank: https://www.bankingsupervision.europa.eu/services/glossary/html/glossl.en.html
18. Gualandri, E., Landi, A., & Venturelli, V. (2009). Financial Crisis and New Dimensions of Liquidity Risk: Rethinking Prudential Regulation and Supervision. Journal of Money, Investment and Banking.(8) .
19. Head, G. (2009). Risk Management—Why and How. Dallas, United States of America: International Risk Management Institute.
20. Hidayat, S., Al-Khalifa, M., & Aryasantana, A. (2012). A Survey on the Level of Effectiveness of Liquidity Risk Management of Islamic Banks in Bahrain. International Research Journal of Finance and Economics.(91) .
21. Howells, p., & Bain, K. (2007). Financial Markets and Institutions (Vol. 5th ed). Harlow, Essex, England: Pearson Education Limited.

22. IFSB. (2002, November 3). Inaugural Council Meeting and General Assembly of the Islamic Financial Services Board. Retrieved November 20, 2021, from The Islamic Financial Services Board: https://www.ifsb.org/press_full.php?id=86&submit=more
23. IFSB. (2008). echnical Note on Issues in Strengthening Liquidity Management of Institutions Offering Islamic Financial Services: The Development of Islamic Money Markets. Kuala Lumpur, Malaysia: ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD.
24. IIA. (2017). Implementation Guides: International Professional Practices Framework. Florida, United States of America: The Institute of Internal Auditors.
25. IIA. (2022A). ABOUT INTERNAL AUDIT. Retrieved february 20, 2022, from Institute of Internal Auditors: https://www.theiia.org/en/about-us/about-internal-audit/
26. IIA. (2022B). STANDARDS GLOSSARY. Retrieved February 20, 2022, from Institute of Internal Auditors: https://www.theiia.org/en/standards/what-are-the-standards/mandatory-guidance/standards/standards-glossary/
27. IIFM. (2021). ABOUT IIFM. Retrieved August 25, 2021, from INTERNATIONAL ISLAMIC FINANCIAL MARKET: https://www.iifm.net/about-iifm/corporate-profile/
28. IILM. (2021). About the IILM. Retrieved August 25, 2021, from International Islamic Liquidity Management: https://iilm.com/about-iilm/
29. IIRA. (2022). CORPORATE PROFILE. Retrieved march 05, 2022, from Islamic International Rating Agency: http://www.iirating.com/corprofile.aspx
30. IMF. (2011, April). Global Financial Stability Report. Washington, The United States of America: International Monetary Fund. Retrieved from International Monetary Fund.
31. IMF. (2015). GLOBAL FINANCIAL STABILITY REPORT. Washington. United States of America: INTERNATIONAL MONETARY FUND.
32. IMF. (2016). Monetary and Financial Statistics Manual and Compilation Guide. Washington, United States of America: INTERNATIONAL MONETARY FUND.
33. IMF. (2019). Financial Soundness Indicators Compilation Guide. Washington, United States of America: International Monetary Fund.
34. IRM. (2002). A Risk Management Standard. London, United Kingdom: Institute of Risk Management.
35. IRM. (2018). Risk management for charities: getting started: supplementary guidance. (2). London, United Kingdom: Institute of Risk Management.
36. IRMI. (2022). Risk. Retrieved April 10, 2021, from International Risk Management Institute: https://www.irmi.com/term/insurance-definitions/risk
37. ISO. (2018). ISO 31000:2018 Risk management — Guidelines. Geneva, Switzerland: International Organization for Standardization.
38. ISO. (2022). ABOUT US. Retrieved February 20, 2022, from International Organization for Standardization: https://www.iso.org/about-us.html
39. LMC. (2015). About LMC - Corporate Profile. Retrieved August 25, 2021, from Liquidity Management Centre: https://www.lmcbahrain.com/about-corporate-profile.aspx
40. Montes-Negret, F. (2009). The Heavenly Liquidity Twin: The Increasing Importance of Liquidity Risk. Washington, United States of America: The World Bank.
41. Nikolaou, K. (2009). Liquidity (Risk) Concepts Definitions and Interactions. Frankfurt, Germany: European Central Bank.
42. Office of the Comptroller of the Currency. (2021). Liquidity. Washington, United States of America: Office of the Comptroller of the Currency.
43. Rifki, I. (2010). The Management of Liquidity Risk in Islamic Banks: The Case of InDonesia. Durham, United Kingdom: Durham University.
44. Terzi, C., & Posta, I. (2010). REVIEW OF ENTERPRISE RISK MANAGEMENT IN THE UNITED NATIONS SYSTEM Benchmarking Framework. Geneva, Switzerland: United Nations.
45. The Council of Europe Development Bank. (2021). Liquidity Risk. Retrieved April 24, 2021, from the social development bank for Europe: https://coebank.org/en/investor-relations/risk-management/liquidity-risk/

الملاحق

الملحق رقم 01

جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص مالية المؤسسة

استمارة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أما بعد:

يقوم الطالب بإجراء دراسة من أجل إتمام أطروحة دكتوراة (الطور الثالث تخصص مالية المؤسسة) حول **معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وأثرها على فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية – دراسة ميدانية**، ولهذا الغرض نرجو من سيادتكم بما لديكم من خبرة في الموضوع الإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة وموضوعية، للوصول إلى أهداف هذه الدراسة وتعميم نتائجها، والتي يطمح من خلالها في الوقوف على رأيكم الموضوعي لتقييم العبارات الواردة في بنود الاستبيان.

ويجدر بنا في هذا المقام أن نذكركم بأن الاستبيان خاص **بالموظفين الذين لهم علاقة بإدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية التي تبنت معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية**، وأن إجاباتكم حول عبارات الاستبيان لن تستخدم سوى لأغراض الدراسة، شاكرين لكم مسبقا حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

من إعداد الطالب: رشيد شنيني
rac.chenini@univ-adrar.edu.dz

تحت إشراف الدكتورة: زينب سيد أعمر

I- الجزء الأول (البيانات الشخصية) :

الرجاء اختيار الإجابة المناسبة:

- **الجنس:** ذكر ○ أنثى ○
- **العمر:** ☐
- **المؤهل العلمي:**

دراسات مهنية ○ بكالوريوس ○ ماستر ○

ماجستير ○ دكتوراه ○

- **المجال التعليمي (التخصص):**

الإدارة ○ إدارة الأعمال ○ المالية ○ التجارة ○ الاقتصاد ○ المحاسبة ○ التدقيق ○ المراجعة ○

الرقابة ○ إدارة المخاطر ○ الاقتصاد الإسلامي ○ المالية الإسلامية ○ مصارف إسلامية ○ مصارف ○

أخرى (أذكرها):.....

- **اسم البنك الإسلامي المنتمي إليه:** ☐ **الدولة:** ☐
- **الوظيفة:**

المراقبة والرقابة والتدقيق والمراجعة الداخلية ○ إدارة الخزينة ○ الإدارة المالية ○ إدارة مخاطر السيولة ○

إدارة المخاطر المالية ○ إدارة المخاطر ○ لجنة إدارة الموجودات والمطلو ت (الأصول والخصوم) ○

إدارة فرع بنكي ○ الإدارة التنفيذية ○ مجلس الإدارة ○ الإدارة العامة للبنك ○

أخرى (أذكرها):.....

- **عدد سنوات الخبرة المهنية:** ☐

II– الجزء الثاني (محاور الاستبانة) :

المحور الأول: تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يطبق البنك الإسلامي التوجيهات المتعلقة بمخاطر السيولة الواردة في المعيار رقم 1 (المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر).					
2	يطبق البنك الإسلامي المعيار رقم 12 (المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة).					
3	يقيّم البنك الإسلامي مجموعة واسعة من عوامل مخاطر السيولة في تقنيات اختبارات التحمل وفق المعيار رقم 13 (المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط).					
4	يطبق البنك الإسلامي المبادئ الإرشادية رقم 6 (الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة).					
5	يقيم البنك اختبارات ضغط السيولة وفق الملاحظة الفنية رقم 2 (اختبارات الضغط).					
6	يقوم البنك الإسلامي بتقديم افصاحات عن نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وفق المعيار رقم 22 (المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق).					

المحور الثاني: فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
I	**مجلس الإدارة:**					
1	يضع مجلس إدارة البنك الإسلامي إطار قويا لإدارة مخاطر سيولته.					
2	يضع مجلس إدارة البنك الإسلامي استراتيجية تمكن من وجود إدارة رشيدة لمخاطر السيولة والوفاء بمتطلبات السيولة.					
3	يضع مجلس إدارة البنك الإسلامي استراتيجية تشمل على سياسات وإجراءات احترازية تتلائم مع درجة تحمله لمخاطر السيولة.					
4	يضع مجلس إدارة البنك الإسلامي استراتيجية تتوفر على التنويع الفعال في مصادر تمويله وفي مدتها.					
5	يقوم مجلس إدارة البنك الإسلامي بالإشراف المناسب للتأكد من أن الإدارة التنفيذية للبنك الإسلامي تطبق بشكل فعال سياسات وآليات إدارة مخاطر السيولة.					
6	يقوم مجلس إدارة البنك الإسلامي بمراجعة وتعديل استراتيجية وسياسات وآليات إدارة مخاطر السيولة بشكل دوري.					
7	يقوم مجلس إدارة البنك الإسلامي بمراجعة دورية لإستراتيجيات التمويل وسياسات وآليات لقياس ورصد باستمرار لمتطلبات التمويل ولإدارة فعالة لمخاطر التمويل.					
II	**إطار إدارة مخاطر السيولة:**					
أ	**استراتيجية وسياسات وممارسات:**					
1	يمتلك البنك الإسلامي إطار عمل متين لإدارة سيولته يتطلب الحفاظ على سيولة كافية لمواجهة مجموعة من حالات الضغط.					
2	يمتلك البنك الإسلامي إطار عمل متين لإدارة سيولته يشمل سياسات وآليات ملائمة لإدارة مخاطر السيولة.					
3	يمتلك البنك الإسلامي ممارسات سليمة لتحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر السيولة.					

4	يمتلك البنك الإسلامي إطار قوي للتنبؤ الشامل بالتدفقات النقدية التي تتولد عن الأصول والخصوم وبنود خارج ميزانيته.					
5	يمتلك البنك الإسلامي إطار سليم لمخاطر السيولة بشكل يومي.					
6	يقوم البنك الإسلامي بتحليل إستراتجية ورصد احتياجاته من السيولة بشكل منفصل لكل عملة أجنبية مهمة بالنسبة إليه.					
7	يصيغ البنك الإسلامي بوضوح قدرته على ما يمكن تحمله من مخاطر السيولة.					
8	يحدد البنك الإسلامي بوضوح درجة تحمل مخاطر السيولة بما يتناسب مع استراتيجيته ودوره في النظام المالي.					
9	يدير البنك الإسلامي بفعالية أوضاع ومخاطر سيولته اليومية.					
10	يحتفظ البنك الإسلامي بكميات كافية من الأصول السائلة العالية الجودة وغير المرهونة.					
11	يدير البنك الإسلامي بفعالية الضمانات المتاحة لديه.					
12	يدمج البنك الإسلامي تكاليف ومنافع ومخاطر السيولة في التسعير الداخلي وقياس الأداء لجميع أنشطته التجارية.					
13	تتلائم وتتناسق استراتيجية وسياسات إدارة مخاطر السيولة مع الإطار العام لإدارة المخاطر في البنك الإسلامي.					
14	يمتلك البنك الإسلامي خطة طوارئ للتمويل.					
15	هناك تواصل واتصال بين مختلف المستويات في البنك الإسلامي فيما يخص إدارة مخاطر السيولة.					
16	يرسي البنك الإسلامي ثقافة إدارة مخاطر السيولة بين موظفيه.					
ب	**الإدارة التنفيذية:**					
1	تنفذ الإدارة التنفيذية للبنك الإسلامي استراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة التي يتم اعتمادها من طرف مجلس الإدارة.					
2	تقوم الإدارة التنفيذية للبنك الإسلامي برهن أصول ميزانيته ضمن الحدود المقبولة.					
ت	**هيكل إدارة المخاطر:**					
1	يمتلك البنك الإسلامي هيكل إدارة المخاطر.					
2	يمتلك البنك الإسلامي لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO)					
3	يمتلك البنك الإسلامي هيكل خاص بإدارة مخاطر السيولة ضمن هيكل إدارة المخاطر.					
4	يمتلك البنك الإسلامي لجنة تعنى بإدارة مخاطر السيولة.					
ث	**نظام الرقابة الداخلي:**					
1	يمتلك البنك الإسلامي نظام رقابة داخلي قوي لإدارة سيولته.					
2	يمتلك البنك الإسلامي لجنة تدقيق داخلي تتبع مجلس الإدارة، وتقوم بالتدقيق في مخاطر السيولة.					
3	يراقب البنك الإسلامي باستمرار مخاطر سيولته واحتياجاته للتمويل عبر مختلف وحداته.					
4	تخضع إدارة مخاطر السيولة في البنك الإسلامي للرقابة الشرعية.					
5	يمتلك البنك الإسلامي نظام مراجعة داخلي فعال لاستراتيجية وسياسات وآليات إدارة مخاطر سيولته.					
6	يمتلك البنك الإسلامي نظام تدقيق داخلي فعال لاستراتيجية وسياسات وآليات إدارة مخاطر سيولته.					
ج	**نظم المعلومات:**					
1	يمتلك البنك الإسلامي أنظمة معلومات فعالة تمكنه من التنبؤ وتحديد وتجميع ورصد والتحكم في مخاطر السيولة واحتياجات التمويل.					
2	تتميز المعلومات المالية والمحاسبية في البنك الإسلامي بالموثوقية (الصدق، قابلية للتحقق، الحيادية).					
3	تتميز المعلومات المالية والمحاسبية في البنك الإسلامي بالملائمة (القدرة التنبؤية، إمكانية التحقق من التوقعات، التوقيت المناسب للمعلومة).					
4	يمتلك البنك الإسلامي أنظمة معلومات تتناسب وحجم وتعقيدات عملياته.					
ح	**الموارد البشرية:**					
1	يوظف البنك الإسلامي متخصصين في إدارة مخاطر السيولة.					

2	يقوم البنك الإسلامي بتدريب وتكوين موظفين متخصصين في إدارة مخاطر السيولة.					
3	يعمل البنك الإسلامي على تحفيز موظفي إدارة مخاطر السيولة.					
خ	**اختبارات الضغط:**					
1	يقوم البنك الإسلامي بإجراء اختبارات الإجهاد لمخاطر السيولة بشكل دوري على المدى القصير والطويل.					
د	**الإفصاح:**					
1	يفصح البنك الإسلامي بشكل دوري عن سلامة هيكل إدارة مخاطر سيولته ووضعيات سيولته، في شكل إفصاحات نوعية وكمية.					
III	**المعايير الكمية:**					
أ	**نسبة تغطية السيولة:**					
1	تمكن البنك الإسلامي من تحقيق الحد الأدنى لنسب تغطية السيولة.					
2	تمكن البنك الإسلامي من تحقيق الحد الأدنى لنسب تغطية السيولة لكل عملة مهمة.					
ب	**نسبة صافي التمويل المستقر:**					
1	تمكن البنك الإسلامي من تحقيق نسبة صافي التمويل المستقر لا تقل عن 100%.					
IV	**أدوات مراقبة مخاطر السيولة:**					
1	وجود فجوات موجبة بين التدفقات التعاقدية الداخلة والخارجة من السيولة لأغلب الفترات الزمنية.					
2	مؤشرات التركز في التمويل للبنك الإسلامي جيدة، وتدل على تنويع مصادر التمويل.					
3	هناك أصول متاحة غير مرهونة كافية لاستخدامها كضمان للحصول على أصول سائلة عالية الجودة.					
4	أدوات الرصد المرتبطة بالسوق جيدة بالنسبة للبنك الإسلامي.					

المحور الثالث: تلائم معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية مع البنوك الإسلامية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تعد معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية أكثر ملائمة للبنوك الإسلامية.					
2	تعد معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية أكثر تناسبا للبنوك الإسلامية.					
3	تتميز معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بالبساطة والسهولة والوضوح.					
4	إن تكييف مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمعايير لجنة بازل الخاصة بإدارة مخاطر السيولة مع الشريعة الإسلامية قلل من مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية					
5	ساهمت معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية.					
6	ساهمت معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز ثقة المتعاملين مع البنوك الإسلامية.					

المحور الرابع: معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يقدم مجلس الخدمات المالية الإسلامية للبنك الإسلامي الدعم والمساعدة والشروحات والتفسيرات اللازمة والمناسبة لمعاييره.					
2	القوانين والأنظمة المصرفية المحلية تتلائم مع معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بالبنك الإسلامي.					
3	يتوفر للبنك الإسلامي أسواق مالية إسلامية متطورة.					
4	يتوفر للبنك الإسلامي أدوات السياسة النقدية والعمليات النقدية وعمليات الصرف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.					
5	يتوفر للبنك الإسلامي أدوات في سوق المال متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لإدارة السيولة.					
6	يتوفر للبنك الإسلامي أدوات التأمين على الودائع متوافقة مع أحكام الشريعة.					
7	يتوفر البنك الإسلامي على أنظمة متطورة لتسوية المدفوعات والأوراق المالية.					
8	يوفر البنك المركزي تسهيلات السيولة للبنك الإسلامي عند الحاجة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (ملاذ المقرض الأخير).					
9	يتوفر للبنك الإسلامي كفاية من الأصول السائلة عالية الجودة.					
10	يتوفر للبنك الإسلامي أصول سائلة عالية الجودة ذات مستويات مرتفعة من التداول.					
11	يتوفر للبنك الإسلامي أصول سائلة عالية الجودة متنوعة.					

أية اقتراحات أو ملاحظات:

.....
.....
.....
.....
.....

الملحق رقم 02

Ahmed Deraya University – Adrar
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of Finance and Accounting
Specialty of Corporate Finance

Questionnaire form

Peace be upon you and the mercy and blessings of God Almighty.

The researcher is conducting a study in order to complete a PhD thesis (The third stage, corporate finance specialty) on **Liquidity risk management standards for the Islamic Financial Services Board Standards and its impact on the effectiveness of liquidity risk management in Islamic banks, a field study.** And for this purpose, we ask you to answer the questions of the questionnaire accurately and objectively to the best of your experience in order to achieve the objectives of this study and to generalize the results of this study, through which he aspires to know your objective opinion in evaluating the statements contained in the questionnaire items.

In this regard, we should remind you that the questionnaire is for **those employees who are involved** in liquidity risk management at Islamic banks that have adopted the Islamic Financial Services Board standards and that your responses to the questionnaire statements will only be used for study purposes.

Thank you in advance for your good cooperation.

Yours sincerely,

Prepared by researcher: Rachid Chenini
rac.chenini@univ-adrar.edu.dz

Under the supervision of Dr. Zeyneb Sidamor

I- Part I (Personal Data):

Please, put X in the appropriate answer:

- **Gender:** Male ○ Female ○
- **Age:**
- **Scientific qualification:**

Professional Studies ○ Bachelor's degree ○ Master ○
Magister ○ Doctorate Degree ○
Other (mention it): ....

- **Educational (Specialization):**

Administration ○ Business Management ○ Finance ○ Commerce ○ Economics ○
Accounting ○ Audit ○ Review ○ Control ○ Risk Management ○
Islamic Economy ○ Islamic Financial ○ Islamic Banks ○ Banks ○
Other (mention it): ....

- **The name of the Islamic Bank to which** you **belong:**
- **The State:**
- **Job:**

Monitoring, Control, Auditing and Internal Audit ○ Treasury management ○
Financial management ○ Liquidity risk management ○
Financial Risk Management ○ Risk Management ○
Asset and Liability Management Committee ○ Management of a Bank Branch ○
Executive management board of directors ○ General management of the bank ○
Other (mention it): ....

- **Number of years of professional experience:**

II- Part II (resolution axes):

The first axis: the application of liquidity risk management standards to the Islamic Financial Services Board

the number	Phrase	Strongly disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly agree
1	The Islamic Bank applies liquidity risk guidelines in Standard No. 1 (Guiding Principles of Risk Management).					
2	The Islamic Bank applies Standard No. 12 (Guiding Principles on Liquidity Risk Management).					
3	The Islamic Bank assesses a wide range of liquidity risk factors in endurance testing techniques in accordance with Standard No. 13 (Guiding Principles on Stress Testing).					
4	The Islamic Bank applies Guidelines No. 6 (quantitative standards guidelines for liquidity risk management).					
5	The Islamic Bank conducts liquidity pressure tests in accordance with Technical Note No. 2 (Technical Note on Stress Testing).					
6	The Islamic Bank provides disclosures on the liquidity coverage ratio and the ratio of net financing stable according to Standard No. 22 (Revised Standard on Disclosures to Promote Transparency and Market Discipline).					

The second axis: The effectiveness of managing liquidity risk in Islamic bank

the number	Phrase	Strongly disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly agree
I	**Board of Directors:**					
1	The Board of Directors of Islamic Bank develops a strong liquidity risk management framework.					
2	The Board of Directors of Islamic Bank develops a strategy that enables rational liquidity risk management and fulfillment of liquidity requirements.					
3	The Board of Directors of Islamic Bank develops a strategy that includes precautionary policies and procedures that are appropriate to the degree to which it carries liquidity risks.					
4	The Board of Directors of The Islamic Bank develops a strategy that is available for effective diversification of its sources of funding and in its duration.					
5	The Board of Directors of Islamic Bank is properly supervised to ensure that The Islamic Bank's executive management effectively implements liquidity risk management policies and mechanisms.					
6	The Board of Directors of Islamic Bank periodically reviews and adjusts liquidity risk management strategy, policies and mechanisms.					

7	The Board of Directors of Islamic Bank periodically reviews financing strategies, policies and mechanisms to constantly measure and repel financing requirements and to effectively manage financing risks.					
II	**Liquidity risk management framework:**					
A	**Strategy, policies and practices:**					
8	Islamic Bank has a solid liquidity management framework that requires maintaining sufficient liquidity to cope with a range of pressures.					
9	Islamic Bank has a strong liquidity management framework that includes appropriate liquidity risk management policies and mechanisms.					
10	Islamic Bank has sound practices for identifying, measuring, adjusting and controlling liquidity risks.					
11	The Islamic Bank has a strong framework for comprehensively predicting cash flows generated by assets, liabilities and items out of its budget.					
12	Islamic Bank has a sound liquidity risk framework on a daily basis.					
13	The Islamic Bank analyzes the strategy and monitors its liquidity needs separately for each important foreign currency.					
14	The Islamic Bank clearly formulates its ability to withstand liquidity risks.					
15	The Islamic Bank clearly determines the degree to which liquidity risks are borne in line with its strategy and role in the financial system.					
16	Islamic Bank effectively manages the conditions and risks of its daily liquidity.					
17	Islamic Bank maintains sufficient quantities of high-quality and unencumbered liquid assets.					
18	Islamic Bank effectively manages the guarantees available to it.					
19	Islamic Bank integrates liquidity costs, benefits and risks into internal pricing and performance measurement for all its business activities.					
20	The liquidity risk management strategy and policies are consistent with The Islamic Bank's overall risk management framework.					
21	The Islamic Bank has a financing contingency plan.					
22	There is communication between the various levels at Islamic Bank in terms of liquidity risk management.					
23	Islamic Bank establishes a culture of liquidity risk management among its employees.					
B	**Executive management:**					
24	The Executive Management of Islamic Bank implements a strategy, policies and practices to manage liquidity risks adopted by the Board of Directors.					
25	The Executive Management of The Islamic Bank mortgages its budget assets within the acceptable limits.					
C	**Risk management structure:**					
26	Islamic Bank has a risk management structure.					
27	Islamic Bank owns the Asset-Liability Committee (ALCO)					
28	Islamic Bank has a liquidity risk management structure within the risk management structure.					
29	The Islamic bank has a liquidity risk management committee.					
D	**Internal control system:**					
30	Islamic Bank has a strong internal control system to manage its liquidity.					
31	Islamic Bank has an internal audit committee that follows the Board of Directors and scrutinizes liquidity risks.					

4

32	Islamic Bank constantly monitors the risks of its liquidity and financing needs across its various units.					
33	Islamic Bank's liquidity risk management is subject to Sharia supervision.					
34	Islamic Bank has an effective internal review system for its liquidity risk management strategy, policies and mechanisms.					
35	Islamic Bank has an effective internal audit system for its liquidity risk management strategy, policies and mechanisms.					
E	**Information systems:**					
36	Islamic Bank has effective information systems that enable it to predict, identify, compile, monitor and control liquidity risks and financing needs.					
37	The financial and accounting information of the Islamic Bank is reliable (honesty, verifiable, neutral).					
38	The financial and accounting information at The Islamic Bank is appropriate (predictive ability, predictability of expectations, appropriate timing of information).					
39	Islamic Bank has information systems commensurate with the size and complexity of its operations.					
F	**Human resources:**					
40	Islamic Bank employs liquidity risk management specialists.					
41	Islamic Bank trains and forms staff specialized in liquidity risk management.					
42	Islamic Bank motivates liquidity risk management staff.					
G	**Pressure tests:**					
43	Islamic Bank periodically conducts liquidity risk stress tests in the short and long term.					
H	**Disclosure:**					
44	Islamic Bank periodically discloses the integrity of its liquidity risk management structure and liquidity positions, in the form of qualitative and quantitative disclosures.					
III	**Quantitative criteria:**					
A	**Liquidity Coverage Ratio (LCR):**					
45	Islamic Bank has been able to achieve minimum Liquidity Coverage Rates.					
46	The Islamic Bank has been able to achieve minimum liquidity coverage ratios for each important currency.					
B	**Net Stable Funding Ratio (NSFR):**					
47	Islamic Bank was able to achieve a Net Stable Financing Ratio of at least 100%.					

The third axis: Adopting the liquidity risk management standards of the Islamic Financial Services Board

the number	Phrase	Strongly disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly agree
1	The Islamic Financial Services Board's liquidity risk management standards are more appropriate for Islamic banks.					

2	The Islamic Financial Services Board's liquidity risk management standards are more suitable for Islamic banks.					
3	The Islamic Financial Services Board's liquidity risk management standards are simple, easy and clear.					
4	The Islamic Financial Services Board's adaptation of the Basel Committee's liquidity risk management standards to Islamic Sharia law has reduced liquidity risks in Islamic banks.					
5	Islamic Financial Services Board standards have enhanced the effectiveness of liquidity risk management in Islamic banks.					
6	The Liquidity Risk Management Standards of the Islamic Financial Services Board have enhanced the confidence of customers with Islamic banks.					

Fourth Axis: Obstacles to the effectiveness of the Liquidity Risk Management Standards of the Islamic Financial Services Board

the number	Phrase	Strongly disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly agree
1	The Islamic Financial Services Board provides The Islamic Bank with the necessary support, assistance, explications and explanations appropriate to its standards.					
2	Local banking laws and regulations are in line with the liquidity risk management standards of the Islamic Financial Services Board of The Islamic Bank.					
3	The Islamic Bank has advanced Islamic financial markets.					
4	The Islamic Bank has sharia-compliant monetary policy instruments, monetary operations and exchange operations.					
5	The Islamic Bank has sharia-compliant financial market tools to manage liquidity.					
6	The Islamic Bank has sharia-compliant deposit insurance tools.					
7	Islamic Bank has advanced payment and securities settlement systems.					
8	The Central Bank provides liquidity facilities to the Islamic Bank when needed in accordance with the provisions of Sharia (the lender's last resort).					
9	The Islamic Bank has sufficient high-quality liquid assets.					
10	Islamic Bank has high-quality liquid assets with high levels of trading.					
11	The Islamic Bank has a variety of high-quality liquid assets.					

Any comments or suggestions:

.....
.....
.....
.....

الملحق رقم 03

قائمة المحكمين

الرقم	اسم ولقب المحكم	الدرجة العلمية	المؤسسة	البلد
1	أحلام بوعبدلي	أستاذ	جامعة غرداية	الجزائر
2	دحمان بن عبد الفتاح	أستاذ	جامعة أحمد دراية أدرار	الجزائر
3	زينب سيد أعمر	أستاذ محاضر أ	جامعة أحمد دراية أدرار	الجزائر
4	سميرة مشراوي	أستاذ محاضر أ	جامعة عمار ثليجي الأغواط	الجزائر
5	عبد الرؤوف عباده	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	الجزائر
6	علي بن ساحة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	الجزائر
7	عباس بوهريرة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	الجزائر
8	عبد القادر عبان	أستاذ محاضر أ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	الجزائر
9	عبد اللطيف معامير	دكتور	جامعة صفاقس	تونس
10	عبد الله عطية	دكتور	البنك الإسلامي الأردني	الأردن

الملحق رقم 04

مخرجات SPSS الخاصة بالدراسة الإستطلاعية

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,993	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	1,000
		N of Items	3[a]
	Part 2	Value	,972
		N of Items	3[b]
	Total N of Items		6
Spearman-Brown Coefficient	Correlation Between Forms		,986
	Equal Length		,993
	Unequal Length		,993
Guttman Split-Half Coefficient			,993

a. The items are: م1ع1, م1ع2, م1ع3.
b. The items are: م1ع4, م1ع5, م1ع6.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,967	51

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,990
		N of Items	26[a]
	Part 2	Value	,916
		N of Items	25[b]
	Total N of Items		51
Spearman-Brown Coefficient	Correlation Between Forms		,549
	Equal Length		,709
	Unequal Length		,709
Guttman Split-Half Coefficient			,707

a. The items are: م2ع1, م2ع2, م2ع3, م2ع4, م2ع5, م2ع6, م2ع7, م2ع8, م2ع9, م2ع10, م2ع11, م2ع12, م2ع13, م2ع14, م2ع15, م2ع16, م2ع17, م2ع18, م2ع19, م2ع20, م2ع21, م2ع22, م2ع23, م2ع24, م2ع25, م2ع26.
b. The items are: م2ع26, م2ع27, م2ع28, م2ع29, م2ع30, م2ع31, م2ع32, م2ع33, م2ع34, م2ع35, م2ع36, م2ع37, م2ع38, م2ع39, م2ع40, م2ع41, م2ع42, م2ع43, م2ع44, م2ع45, م2ع46, م2ع47, م2ع48, م2ع49, م2ع50, م2ع51.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,939	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,916
		N of Items	3[a]
	Part 2	Value	,848
		N of Items	3[b]
	Total N of Items		6
Spearman-Brown Coefficient	Correlation Between Forms		,900
	Equal Length		,947
	Unequal Length		,947
	Guttman Split-Half Coefficient		,947

a. The items are: م3ع1, م3ع2, م3ع3.
b. The items are: م3ع4, م3ع5, م3ع6.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,924	11

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	,882
		N of Items	6[a]
	Part 2	Value	,918
		N of Items	5[b]
	Total N of Items		11
Spearman-Brown Coefficient	Correlation Between Forms		,658
	Equal Length		,793
	Unequal Length		,795
	Guttman Split-Half Coefficient		,793

a. The items are: م4ع1, م4ع2, م4ع3, م4ع4, م4ع5, م4ع6.
b. The items are: م4ع6, م4ع7, م4ع8, م4ع9, م4ع10, م4ع11.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,912	74

Group Statistics

	فئات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
م1	فئة عليا	8	23,3750	1,76777	,62500
	فئة دنيا	8	12,0000	,00000	,00000
م2	فئة عليا	8	214,3750	18,65428	6,59528
	فئة دنيا	8	200,0000	7,98212	2,82211
م3	فئة عليا	8	24,0000	,00000	,00000
	فئة دنيا	8	17,2500	3,41216	1,20638
م4	فئة عليا	8	42,8750	,99103	,35038
	فئة دنيا	8	26,5000	3,85450	1,36277
كلي	فئة عليا	8	296,1250	10,50765	3,71502
	فئة دنيا	8	264,5000	11,86833	4,19609

Independent Samples Test

	t-test for Equality of Means						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
						Lower	Upper
م1	18,200	14	,000	11,37500	,62500	10,03451	12,71549
	18,200	7,000	,000	11,37500	,62500	9,89711	12,85289
م2	2,004	14	,045	14,37500	7,17371	-1,01107	29,76107
	2,004	9,480	,054	14,37500	7,17371	-1,72861	30,47861
م3	5,595	14	,000	6,75000	1,20638	4,16257	9,33743
	5,595	7,000	,001	6,75000	1,20638	3,89736	9,60264
م4	11,637	14	,000	16,37500	1,40709	13,35709	19,39291
	11,637	7,921	,000	16,37500	1,40709	13,12463	19,62537
كلي	5,643	14	,000	31,62500	5,60433	19,60491	43,64509
	5,643	13,797	,000	31,62500	5,60433	19,58834	43,66166

الملحق رقم 05

مخرجات SPSS الخاصة بالدراسة الأساسية

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	52	76,5	76,5	76,5
	انثى	16	23,5	23,5	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

العمر فئات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 21 الى 30 سنة	20	29,4	29,4	29,4
	من 31 الى 40 سنة	19	27,9	27,9	57,4
	من 41 الى 50 سنة	25	36,8	36,8	94,1
	أكبر من 50 سنة	4	5,9	5,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	24	35,3	35,3	35,3
	دراسات مهنية	9	13,2	13,2	48,5
	ماجستير	28	41,2	41,2	89,7
	دكتوراه	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

الدولة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	السودان	19	27,9	27,9	27,9
	مصر	13	19,1	19,1	47,1
	الأردن	8	11,8	11,8	58,8
	الكويت	3	4,4	4,4	63,2
	المملكة العربية السعودية	3	4,4	4,4	67,6
	ماليزيا	10	14,7	14,7	82,4
	البحرين	6	8,8	8,8	91,2
	الإمارات العربية المتحدة	5	7,4	7,4	98,5
	عمان	1	1,5	1,5	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

الخبرة فئات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	10سنوات فأقل	37	54,4	54,4	54,4
	من 11 الى 20 سنة	25	36,8	36,8	91,2
	أكثر من 20 سنة	6	8,8	8,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	68	17,5735	4,92425	,59715

One-Sample Test

	Test Value = 18					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	-,714	67	,478	-,42647	-1,6184	,7655

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مجلس الإدارة	68	28,6029	2,81859	,34180

One-Sample Test

	Test Value = 21					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مجلس الإدارة	22,244	67	,000	7,60294	6,9207	8,2852

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
إطار إدارة مخاطر السيولة	68	148,4853	14,51041	1,75965

One-Sample Test

	Test Value = 111					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
إطار إدارة مخاطر السيولة	21,303	67	,000	37,48529	33,9730	40,9976

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المعايير الكمية	68	11,8529	1,26095	,15291

One-Sample Test

	Test Value = 9					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المعايير الكمية	18,657	67	,000	2,85294	2,5477	3,1582

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أدوات مراقبة مخاطر السيولة	68	15,4706	2,18864	,26541

One-Sample Test

	Test Value = 12					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
أدوات مراقبة مخاطر السيولة	13,076	67	,000	3,47059	2,9408	4,0004

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	68	204,4118	18,98014	2,30168

One-Sample Test

	Test Value = 153					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	22,337	67	,000	51,41176	46,8176	56,0059

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ملائمة تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	68	21,9706	3,65681	,44345

One-Sample Test

	Test Value = 18					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
ملائمة تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	8,954	67	,000	3,97059	3,0855	4,8557

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	68	35,6765	7,34327	,89050

One-Sample Test

	Test Value = 33					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	3,006	67	,004	2,67647	,8990	4,4539

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	204,4118	18,98014	68
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	17,5735	4,92425	68

Correlations

		فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية
Pearson Correlation	فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	1,000	,129
	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	,129	1,000
Sig. (1-tailed)	فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	.	,148
	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	,148	.
N	فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	68	68
	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	68	68

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,129[a]	,017	,002	18,96435

a. Predictors: (Constant), تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

b. Dependent Variable: فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	399,808	1	399,808	1,112	,296[b]
	Residual	23736,662	66	359,646		
	Total	24136,471	67			

a. Dependent Variable: فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي

b. Predictors: (Constant), تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	195,694	8,582		22,802	,000
	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	,496	,471	,129	1,054	,296

a. Dependent Variable: فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	201,6469	208,0959	204,4118	2,44280	68
Residual	-65,63902	49,88060	,00000	18,82229	68
Std. Predicted Value	-1,132	1,508	,000	1,000	68
Std. Residual	-3,461	2,630	,000	,993	68

a. Dependent Variable: فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
absr	9,6792	16,09950	68
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	17,5735	4,92425	68

Correlations

		absr	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية
Pearson Correlation	absr	1,000	,107
	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	,107	1,000
Sig. (1-tailed)	absr	.	,194
	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	,194	.
N	absr	68	68
	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	68	68

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: absr
b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,107[a]	,011	-,004	16,12867

a. Predictors: (Constant), تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية
b. Dependent Variable: absr

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	197,150	1	197,150	,758	,387[b]
	Residual	17168,846	66	260,134		
	Total	17365,996	67			

a. Dependent Variable: absr

b. Predictors: (Constant), تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3,557	7,299		,487	,628
	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	,348	,400	,107	,871	,387

a. Dependent Variable: absr

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	7,7376	12,2662	9,6792	1,71538	68
Residual	-9,20440	57,20471	,00000	16,00786	68
Std. Predicted Value	-1,132	1,508	,000	1,000	68
Std. Residual	-,571	3,547	,000	,993	68

a. Dependent Variable: absr

Descriptive Statistics[a]

	Mean	Std. Deviation	N
فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	203,5924	1,93937	68
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	15,9224	,49885	68

a. Weighted Least Squares Regression - Weighted by W

Correlations[a]

		فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية
Pearson Correlation	فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	1,000	,127
	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	,127	1,000
Sig. (1-tailed)	فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	.	,152
	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	,152	.
N	فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	68	68
	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	68	68

a. Weighted Least Squares Regression - Weighted by W

Variables Entered/Removed[a,b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية[c]	.	Enter

a. Dependent Variable: فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي
b. Weighted Least Squares Regression - Weighted by W
c. All requested variables entered.

Model Summary[b,c]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,127[a]	,016	,001	1,93825

a. Predictors: (Constant), تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية
b. Dependent Variable: فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي
c. Weighted Least Squares Regression - Weighted by W

ANOVA[a,b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4,047	1	4,047	1,077	,303[c]
	Residual	247,950	66	3,757		
	Total	251,997	67			

a. Dependent Variable: فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي
b. Weighted Least Squares Regression - Weighted by W
c. Predictors: (Constant), تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

Coefficients[a,b]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	195,747	7,864		24,891	,000
	تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	,493	,475	,127	1,038	,303

a. Dependent Variable: فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي
b. Weighted Least Squares Regression - Weighted by W

Residuals Statistics[a,b]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	201,6598	208,0650	204,4059	2,42620	68
Residual	-65,64523	49,89124	,00584	18,82230	68
Std. Predicted Value[c]	.	.	.	.	0
Std. Residual[c]	.	.	.	.	0

a. Dependent Variable: فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي
b. Weighted Least Squares Regression - Weighted by W
c. Not computed for Weighted Least Squares regression.

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	,224	68	,000	,814	68	,000
فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	,359	68	,000	,644	68	,000

a. Lilliefors Significance Correction

Correlations

		تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	دور تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	المحور الكلي
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	Pearson Correlation	1	,129	,463**	,192	,753**
	Sig. (2-tailed)		,296	,000	,116	,000
	N	68	68	68	68	68
فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	Pearson Correlation	,129	1	,211	,282*	,468**
	Sig. (2-tailed)	,296		,084	,020	,000
	N	68	68	68	68	68
دور تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	Pearson Correlation	,463**	,211	1	,329**	,758**
	Sig. (2-tailed)	,000	,084		,006	,000
	N	68	68	68	68	68
معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	Pearson Correlation	,192	,282*	,329**	1	,666**
	Sig. (2-tailed)	,116	,020	,006		,000
	N	68	68	68	68	68
المحور الكلي	Pearson Correlation	,753**	,468**	,758**	,666**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	
	N	68	68	68	68	68

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	68	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	68	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,969	74

م1ع1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	26	38,2	38,2	38,2
	محايد	20	29,4	29,4	67,6
	موافق	22	32,4	32,4	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م1ع2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	25	36,8	36,8	36,8
	محايد	22	32,4	32,4	69,1
	موافق	20	29,4	29,4	98,5
	موافق بشدة	1	1,5	1,5	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م1ع3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	26	38,2	38,2	39,7
	محايد	22	32,4	32,4	72,1
	موافق	19	27,9	27,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م1ع4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	26	38,2	38,2	38,2
	محايد	22	32,4	32,4	70,6
	موافق	20	29,4	29,4	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م1ع5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	26	38,2	38,2	38,2
	محايد	22	32,4	32,4	70,6
	موافق	19	27,9	27,9	98,5
	موافق بشدة	1	1,5	1,5	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م1ع6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	25	36,8	36,8	36,8
	محايد	20	29,4	29,4	66,2
	موافق	23	33,8	33,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
م1ع1	68	2,00	4,00	2,9412	,84434
م1ع2	68	2,00	5,00	2,9559	,85403
م1ع3	68	1,00	4,00	2,8676	,84473
م1ع4	68	2,00	4,00	2,9118	,82381
م1ع5	68	2,00	5,00	2,9265	,85197
م1ع6	68	2,00	4,00	2,9706	,84590
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	68	2,00	4,17	2,9289	,82071
Valid N (listwise)	68				

م2ع1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	1	1,5	1,5	2,9
	محايد	1	1,5	1,5	4,4
	موافق	56	82,4	82,4	86,8
	موافق بشدة	9	13,2	13,2	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	3	4,4	4,4	4,4
	موافق	56	82,4	82,4	86,8
	موافق بشدة	9	13,2	13,2	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1,5	1,5	1,5
	محايد	1	1,5	1,5	2,9
	موافق	55	80,9	80,9	83,8
	موافق بشدة	11	16,2	16,2	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	1,5	1,5	1,5
	موافق	56	82,4	82,4	83,8
	موافق بشدة	11	16,2	16,2	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	محايد	3	4,4	4,4	5,9
	موافق	56	82,4	82,4	88,2
	موافق بشدة	8	11,8	11,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	2	2,9	2,9	2,9
	موافق	58	85,3	85,3	88,2
	موافق بشدة	8	11,8	11,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1,5	1,5	1,5
	محايد	1	1,5	1,5	2,9
	موافق	57	83,8	83,8	86,8
	موافق بشدة	9	13,2	13,2	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1,5	1,5	1,5
	محايد	2	2,9	2,9	4,4
	موافق	58	85,3	85,3	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	1	1,5	1,5	2,9
	محايد	1	1,5	1,5	4,4
	موافق	54	79,4	79,4	83,8
	موافق بشدة	11	16,2	16,2	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	2,9	2,9	2,9
	محايد	1	1,5	1,5	4,4
	موافق	56	82,4	82,4	86,8
	موافق بشدة	9	13,2	13,2	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	1	1,5	1,5	2,9
	محايد	2	2,9	2,9	5,9
	موافق	56	82,4	82,4	88,2
	موافق بشدة	8	11,8	11,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	1	1,5	1,5	2,9
	محايد	2	2,9	2,9	5,9
	موافق	56	82,4	82,4	88,2
	موافق بشدة	8	11,8	11,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	2,9	2,9	2,9
	محايد	4	5,9	5,9	8,8
	موافق	55	80,9	80,9	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	2	2,9	2,9	2,9
	موافق	59	86,8	86,8	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع15

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	2	2,9	2,9	2,9
	موافق	59	86,8	86,8	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	4	5,9	5,9	5,9
	موافق	57	83,8	83,8	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع17

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	4	5,9	5,9	5,9
	موافق	56	82,4	82,4	88,2
	موافق بشدة	8	11,8	11,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع18

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	1	1,5	1,5	2,9
	محايد	2	2,9	2,9	5,9
	موافق	57	83,8	83,8	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع19

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1,5	1,5	1,5
	محايد	3	4,4	4,4	5,9
	موافق	58	85,3	85,3	91,2
	موافق بشدة	6	8,8	8,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع20

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	2	2,9	2,9	2,9
	موافق	58	85,3	85,3	88,2
	موافق بشدة	8	11,8	11,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع21

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1,5	1,5	1,5
	محايد	3	4,4	4,4	5,9
	موافق	58	85,3	85,3	91,2
	موافق بشدة	6	8,8	8,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع22

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1,5	1,5	1,5
	محايد	2	2,9	2,9	4,4
	موافق	59	86,8	86,8	91,2
	موافق بشدة	6	8,8	8,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع23

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1,5	1,5	1,5
	محايد	2	2,9	2,9	4,4
	موافق	58	85,3	85,3	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع24

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	2	2,9	2,9	2,9
	موافق	60	88,2	88,2	91,2
	موافق بشدة	6	8,8	8,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع25

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	محايد	3	4,4	4,4	5,9
	موافق	57	83,8	83,8	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع26

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	2	2,9	2,9	2,9
	موافق	59	86,8	86,8	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع27

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	3	4,4	4,4	4,4
	موافق	58	85,3	85,3	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع28

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	2,9	2,9	2,9
	محايد	4	5,9	5,9	8,8
	موافق	55	80,9	80,9	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع29

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	4,4	4,4	4,4
	محايد	4	5,9	5,9	10,3
	موافق	54	79,4	79,4	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع30

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	4	5,9	5,9	5,9
	موافق	59	86,8	86,8	92,6
	موافق بشدة	5	7,4	7,4	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع31

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	3	4,4	4,4	4,4
	موافق	59	86,8	86,8	91,2
	موافق بشدة	6	8,8	8,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع32

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	1	1,5	1,5	2,9
	محايد	1	1,5	1,5	4,4
	موافق	58	85,3	85,3	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع33

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	محايد	2	2,9	2,9	4,4
	موافق	58	85,3	85,3	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع34

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	1	1,5	1,5	2,9
	محايد	1	1,5	1,5	4,4
	موافق	58	85,3	85,3	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع35

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	محايد	3	4,4	4,4	5,9
	موافق	57	83,8	83,8	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع36

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	2,9	2,9	2,9
	محايد	2	2,9	2,9	5,9
	موافق	57	83,8	83,8	89,7
	موافق بشدة	7	10,3	10,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع37

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	2	2,9	2,9	4,4
	محايد	1	1,5	1,5	5,9
	موافق	58	85,3	85,3	91,2
	موافق بشدة	6	8,8	8,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع38

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	2,9	2,9	2,9
	محايد	1	1,5	1,5	4,4
	موافق	59	86,8	86,8	91,2
	موافق بشدة	6	8,8	8,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع39

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	2	2,9	2,9	4,4
	محايد	2	2,9	2,9	7,4
	موافق	57	83,8	83,8	91,2
	موافق بشدة	6	8,8	8,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع40

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	2,9	2,9	2,9
	محايد	4	5,9	5,9	8,8
	موافق	58	85,3	85,3	94,1
	موافق بشدة	4	5,9	5,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع41

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	4,4	4,4	4,4
	محايد	3	4,4	4,4	8,8
	موافق	57	83,8	83,8	92,6
	موافق بشدة	5	7,4	7,4	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع42

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	6	8,8	8,8	10,3
	محايد	2	2,9	2,9	13,2
	موافق	55	80,9	80,9	94,1
	موافق بشدة	4	5,9	5,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع43

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	محايد	5	7,4	7,4	8,8
	موافق	58	85,3	85,3	94,1
	موافق بشدة	4	5,9	5,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع44

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	2,9	2,9	2,9
	محايد	2	2,9	2,9	5,9
	موافق	59	86,8	86,8	92,6
	موافق بشدة	5	7,4	7,4	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع45

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1,5	1,5	1,5
	محايد	4	5,9	5,9	7,4
	موافق	58	85,3	85,3	92,6
	موافق بشدة	5	7,4	7,4	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع46

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1,5	1,5	1,5
	محايد	8	11,8	11,8	13,2
	موافق	55	80,9	80,9	94,1
	موافق بشدة	4	5,9	5,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع47

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	2,9	2,9	2,9
	محايد	3	4,4	4,4	7,4
	موافق	59	86,8	86,8	94,1
	موافق بشدة	4	5,9	5,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع48

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	2,9	2,9	2,9
	محايد	8	11,8	11,8	14,7
	موافق	54	79,4	79,4	94,1
	موافق بشدة	4	5,9	5,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع49

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	2,9	2,9	2,9
	غير موافق	3	4,4	4,4	7,4
	محايد	6	8,8	8,8	16,2
	موافق	53	77,9	77,9	94,1
	موافق بشدة	4	5,9	5,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع50

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	2,9	2,9	2,9
	محايد	8	11,8	11,8	14,7
	موافق	54	79,4	79,4	94,1
	موافق بشدة	4	5,9	5,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م2ع51

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	2,9	2,9	2,9
	محايد	7	10,3	10,3	13,2
	موافق	54	79,4	79,4	92,6
	موافق بشدة	5	7,4	7,4	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
م2ع1	68	1,00	5,00	4,0441	,58422
م2ع2	68	3,00	5,00	4,0882	,41377
م2ع3	68	2,00	5,00	4,1176	,47409
م2ع4	68	3,00	5,00	4,1471	,39643
م2ع5	68	1,00	5,00	4,0294	,54555
م2ع6	68	3,00	5,00	4,0882	,37597
م2ع7	68	2,00	5,00	4,0882	,44839
م2ع8	68	2,00	5,00	4,0441	,43824
م2ع9	68	1,00	5,00	4,0735	,60634
م2ع10	68	2,00	5,00	4,0588	,51492
م2ع11	68	1,00	5,00	4,0147	,58572
م2ع12	68	1,00	5,00	4,0147	,58572
م2ع13	68	2,00	5,00	3,9853	,53232
م2ع14	68	3,00	5,00	4,0735	,35894
م2ع15	68	3,00	5,00	4,0735	,35894
م2ع16	68	3,00	5,00	4,0441	,40275
م2ع17	68	3,00	5,00	4,0588	,41904
م2ع18	68	1,00	5,00	4,0000	,57303
م2ع19	68	2,00	5,00	4,0147	,44024
م2ع20	68	3,00	5,00	4,0882	,37597
م2ع21	68	2,00	5,00	4,0147	,44024
م2ع22	68	2,00	5,00	4,0294	,42217
م2ع23	68	2,00	5,00	4,0441	,43824
م2ع24	68	3,00	5,00	4,0588	,34043
م2ع25	68	1,00	5,00	4,0147	,53232

م2ع26	68	3,00	5,00	4,0735	,35894
م2ع27	68	3,00	5,00	4,0588	,38176
م2ع28	68	2,00	5,00	3,9853	,53232
م2ع29	68	2,00	5,00	3,9559	,58422
م2ع30	68	3,00	5,00	4,0147	,36621
م2ع31	68	3,00	5,00	4,0441	,36380
م2ع32	68	1,00	5,00	4,0147	,55965
م2ع33	68	1,00	5,00	4,0294	,51747
م2ع34	68	1,00	5,00	4,0147	,55965
م2ع35	68	1,00	5,00	4,0147	,53232
م2ع36	68	2,00	5,00	4,0147	,50350
م2ع37	68	1,00	5,00	3,9706	,59777
م2ع38	68	2,00	5,00	4,0147	,47293
م2ع39	68	1,00	5,00	3,9559	,60923
م2ع40	68	2,00	5,00	3,9412	,48507
م2ع41	68	2,00	5,00	3,9412	,54313
م2ع42	68	1,00	5,00	3,8088	,73824
م2ع43	68	1,00	5,00	3,9412	,51492
م2ع44	68	2,00	5,00	3,9853	,47293
م2ع45	68	2,00	5,00	3,9853	,44024
م2ع46	68	2,00	5,00	3,9118	,48053
م2ع47	68	2,00	5,00	3,9559	,47107
م2ع48	68	2,00	5,00	3,8824	,53335
م2ع49	68	1,00	5,00	3,7941	,74431
م2ع50	68	2,00	5,00	3,8824	,53335
م2ع51	68	2,00	5,00	3,9118	,53908
فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	68	2,69	5,00	4,0081	,37216
Valid N (listwise)	68				

م3ع1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	3	4,4	4,4	4,4
	محايد	11	16,2	16,2	20,6
	موافق	50	73,5	73,5	94,1
	موافق بشدة	4	5,9	5,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م3ع2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	5,9	5,9	5,9
	محايد	12	17,6	17,6	23,5
	موافق	48	70,6	70,6	94,1
	موافق بشدة	4	5,9	5,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م3ع3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	7	10,3	10,3	10,3
	محايد	23	33,8	33,8	44,1
	موافق	35	51,5	51,5	95,6
	موافق بشدة	3	4,4	4,4	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م3ع4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	7,4	7,4	7,4
	محايد	13	19,1	19,1	26,5
	موافق	46	67,6	67,6	94,1
	موافق بشدة	4	5,9	5,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م3ع5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	6	8,8	8,8	8,8
	محايد	15	22,1	22,1	30,9
	موافق	44	64,7	64,7	95,6
	موافق بشدة	3	4,4	4,4	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م3ع6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	9	13,2	13,2	13,2
	محايد	17	25,0	25,0	38,2
	موافق	39	57,4	57,4	95,6
	موافق بشدة	3	4,4	4,4	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
م3ع1	68	2,00	5,00	3,8088	,60489
م3ع2	68	2,00	5,00	3,7647	,64917
م3ع3	68	2,00	5,00	3,5000	,74313
م3ع4	68	2,00	5,00	3,7206	,68775
م3ع5	68	2,00	5,00	3,6471	,70742
م3ع6	68	2,00	5,00	3,5294	,78170
دور تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	68	2,00	5,00	3,6618	,60947
Valid N (listwise)	68				

م4ع1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	2,9	2,9	2,9
	محايد	37	54,4	54,4	57,4
	موافق	26	38,2	38,2	95,6
	موافق بشدة	3	4,4	4,4	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م4ع2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	7	10,3	10,3	11,8
	محايد	33	48,5	48,5	60,3
	موافق	27	39,7	39,7	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م4ع3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	17	25,0	25,0	25,0
	محايد	9	13,2	13,2	38,2
	موافق	42	61,8	61,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م4ع4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	2,9	2,9	2,9
	غير موافق	19	27,9	27,9	30,9
	محايد	7	10,3	10,3	41,2
	موافق	40	58,8	58,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م4ع5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	20	29,4	29,4	29,4
	محايد	7	10,3	10,3	39,7
	موافق	41	60,3	60,3	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م4ع6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	21	30,9	30,9	30,9
	محايد	9	13,2	13,2	44,1
	موافق	38	55,9	55,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م4ع7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	18	26,5	26,5	27,9
	محايد	7	10,3	10,3	38,2
	موافق	42	61,8	61,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م4ع8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1,5	1,5	1,5
	غير موافق	27	39,7	39,7	41,2
	محايد	12	17,6	17,6	58,8
	موافق	28	41,2	41,2	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م4ع9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	19	27,9	27,9	27,9
	محايد	16	23,5	23,5	51,5
	موافق	33	48,5	48,5	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م4ع10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	23	33,8	33,8	33,8
	محايد	15	22,1	22,1	55,9
	موافق	30	44,1	44,1	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

م4ع11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	20	29,4	29,4	29,4
	محايد	16	23,5	23,5	52,9
	موافق	32	47,1	47,1	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
م4ع1	68	2,00	5,00	3,4412	,63204
م4ع2	68	1,00	4,00	3,2647	,70431
م4ع3	68	2,00	4,00	3,3676	,86222
م4ع4	68	1,00	4,00	3,2500	,96776
م4ع5	68	2,00	4,00	3,3088	,90203
م4ع6	68	2,00	4,00	3,2500	,90397
م4ع7	68	1,00	4,00	3,3235	,92141
م4ع8	68	1,00	4,00	2,9853	,93828
م4ع9	68	2,00	4,00	3,2059	,85621
م4ع10	68	2,00	4,00	3,1029	,88334
م4ع11	68	2,00	4,00	3,1765	,86285
معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	68	2,00	4,09	3,2433	,66757
Valid N (listwise)	68				

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	4,836[a]	3	,184
Likelihood Ratio	4,842	3	,184
Linear-by-Linear Association	,364	1	,546
N of Valid Cases	68		

a. 2 cells (25,0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1,65.

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	Between Groups	,568	1	,568	,842	,362
	Within Groups	44,560	66	,675		
	Total	45,129	67			
فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	Between Groups	,257	1	,257	1,879	,175
	Within Groups	9,023	66	,137		
	Total	9,280	67			
دور تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	Between Groups	,095	1	,095	,253	,617
	Within Groups	24,792	66	,376		
	Total	24,887	67			
معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	Between Groups	,199	1	,199	,443	,508
	Within Groups	29,659	66	,449		
	Total	29,859	67			

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	Between Groups	2,210	3	,737	1,099	,356
	Within Groups	42,919	64	,671		
	Total	45,129	67			
فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	Between Groups	,349	3	,116	,834	,480
	Within Groups	8,930	64	,140		
	Total	9,280	67			
دور تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	Between Groups	2,487	3	,829	2,369	,079
	Within Groups	22,400	64	,350		
	Total	24,887	67			
معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	Between Groups	1,530	3	,510	1,152	,335
	Within Groups	28,329	64	,443		
	Total	29,859	67			

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	Between Groups	4,900	3	1,633	2,598	,060
	Within Groups	40,229	64	,629		
	Total	45,129	67			
فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	Between Groups	,469	3	,156	1,137	,341
	Within Groups	8,810	64	,138		
	Total	9,280	67			
دور تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	Between Groups	4,488	3	1,496	4,694	,055
	Within Groups	20,399	64	,319		
	Total	24,887	67			
معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	Between Groups	2,758	3	,919	2,171	,100
	Within Groups	27,101	64	,423		
	Total	29,859	67			

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
تطبيق معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	Between Groups	,174	2	,087	,126	,882
	Within Groups	44,955	65	,692		
	Total	45,129	67			
فعالية إدارة مخاطر السيولة بالبنك الإسلامي	Between Groups	,009	2	,005	,033	,967
	Within Groups	9,270	65	,143		
	Total	9,280	67			
دور تبني معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	Between Groups	,812	2	,406	1,096	,340
	Within Groups	24,075	65	,370		
	Total	24,887	67			
معوقات فعالية معايير إدارة مخاطر السيولة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية	Between Groups	,659	2	,330	,734	,484
	Within Groups	29,199	65	,449		
	Total	29,859	67			